الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 19 - JULY 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- تموز ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ١٩

- الشريف علي بن الحسين والدعوة للملكية الدستورية
- تقرير عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
- آرا خاجادور، عضو اللجنة المركزية للحزب يرد
- البديل الديمقراطي لسياسة تدمير العراق - علي الجوي
- القصف الصاروخي الامريكي - ردود الفعل العراقية
- مستقبل النفط في العراق - د. عبد الباري الشيخ علي
- اول خسائر الحرب ، ثيرك هوسكنز
- سياسية الاحتواء المزدوج الامريكية ، مارتن انديك
- طارق عزيز والسياسية الامريكية الجديدة والمعارضة العراقية
- المعارضة العراقية وصراع المحاور- دول الجوار وقضية الاكراد

شعار الحصار الاقتصادي على العراق : ورقة سياسية ام مهمة وطنية

د. غسان العطية

ان هذه المداخلة ليست من باب توصيف المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي، فقد كتب الكثيرون عنها، كما لايساورنا شك في ان تباكي الكثيرين على معاناة شعبنا وراءها دوافع واغراض سياسية ليست بالضرورة محبة لشعبنا. ولسنا ضحية اي وهم في ان هذه المقالة او حتى الاف الاطنان من الورق سوف تغير من قناعات او مواقف الاطراف المختلفة. ان الغرض من هذا العرض توفير المعطيات السياسية الدولية والمحلية والقانونية بشأن الحصار الاقتصادي على العراق بامل ان نساهم في بلورة موقف وطني عراقي ينطلق من المصلحة الوطنية القائمة على احترام حقوق الانسان وانهاء الدكتاتورية ونهجها المتمثل بالنظام القائم في العراق.

ماهية قرارات الامم المتحدة بشأن فرض العقوبات

- اتخذت الامم المتحدة قرار العقوبات الاقتصادية بموجب قرارها المرقم ٦٦١ (٦آب ١٩٩٠)، الذي قرر اعتماد العقوبات "لضمان امتثال العراق للفقرة ٣ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت"، اما نص الفقرة ٢ من القرار المشار اليه فتقول "يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فورا من دون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ اب/اغسطس ١٩٩٠.

- ولمزيد من الضغط على الحكومة العراقية، اصدر مجلس الامن قراره المرقم ٦٦٥ (١٩٩٠) ليعطي الدول التي تنشر قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ التدابير لايقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة و الخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان تنفيذ قرار ٦٦١.

- وفي الفقرة ٨ من القرار ٦٦٦ (١٣ أيلول ١٩٩٠)، تم استثناء الامدادات الطبية من العقوبات الاقتصادية.

- وفي الفقرة ٢ من القرار ٦٧٠ (٢٥ ايلول١٩٩٠) شمل قرار الحصار جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات.

- وجاء القرار ٦٧٨ (١٩٩٠/١١/٢٩) ليحدد ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ موعدا نهائيا لتنفيذ العراق قرار الانسحاب وألا فيؤذن للدول المتعاونة مع حكومة الكويت "ان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠(١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة"، بعبارة اخرى استخدام القوة لفرض انصياع الحكومة العراقية.

وبرفض صدام حسين الانصياع لقرار الانسحاب وقعت الحرب التي انتهت بهزيمة الجيش العراقي، وكان استمرارها سيؤدي الى سقوط النظام، عندها كتب وزير الخارجية العراقي في ٢٧ شباط ١٩٩١ رسالة للامين العام للامم المتحدة يعلن فيها موافقة العراق على الامتثال لجميع القرارات السابقة للامم المتحدة الامر الذي مهد الطريق لاصدار قرار ٦٨٦ (٢ اذار ١٩٩١) الذي فتح الباب لمباحثات صفوان بين قيادة قوات التحالف والقيادة العسكرية العراقية بشأن تنفيذ قرار وقف اطلاق النار.

- ان قرار ٦٨٧ (٣ نيسان ١٩٩١) وضع الاسس والشروط الواجب تنفيذها من قبل العراق قبل الموافقة على رفع العقوبات الاقتصادية وغيرها على العراق بموجب القرارات السابقة لمجلس الامن وتتضمن هذه الشروط الامور التالية :

الفقرة ٢ : الموافقة على ترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة" الذي وقع في بغداد في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٣.

الفقرة ٨، ٩، ١٠ : التزام العراق بتدمير الاسلحة ذات الدمار

الشامل وتشمل الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا، وان يوافق على قيام لجان تابعة للامم المتحدة بالتفتيش للتحقق من التزام العراق بذلك بعد ان يقدم العراق المعلومات الكاملة بذلك، ويتعهد العراق تعهدا غير مشروطاً بعدم استخدام او استحداث او بناء او حيازة اي من المواد المذكوره اعلاه وقبول رصد والاشراف المستقبلي للامم المتحدة على التزام العراق بهذا القرار.

الفقرة ١١، ١٢،١٣ : التزام العراق بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي هو طرف فيها، والموافقة دون شرط على عدم حيازة او انتاج اسلحة نووية او مواد يمكن استعمالها للاسلحة النووية اي منظومات فرعية وان يقدم كافة المعلومات بهذا الشان الى الامم المتحدة وان يخضع كافة ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الاسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تحتفظ بها وتزيلها. والسماح للامم المتحدة بالتفتيش موقعيا ووضع الاجراءات لضمان امتثال العراق بهذا القرار في المستقبل.

الفقرة ١٥،١٦،١٧،١٨،١٩ : تتعلق بالتزام العراق بتقديم التعويضات الى الكويت وبقية الاطراف المتضررة، وانشاء صندوق لهذا الغرض

والفقرة الخاصة برفع الحظر هي رقم ٢٢ والتي تنص :

"يقرر بعد ان يوافق مجلس الامن على البرنامج الذي تدعو اليه الفقرة ١٩ اعلاه وبعد ان يوافق المجلس على ان العراق انجز جميع الاجراءات المتوخاة في الفقرات ٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣ اعلاه، ان تصبح مقررات حظر استيراد السلع الاساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) غير ذات مفعول او اثر بعد الان.

من هذا العرض يتضح بان قرار رفع الحظر يتوقف على الموافقة على ترسيم الحدود ودفع التعويضات وتدمير ومراقبة الاسلحة ذات الدمار الشامل ولا ينطوي على شروط خاصة بالنظام السياسي في العراق او الحقوق الانسانية.

التعامل الامريكي مع قرار الحظر

كان بمقدور الادارة الامريكية عبر مواصلة عملياتها العسكرية او منع لصدام من ضرب الانتفاضة الشعبية في اذار ١٩٩١ من ان تنهي صدام ونظامه، ولكنها لم تفعل ذلك.

وذلك لاسباب يمكن تلخيصها بمايلي :

- ان دخول بغداد عسكريا سيحمل امريكا مسؤولية ادارة البلاد وبالتالي التورط عسكريا وسياسيا، خاصة وانه لم تكن هناك بدائل سياسية واضحة او مقبولة لامريكا جاهزة لاستلام السلطة

- سمحت لصدام بالانقضاض على الانتفاضة في الشمال والجنوب، خوفا من هيمنة التيار الاسلامي القريب من ايران، ويبقى بالنسبة لواشنطن بقاء صدام موقتا افضل من مثل ذلك التغيير

- لقد حققت الحرب انهاك العراق كدولة وشعب وازالة قدرته على تهديد مصالح الغرب في المنطقة، واذا كان بقاء صدام لحين امر منفص للغرب فانه لايخلو من فوائد اعلامية وتبريرية لمواصلة تدمير قدرات العراق الاقتصادية والفنية والعلمية.

- ومع ذلك كان البعض منهم يتوقع وعمل من اجل ان يتم التغير بواسطة انقلاب عسكري بتشكيلة مناسبة للغرب، و هناك حديث عن محاولات انقلابية فاشلة.

- كان يأمل البعض منهم ان يخلق الحصار الاقتصادي تناقضات بين صفوف النظام، مما يدفع البعض للاطاحة به. وجاءت تصريحات بوش بعدم رفع الحصار مادام صدام في السلطة بامل تعزيز امكانية ذلك الشرخ بين صفوف السلطة.

ان ادارة بيل كلينتون الجديدة لا تختلف عن سابقتها في رغبتها في اسقاط نظام صدام، ولكنها اعادت ترتيب اولوياتها، حيث بات تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل على راس القائمة. وارادت الغاء الطابع الشخصي للموقف الامريكي تجاه العراق الذي اتسم به موقف بوش، بامل ان ينصاع النظام العراقي لتنفيذ قرارات الامم المتحدة، ومن هذا المنطلق بادرت بغداد بالترحيب بالادارة الجديدة وابدت حسن النوايا ورغبتها في التقرب من واشنطن واستجابت لحين لطلبات فرق التفتيش دون عرقلة.

تعامل النظام العراقي مع الحصار الاقتصادي:

لم يكن النظام العراقي بقيادته الحالية معنياً اصلا بحقوق الانسان العراقي وسجل اضطهاد هذا النظام للشعب العراقي لايحتاج الى بيان، ويكفي الاشارة الى ان رئيس النظام احتفل بعيد ميلادة وهو يمتطي عربة ذهبية في وقت يتضور شعبه جوعاً. كان بمقدور صدام حماية هذا الشعب بعدم غزو الكويت، وحتى بعد الغزو كان بمقدوره الاستجابة لطلب الانسحاب وبذلك يجنب الشعب العراقي كل شرور الحرب وذل قرارات الحظر، واذهب اكثر من ذلك واقول حتى بعد الهزيمة العسكرية كان بامكان صدام حسين حماية هذا الشعب من الهوان بان يتنحى كما ذكر الملك حسين، ولا يحمل الشعب المضطهد وزر اخطائه والمزيد من المعاناة. فالنظام غير معني بالناحية الاخلاقية اصلا وتصرف مع الشعب العراق من منطلق ميكافيلي برغماتي بحت. فصدام رفض الانصياع لقرارات الامم المتحدة والانسحاب من الكويت ما دام نظامه لايزال في مأمن من السقوط، ولذا لم يعلن ان استعداده لقبول كافة قرارات مجلس الامن كما جاء في رسالة طارق عزيز المؤرخة في ٢٧ شباط ١٩٩١، الا عندما بات النظام ورأسه مهددا بالسقوط، فجاءت الموافقة لحماية النظام وليس العراق. ولذا اعتبر "ام المعارك" انتصارا مادام هو لايزال محتفظا بالسلطة.

وبزوال خطر التدخل العسكري المباشر، استعاد صدام قدرته على التحرك السياسي، وجاء فشل الانتفاضة الشعبية في اذار ١٩٩١ ليعزز مواقعه. وذكر على لسان طارق عزيز قوله، اذا الانتفاضة لم تسقطنا فليس هناك من يستطيع اسقاطنا !!

ان العقوبات الاقتصادية لم تؤد مفعولها كما كان يأمل الغرب، فقد تمكن النظام من توفير اموال لايزال الغرب محتارا في امرها، كما ان استمرار العقوبات دون سقف زمني جعل الشارع العراقي والعربي والاسلامي يشكك في نوايا الغرب الحقيقية خاصة وان الغرب لم يلجأ لذات العقوبات في تعامله مع اسرائيل وغيرها. وعلى حد قول الملك الحسن : متى سمعتم بحاكم يجوع ؟ ان حكام بغداد جيروا معاناة الشعب وتعاطف الشارع العربي والاسلامي لتزكية موقفهم. كما استخدم النظام ورقة معاناة الشعب للضغط المعنوي على الغرب، بحجة مايعانية الاطفال والشيوخ والمرضى. وكون قرار العقوبات لا يمنع العراق من استيراد الغذاء والدواء بانت مردودا لعدم توفر المال الذي تصدير النفط هو المصدر الاساسي له، الامر الذي دفع الغرب للتفتيش عن طريق بديل فاصدر مجلس الامن قراريه ٧٠٦ و ٧١٢

الخاصين باعطاء العراق الحق بتصدير ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط على ان يستقطع منه ثلث للتعويضات والثلث الاخر لمصاريف الامم المتحدة ويترك المتبقى للحكومة العراقية لتتصرف فيه بمواقفة الامم المتحدة، مرة اخرى رفض صدام حسين الانصياع لهذا الطلب، بحجة السيادة الوطنية وهي كلمة حق يراد بها باطل، فان صدام يماطل بالتنفيذ مادام قادرا على توفير احتياجاته ويريد استثمار المزيد من معاناة الشعب العراقي كورقة سياسية لانتزاع قرار التطبيع من الغرب.

وما دام صدام يشعر بان الغرب وامريكا بالذات تريد رأسه، فليس هناك مبرر بالنسبة له للتجاوب الكامل مع قرارات الامم المتحدة بشأن تدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل، وفي عدم تنفيذ تلك القرارات يجد الغرب نفسه لايملك سوى الاصرار على العقوبات الاقتصادية وهو بذلك يكرس معاناة الشعب العراقي لكي يتعرض مرة اخرى للانتقاد بعدم اخلاقية الموقف. ومهما يحاولون ان يحملوا صدام مسؤولية ذلك فان مجرد استعدادهم لأستخدام معاناة ومرض وجوع الاطفال والشيوخ لغرض سياسي يفقدهم المصداقية. وهم بذلك يلعبون بيد صدام حسين. ومجرد تساوي الغرب وصدام في استخدام معاناة الشعب العراقي في خدمة اغراض سياسية لا تمت بصلة الى حقوق الانسان والديمقراطية هو كسب لصدام حسين.

ومن هذا المنطلق اخذت اقلام عربية واخرى اسلامية لم تكن محبة في يوم من الايام لصدام تتعاطف مع نظامه بحجة معاناة الشعب العراقي ووقوفه بوجه الغرب الاستعماري. واكثر من ذلك قامت شخصيات بريطانية عمالية، امثال جورج غالاوي، تام دليل، النائبين في مجلس العموم في زيارة الى بغداد مؤخرا، ليصرح دليل بعد ذلك في لقاء في البرلمان (١٩٩٣/٦/٢٠) عن تعاطفه مع معاناة الشعب العراقي ويذهب الى اكثر من ذلك ليجير تلك المعاناة لصالح النظام، حيث يقول بانه (لاحظ خلال زيارته التي دامت تسعة ايام التفاف الناس حول النظام، الذي يمثل القانون والنظام وانه اعجب بالشخصيات التي قابلها كما لم يجد معارضة للنظام في منطقة الاهوار والجنوب التي زارهما).

وذهبت مجلة محافظة مثل الايكونمست (١٩٩٣/٣/٢٧) لتقول بان ابقاء العقوبات بات يحمل الغرب ثمنا، ومن الافضل ان لا نربط بقاء العقوبات بذهاب صدام، وان للغرب مصلحة في تنفيذ قرار تدمير الاسلحة ولتشجيع صدام على تنفيذ هذا القرار يجب ان نرضى برفع جزئي للعقوبات مادام هو ماض في تنفيذ قرار التدمير.

ان العقوبات الاقتصادية ساعدت على تمويه المسألة الديمقراطية وتغليب قضية الجوع والدواء، وهذا امر طبيعي، وهذا ما يخدم النظام حقا، عندما يقول انه استطاع توفير الغذاء في بغداد في وقت فشلت اربيل في ذلك.

المعارضة العراقية والموقف من العقوبات الاقتصادية

اتخذت معظم فصائل المعارضة العراقية موقفا مؤيدا للعقوبات الاقتصادية، وقد يكون هناك ما يبرر ذلك في بداية الامر، ولكن اليوم وبعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات على الحصار، يجب اعادة النظر انطلاقا من الملاحظات التالية :

- ان عدم اعطاء العقوبات والحصار سقف زمني، حول قضية شعبنا من الرغبة في التحرر من الدكتاتورية الى المطالبة بتوفير الغذاء.
- وحتى اذا كان البعض لايزال يعتقد بان الحصار سيسقط صدام، فعلينا ان نسأل انفسنا هل الثمن الذي ندفعه من اجل ذلك مبرر اخلاقيا وسياسيا، خاصة وان معظم قيادات المعارضة تعيش في الخارج مما يجعلها اكثر عرضة للانتقاد بعدم تحسسها بمشاعر اهلنا في الداخل.
- لا يمكن تبرير المطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن كردستان والسكوت عنه فيما يتعلق بوسط وجنوب العراق، بحجة خضوع الثانية لسيطرة صدام. ان الحصار يعاني منه الكردي كما يعاني منه العربي وانتفاضة الاكراد في الشمال لم يحققها الحصار الاقتصادي، كما لايمنع الحصار صدام من ضرب الاكراد مجددا، بل الخوف من رد الفعل العسكري للقوات الغربية.
- بدون شك رفع الحظر قد يخدم النظام العراقي في الامد القريب، ولكن بذات الوقت عدم المطالبة برفعه يخدم صدام، ولكن الفرق بين الموقفين هو ان تقف المعارضة مع معاناة شعبها وترفض استخدام تلك المعاناة كورقة سياسية غير مضمونة النتائج، وتسقط ذات الورقة من يد صدام. على المعارضة وهنا اقصد تلك الفصائل التي تربط مصير نضالها بمصالح الشعب العراقي اولا وليس باعتبارات اقليمية او دولية او حتى فئوية خاصة ان تعيد النظر باولوياتها السياسية، وهذا ما يلاحظ مؤخرا في موقف الحزب الشيوعي (افتتاحية "طريق الشعب"، نيسان ١٩٩٣) الذي طالب برفع الحصار .
- واذا كان الحديث عن ماذا يفيد او لايفيد صدام حسين، فان تشرذم المعارضة العراقية وفشلها في تنظيم صفوفهاخدم صدام اكثر من اي ادعاء بان رفع الحظر سوف يخدم صدام حسين. ان الشعب في الداخل لا يمكنه تبرير اسناد الحصار بحجة اسقاط صدام وهو يرى بام عينيه تزايد قوة صدام امام استمرار تناقضات المعارضة وحالة الجوع في الشمال دون تقديم ما يسد رمقهم من مساعدات من تلك الدول الغربية.
- ان المطالبة برفع الحصار سيسقط استخدام معاناة شعبنا كورقة سياسية لتلميع صورة النظام وتسويقه عربيا واسلاميا، كما انعكس ذلك في عدد من الاجتماعات العربية والاسلامية التي تتحدث عن معاناة الشعب العراقي وربطها بالدعوة الى مصالحة عربية وبالذات خليجية- عراقية دون ادانة غزو الكويت او النظام الدكتاتوري.
- كما ان المطالبة برفع الحصار سيعزل العناصر العراقية التي تلبس لبوس المعارضة وهي في الواقع اداة للاجنبي وفاقدة للارادة الحرة. ان اختلاط هذه العناصر بصفوف المعارضة اساء لشعبنا واعطى اعداء الديمقراطية في العراق ورقة سياسية للطعن بالمعارضة وتبرير نظام صدام باسم محاربة الامبريالية.
- واخيرا وليس اخرا، ان الغرب معني بحماية مصالحه اولا، وقد يجد من مصلحته ان يرفع الحصار ولو جزئيا كما اخذت تطالب بعض الاوساط الغربية (خطاب النائب العمالي تام دليل في مجلس العموم بتاريخ ١٩٩٣/٦/١١) الذي جاء فيه "أن قرارات الامم المتحدة القاضية بحصار اثنين من افضل اسواقنا التقليدية العراق وليبيا تؤدي الى الاضرار الكبير بالصناعة الانتاجية البريطانية".

ان ترك مصير قضيتنا الى قرارات تفرضها مصالح الغير سيضر حتما في مصداقية تلك القضية. ومن الافضل سلوك طريق صعب ومواجهة الواقع بدلاً من الاعتماد على الغير من اجل اختزال، غير مضمون للطريق . ■

كلمة الشريف علي بن الحسين

في الاجتماع الاول لدعاة الملكية الدستورية في العراق

لندن ـ الاحد ٢٠ حزيران ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما انظر الى هذه الوجوه الكريمة لا انسى ما وراءها من مآسي شديدة.. ارى فيها وجوه شعبنا المظلوم المضطهد، المشرد.

أيوجد بيننا اليوم احد لم يفقد حبيبا او قريبا او جارا، فهذه الارملة فقدت ابنها الرضيع في حلبجة العزيزة وهذا اب فقد ابنه في معركة القادسية، وهناك أم فقدت ابنها في سجون البعث، وها هنا اخ فقد أخاه في الانتفاضة المباركة.

ان الحكام المستبدين سلبوا حياتنا وحطموا حاضرنا، لقد سلبوا ماضينا وشوهوا مستقبلنا. وافسدوا علينا حتى احلامنا. انهم أبادوا أجيالا من العراقيين وعطلوا إرادتنا وأهانوا كرامتنا وصادروا حريتنا.

وها نحن هنا في المنفى مهجرين ومهاجرين. ملايين من العراقيين انتهوا في الغربة. مشتتين.. أهكذا سينتهي الشعب العراقي ما بين مهجر ومهاجر في المنفى؟ ومضطهد ومنبوذ وغريب حتى في بلده؟

اني أسألكم اخواني واخواتي الى متى سنبقى على هذه الحال؟ الى متى يحكم هذا الطاغوت؟ السفاح الذي انتهك الحرمات والاعراض وأذل كل الشعب؟

ان اجيال المستقبل سيتهموننا نحن في الخارج بأننا سكتنا على جرائم النظام وإفناء الوطن ولم نرفع صوتنا ولم نضح. ولم نناضل للخلاص من هذا العار. هل ترضون ذلك؟ وما اقسى لعنة الاجيال القادمة؟ يأخواني ويأخواتي، هل تقبلون بأن نتهم بأننا فرطنا بمصالح الشعب والوطن؟ كلا واقولها قولة صريحة مدوية امام الشعب العراقي وعهداً في رقابنا، كما كنا في التاريخ، لن نقبل بالظلم، ولا بحكم المجرمين، انها مسؤليتنا التاريخية والوطنية، واهلنا في الداخل امانة في اعناقنا ما دمنا احياء.

ان شعب الرافدين كما تعرفون عبر تاريخه الطويل لم يخضع وان خضع للجلادين والطغاة فالى حين. وبرهنت مسيرة الزمن على ان العراقيين ناضلوا ضد الظلم والاضطهاد وقدموا قوافل الشهداء من اجل حريتهم وكرامتهم من اجل استرداد ارادتهم، وفي النهاية كان الشعب ينتصر على جميع الطغاة والمارقين. فهذا اخواني واخواتي صلب الموضوع الذي من اجله اجتمعنا هنا اليوم.. العمل لاسترداد ارادة الشعب المغتصبة. هذه الارادة التي شلت جبراً منذ عقود.. لقد سئمنا من هيمنة المتسلطين والمتربعين على السلطة. ساقونا الى المذابح والمجازر من اجل اشباع عقدهم النفسية وعقائدهم الباطلة البعيدة عن شعبنا وتقاليده الاصيلة. هؤلاء الحفنة هل سألوا الشعب ماذا يريد؟ هل تمكن الشعب يوما من ان يرفع صوته للتعبير عما يريد؟

ان استرداد ارادة الشعب المصادرة هو الهدف الرئيس للملكية الدستورية عن طريق الدستور الدائم الذي يؤمن بالديمقراطية، وحرية الاختيار، وتعددية الاحزاب، وضمان حقوق الانسان، وسيادة حكم القانون فبهذه المبادىء وبهذه الضمانات الدستورية سوف يسترد ارادته المسلوبة.

اذا لابد من اقامة دولة العدل والقانون.. دولة الدستور الدائم والبرلمان والمؤسسات الديمقراطية كالصحافة ووسائل الاعلام المستقلة.. دولة الحرية والرفاه للانسان العراقي.

هي ليست مجرد عبارات نرددها ارضاء لاحد. فماذا تعني ارادة الشعب؟ تعني بلا ريب ارادتكم انتم.. ارادة الجالسين هنا اليوم.. والملايين من ابناء شعبنا في الداخل والخارج. فانتم لن يغريكم السلطان بالمال والمناصب او بالنفوذ. أتيتم الى هنا تأدية لواجب وطني، وتعبيرا عن حبكم للوطن الجريح. ان حضوركم اليوم يعني استرداد ارادة الامة. وان الملايين من اخوانكم واخواتكم الذين سيستمعون لهذا الاجتماع سيكون لهم بارقة الامل الذي يعيشون من اجله للخلاص من الارهاب والذل.

ان الملكية الدستورية ليست في خدمة الشعب فقط بل هي حركة منبثقة من الشعب.. منكم انتم اخواني واخواتي، والحركة لن تسعى لشراء الاقلام والضمائر او الدعم من اية جهة ولن يكون لديها ميليشيات لمحاربة أية فئة من الشعب العراقي. ولكن بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى، فان الحركة تستمد القوة، والاستمرار من تأييدكم، انتم ممثلون لجميع الناس. وكفى الاتكال على الاخرين.. علينا وحدنا تقع المسؤولية التاريخية لانقاذ الشعب والوطن.. كلنا يجب ان يتحرك وان يسمع صوتنا للعالم كله. ويجب الاعتماد على طاقاتنا وقابلياتنا، والامكانات الهائلة المتوفرة لنا لنحرر بلدنا من الطاغوت. فلكل عراقي دور، مهما كان بسيطا، فقد يساهم احدكم بكلمة واخر بما يمكنه من مال وثالث يقدم النفس والنفيس. من هذه الارادة انطلقت الحركة الملكية الدستورية تعبيرا عن ارادتكم انتم.. إنها باذن الله، حركة مستقلة وطنية تشمل الجميع مهما اختلفت انتماأتهم الحزبية، ومبادئهم السياسية، وتضم كل شرائح المجتمع العراقي مذهبيا وقوميا وعقائديا والحركة والحمد لله تنتشر في جميع انحاء العالم اينما وجد العراقي الوطني الغيور.. في امريكا، في اوربا، في البلاد العربية، والدول المجاورة للعراق واهم من ذلك كله صار لها التأييد والدعم في داخل الوطن. ان الحركة تنتشر بسرعة لانها تستند على ارادة الاكثرية الصامتة والصامدة، ولاتفرض نفسها على الشعب.. انها حركة الشعب بأسره، وانتم هنا الشعب القادر على التعبير عن ارادته ومشاعره. ولا تحرير بدونكم وبدون اصراركم.

وقد آن الاوان لاسماع العالم صوتنا، واصرارنا، على الخلاص مما فرض علينا في غفلة من الزمن. هذه هي فرصتنا وقد تكون الفرصة الاخيرة فما هو المطلوب منا جميعا؟

ان نتناسى خلافاتنا مهما كان نوعها وان نكون متسامحين، ونفتح قلوبنا.. ونعمل باخلاص على ما نبشر به.. وان نشارك ونساهم بواقعية وعقلانية في كل عمل جهادي ضد النظام. فمن هذه الاسس انطلقت الحركة الملكية الدستورية وعلى هذه المبادىء اتسعت بسرعة قياسية. ان الحركة الدستورية تقبل في صفوفها الجميع ولاترفض أحداً شرط العمل لاسقاط النظام. ان الحركة الملكية الدستورية هي

المظلة الواقية الذي يستظل تحتها جميع الفئات. ويمكن القول ان الحركة واقعية وعملية، وهي ليست ايدولوجية انها تخدم مصالح الشعب، المصالح الفعلية والعملية، انها ليست حركة نظريات خيالية غريبة، لا تستند على واقع فعلي.

فمأساة الشعب العراقي ايها الاخوان والاخوات كبيرة، وجروحه عميقة، ومن المطالب الاولية تقديم الخدمات الضرورية للمهاجرين وحل مشاكلهم اليومية والمستقبلية وتخفيف النكبة التي حلت بهم، وكذلك السعي لتقديم الاغاثة للشعب في الداخل بقدر المستطاع.

من هذا المنطلق، وتعايشا مع المأساة العراقية، اني اعلن اليوم تأسيس جمعية خيرية تحمل اسم "مؤسسة الملك فيصل الثاني - لرعاية العراقيين" ان هدف المؤسسة الجديدة تقديم المساعدة لجميع العراقيين، بغض النظر عن مذاهبهم، وقومياتهم، وعقائدهم، وبغض النظر عن انتمائهم الحزبية، ستكون مؤسسة محايدة لاتميز ولاتفرق. انها جمعية عراقية مستقلة وطنية تقدم خدماتها الى الشعب فهي جمعية كل عراقي اينما كان. وفي محنتنا هذه، تحتاج هذه الجمعية الى كل الجهود. . الطبيب والمهندس والاقتصادي والقانوني واصحاب الاعمال كل سيكون له دور من خلال هذه المؤسسة الخيرية. . انها لبنة اولى ايها الاخوان والاخوات لبناء مجتمع عراقي افضل يقوم على التسامح والاخوة.

ان من اهم القضايا الملحة والتي ساتناولها مع العراقيين عامة بضمنهم دعاة الملكية البدء بتشكيل لجان متخصصة لوضع الدراسات عن:

- تطوير الدستور العراقي السابق لعام ١٩٢٥ على ضوء الدساتير العالمية الحديثة.

- اوضاع الذين صوردت اموالهم المنقولة وغير المنقولة بقرار فردي من رأس النظام.

- الفترة التي تلي ازالة النظام وكيفية اجراء انتخابات حرة لجموع الشعب بعد الخلاص من النظام الايل للسقوط.

وغيرها من القضايا المهمة المتعلقة بمستقبل العراق، على ان تعرض على الشعب للمداولة والاقرار النهائي، والخروج بالصيغة المناسبة لمشاكل المستقبل.

في الحركة الملكية الدستورية، لكل عراقي وطني دور حاسم حتى وان بدا بسيطا. واما عني شخصيا فأني اعاهدكم باني لن ادخر وسعاً للعمل من اجل العراق ولن ابخل بما املك من جهود وهذه الحركة ليست حركتي وليست حركة حزبية ولاحتى تياراً بل هي ارادة وطنية تستند اليكم انتم الامثال الاحرار لشعبنا الابي.

واود ان اؤكد ان الملك سيكون في النظام الجديد حكما وليس حاكما وحاميا للدستور ومؤسساته وضامناً حقوق جميع الفئات العراقية صغيرة كانت ام كبيرة وان صلاحياته دستورية فقط وليست تنفيذية منصوصا عليها في الدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه.

ان الاسلوب الامثل لاسقاط اي نظام دكتاتوري مستبد هو تعبئة كافة القوى الوطنية مدنية وعسكرية. . تعبئتها ماديا ومعنويا. . وشد عزائمها ووضعها امام طريق الخلاص وتحديد الهدف. . هذا الهدف هو وحدة القيادة وتميزها بخصوصيات تقدم البديل الحائز على ثقة الشعب وخاصة القوى القادرة الفعالة. وحينما يدرك الشعب، كل الشعب، اهمية الهدف وقدسيته وجدوى التضحية وجدارة وعزم ووحدة القيادة، فان جميع ابناء الشعب سواء خارج النظام او داخله سوف يلتفوا حول الرمز الذي يوحدهم لحقيق المهمة وبذلك يتحقق النصر وهو واقع بأذن الله.

ان النظام المستبد الجاثم على قلوبنا هو نظام فاسد وضعيف، وهو مرفوض من جميع ابناء الشعب، الا ان سر قوته تكمن في ضعف اعدائه وتفرقهم وعدم اتفاقهم على برنامج واضح موحد.

واني اتعهد لكم تعهداً مبرماً دائماً لارجعة فيه باني اوافق على طلبكم لقيادة العودة للشرعية الدستورية وفي هذا الصدد سوف التزم وجميع دعاة الملكية الدستورية بالمبادىء التالية:

تتعهد الملكية الدستورية العراقية بما يلي:

اولاً: التمسك بوحدة الوطن العراقي والحفاظ على استقلاله.

ثانيا: التأكيد على الهوية الاسلامية للعراق مع التمسك باحترام كافة الاديان والمعتقدات وصيانة حقوقها.

ثالثا: اجراء استفتاء شعبي حر ومباشر يقرر فيه الشعب العراقي بحرية مصيره في اختيار نظام الحكم ورئاسة الدولة.

رابعا: وضع دستور دائم للبلاد بمصادقة الشعب العراقي باستفتاء عام حر.

خامساً: ان يكون نظام الحكم الملكي دستوريا وراثيا ينبثق عن ارادة الشعب ويكون الملك فيه رمزاً لوحدة الشعب وكرامة الامة وعزتها.

سادساً: اقامة نظام ديمقراطي تعددي تتبادل وتنتقل فيه السلطة عبر صناديق الاقتراع وانشاء المؤسسات الديمقراطية السليمة على اساس الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

سابعاً: التأكيد على قدسية استقلال القضاء من اية جهة او فرد في الدولة.

ثامناً: الالتزام التام بمبادىء حقوق الانسان التي اقرتها الشرائع السماوية والامم المتحدة والمنظمات الدولية.

تاسعاً: تكون جميع القوات المسلحة ملكاً للشعب وهدفها المقدس حماية الوطن من اي اعتداء خارجي وتحرم عليها ممارسة النشاط السياسي.

عاشراً: تطبيق نظام الاقتصادي الحر وتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية مع الحفاظ على التوازن بين حقي التملك والعمل الحر وبين حقوق الشعب في الخدمات والمرافق العامة والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

حادي عشر: اجراء مصالحة وطنية وشعبية شاملة اساسها روح التسامح والعفو والابتعاد عن روح الثأر والانتقام مع المراعاة التامة لتطبيق القانون والقضاء العادل.

ثاني عشر: معالجة مخلفات العهد المظلم وفي مقدمتها القضايا القومية والطائفية وقانون الجنسية العراقية وحقوق المهجرين والمهاجرين بمقتضى قوانين عادلة وعلى اساس المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور الدائم.

وهذا التعهد نسميه "الميثاق الوطني"

واملنا ان تتكاتف الجهود لبلورة اسس دولة حضارية دعائمها مؤسسات دستورية والانسان فيها معزز وقد انطلق الدعاة في استراتيجية التحرك وفق مبادىء اقامة مؤسسات وطنية يشارك فيها الجميع دون استثناء لتحقيق الهدف المقدس الذي نصبوا انفسهم على تحقيقه. ■

سياسة الاحتواء المزدوج لايران والعراق

مارتن انديك المساعد الخاص للرئيس الامريكي

تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى

عرض مارتن انديك، المساعد الخاص للرئيس الامريكي، مدير الشرق الادنى وجنوب اسيا في مجلس الامن القومي الامريكي، ما يمكن اعتباره الصيغة النهائية للسياسة التي قررت ادارة الرئيس بيل كلينتون اعتمادها تجاه الشرق الاوسط وهو لخص هذه السياسة في تقرير القاه في ندوة سنوية عقدها معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى الذي كان انديك مديره حتى تعيينه مستشارا في ادارة كلينتون.

ننشر ادناه ترجمة كاملة لنص التقرير الموجز كما وزعه معهد واشنطن

عندما نجري تقويما استراتيجيا للمنطقة عموما نرى ثلاثة تحديات رئيسية للمصالح الامريكية ،

اولا، نحن محظوظون جدا لكوننا ورثنا عملية مستمرة لمفاوضات عربية - اسرائيلية، والتحدي المطروح هنا امام ادارة كلينتون يكمن في تحويل العملية السلمية عملية لصنع السلام وتحقيق اختراق مبكر في مجال اتفاقات السلام.

ثانيا، انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق تبعهما انهيار الجبهة الرافضة الراديكالية في الشرق الاوسط لكن الطبيعة، خصوصا طبيعة الشرق الاوسط تمقت الفراغ. فما ان سقط طقم من مثيري الشغب حتى ظهر طقم اخر ليحل محله. ان عقودا من الاهمال والامال المحبطة بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية غذت حركات عنفية تنكرت بأقنعة دينية وبدأت تتحدى الحكومات في انحاء العالم العربي، ما ينطوي على خطر كامن لزعزعة الاستقرار في المنطقة. ينبغي علينا ان لا نبسط تحديا معقدا تطرحه الينابيع المختلفة، الاقليمية والوطنية، ويجب ان لانرفض جميع الاصلاحيين الدينيين باعتبارهم متطرفين. لكن لا يمكننا في الوقت نفسه ان نتجاهل ان بعض المتطرفين الدينيين وجدوا، بلجوئهم الى العنف، العون من النظامين في ايران والسودان. ولذا فالتحدي الثالث امامنا هو ان نساعد شعوب الشرق الاوسط وحكوماتها لمواجهة هذه التهديد الناشىء بالسعي الحثيث الى السلام من جهة، وباحتواء التطرف في انحاء المنطقة من جهة اخرى، وبالتمسك برؤيتنا، كبديل، للتطور السياسي الديمقراطي والتطور الحر لاقتصاد السوق.

يبدأ توجهنا بفكرة الاعتماد المتبادل بين النصفين الشرق والغربي للمنطقة، هكذا، باحتواء التهديدات القادمة من العراق وايران في الشرق سيؤثر في قدرتنا على دفع السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب في الغرب، وبطريقة متشابهة يمكن دفعنا السلام بين اسرائيل والعرب في الغرب ان يؤثر في قدرتنا على احتواء التهديدين من ايران والعراق في الشرق، ونجاحنا في الحقلين سيؤثر في قدرتنا على مساعدة الحكومات الصديقة في خلق حياة لشعوبها افضل من تلك التي يعرضها دعاة العنف على هذا يمكن ان نلخص بايجاز سياسة ادارة كلينتون بالآتي ،

(الاحتواء المزدوج، للعراق وايران في الشرق.

دفع السلام العربي - الاسرائيلي في الغرب

بذل جهود نشطة لوقف انتشار اسلحة الدمار الشامل ودفع الرؤية لمنطقة اكثر ديمقراطية وازدهارا لجميع شعوب الشرق الاوسط)

الاحتواء المزدوج في الشرق

تستمد سياسة ادارة كلينتون لـ (الاحتواء المزدوج) لايران والعراق في المرحلة الاولى من التقويم القائل ان النظامين العراقي والايراني معاديان للمصالح الامريكية في المنطقة. وعلى هذا لا نوافق على اننا يجب ان نواصل اللعبة القديمة لموازنة القوى، اي بتعزيز احدهما لموازنة الآخر.

اننا نرفض هذا التوجه ليس فقط لان الغزو العراقي للكويت اثبت افلاسه، بل ايضا لتقويمنا بذهن صاف للعداء الذي يضمره النظامان تجاه الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ولأننا لسنا بحاجة الى الاعتماد على احدهما لموازنة الاخر. ان التحالف الذي حارب صدام حسين ما زال معنا، وطالما استطعنا المحافظة على هذا التحالف وابقينا وجودنا العسكري في المنطقة، وطالما نجحنا في تحجيم الطموحات العسكرية لايران والعراق، وطالما بقينا معتمدين على حلفائنا في المنطقة للمحافظة على موازنة القوى لمصلحتنا في الشرق الاوسط الاوسع، كانت لدينا الوسائل اللازمة لمواجهة النظامين العراقي والايراني، ولن نحتاج الى الاعتماد على احدهما بموجهة الاخر.

امل ان تكون سياسة ادارة كلينتون تجاه العراق اصبحت مفهومة الان ببساطة نريد ان يلتزم العراق التزاما كاملا بتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة، يجب ان لايشكل نظام صدام حسين ثانية، ابدا، تهديدا لجيران العراق. اننا ملتزمون ايضا ان نضمن اذعان العراق للقرار الرقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن الذي يدعو النظام الى انهاء القمع ضد الشعب العراقي. لقد حاول البعض ان يصور سياستنا بانها تخفيف للسياسة السابقة. ولكن ينبغي ان يكون مفهوما الان اننا نريد اذعان اي نظام في العراق. لن ترضينا اطاحة صدام حسين لكي نرفع العقوبات عن العراق. بل نريد ان نقتنع ان اي حكومة تخلفه ستلتزم التزاما كاملا بتنفيذ قرارات الامم المتحدة. ولانسعى الى المصالحة مع نظام صدام حسين ولانتوقعها. وقرار ادارة كلينتون نشر تقرير تقرير المدعي العام الامريكي الذي يتضمن تفاصيل جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في الكويت لم يكن الا خطوة اولى. وقررت الادارة الان ان تسعى الى تشكيل لجنة تابعة للامم المتحدة للتحقيق في تهم جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في العراق نفسه، وجمع الادلة المطلوبة لاثبات هذه التهم التي تملأ مجلدات. وهدفنا من ذلك مدروس بعناية، انه للاثبات بوضوح وبصورة لا لبس فيها ان النظام الحالي في العراق هو نظام مجرم وخارج حظيرة المجتمع الدولي، وفي تقديرنا، انه غير قابل للاصلاح.

اننا نقدم ايضا دعما اقوى للمؤتمر الوطني العراقي باعتباره بديلا ديمقراطيا من نظام صدام حسين. لقد نجح المؤتمر في توسيع قاعدته العريضة لتضم ممثلين عن الجماعات الرئيسية الثلاث في العراق،

الشيعية والسنية والكردية. وهو ملتزم، مثلما نحن ملتزمون، المحافظة على وحدة اراضي العراق والتقيد بالتزاماته الدولية. اننا نحض الان الاخرين في المنطقة على ان يقدموا للمؤتمر الاعتراف والدعم الذي يستحقه.

ان احتواء التهديد القادم من ايران امر اصعب، على الرغم ان القيام به لايقل ضرورة. وعندما نقوّم النوايا والقدرات الايرانية نرى مجموعة من الاخطار على المصالح الغربية. فايران تشكل تحديا خماسيا للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، فهي الدولة الاكثر دعما للارهاب والاغتيالات في انحاء العالم. وعبر دعمها لـ "حماس" و "حزب الله" تسعى ايران الى احباط جهودنا من اجل تشجيع السلام بين اسرائيل والفلسطينيين والدول العربية. وعبر صلاتها بالسودان نقوم بتعكير المياه في العالم العربي وتسعى بنشاط الى تدمير الحكومات الصديقة. وعبر بذلها جهودا نشطة من اجل الحصول على اسلحة هجومية تسعى للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية.

ولعل اكثر ما يثير القلق ان ايران تسعى الى الحصول على القدرة على امتلاك اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك اسلحة نووية وصورايخ باليستية قادرة على نقل هذه الاسلحة. ويجب ان اشدد على ان ادارة كلينتون لاتعارض وجود حكومة اسلامية في ايران.

اننا نقيم بالتاكيد علاقات متميزة مع عدد من الحكومات الاسلامية. بل اننا نعارض بحزم هذه الجوانب المحددة من تصرفات النظام الايراني اضافة الى انتهاكاتها لحقوق الانسان للشعب الايراني. اننا لا نسعى الى المواجهة مع ايران لكننا لن نطبع علاقتنا معها ما لم، وقبل، ان تتغير سياسات ايران تغييرا شاملا. لكننا راغبون في ان نستمع الى ما تريد ايران ان تقوله بشرط ان يكون ذلك عبر قنوات تمتلك السلطة. في اي حال وفي غياب تغييرات في سلوك ايران سنعمل بنشاط من اجل اقناع حلفائنا الاوربيين واليابانيين، وكذلك روسيا والصين، بانه ليس من مصلحتهم مساعدة ايران في الحصول على اسلحة نووية او وسائل تقليدية لتهديد المنطقة. كذلك نعتقد انه ليس في مصلحتهم تحسين الوضع الاقتصادي لايران بحيث يمكنها اقامة علاقات تجارية طبيعية من جهة، بينما تهدد مصالحنا المشتركة من جهة اخرى.

ان ضرورة التصرف الان تنشأ من حقيقة ان النوايا التهديدية لايران تفوق في هذه اللحظة قدراتها. لكن هذه اللحظة لن تدوم طويلا. واذا فشلنا في جهودنا لتخفيف السلوك الايراني فان ايران ستكون بعد خمس سنوات من الان اقوى على ان تشكل تهديدا حقيقيا لاسرائيل والعالم العربي والمصالح الغربية في الشرق الاوسط لكن الفرصة للتصرف الان تنشأ، من جهة اخرى، من حقيقة ان ايران لم تعد تعتبر طرفا تجاريا جيدا. فالديون المترتبة عليها من القروض الاجنبية تبلغ خمسة بلايين دولار وهذا الرقم يتزايد بقفزات سريعة وتعاني ايران تضخما بنسبة ٣٠ في المئة وبطالة بنسبة ٣٠ في المئة. باختصار تعتبر استثمارا سيئا على الصعيدين الاستراتيجي والتجاري، ليس للولايات المتحدة فقط بل لكل الاعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي.

لاتواجه ايران بعد نظاما دوليا، كذلك المفروض على العراق، لذا هناك عدم توازن هيكلي بين الوسائل المتاحة لاحتواء العراق وايران. واذا كانت النتيجة ان المجتمع الدولي ينجح في احتواء العراق لكنه يفشل في احتواء ايران، نكون سمحنا في شكل غير مقصود بان يميل ميزان القوة في الخليج لمصلحة ايران مع الخطر الكامن الذي يترتب على ذلك. يدعو عدم التوازن هذا اذن الى بذل جهود اكثر حيوية من اجل احتواء ايران وتخفيف سلوكها فيما نحن نبقي على نظام العقوبات ضد العراق.

وهذا الجهد للاحتواء المزدوج في الخليج يصبح ملحا اكثر كونه يؤثر في سياستنا في الشرق الاوسط - مواصلة السعي من اجل سلام الشرق الاوسط واذا مال ميزان القوة ثانية لمصلحة القوى الراديكالية، التي ربما قادها هذه المرة العراق وايران، فالارجح ان الجهد الرامي الى صنع السلام سيفشل، نظرا لان الخيار العسكري سيبدو لبعض قوى المنطقة قابلا للحياة.

. . . لم تكن اعادة الاطراف الى طاولة المفاوضات (الجولة التاسعة) مهمة سهلة. والطريق التي تابعت بها ادارة كلينتون هذا الهدف خلقت سابقة للاسلوب الذي سنديربه سياستنا تجاه المفاوضات العربية - الاسرائيلية. اولا، تبعاً لتقويمنا بان المفاوضات نضجت لتحقيق اختراق على جبهات عدة، عرضنا رفع درجة المساهمة الامريكية في المفاوضات بان نكون "شريكا كاملاً" لجميع الاطراف. نحن لا يمكننا ان نصبح بديلا من المشاركة المباشرة لتلك الاطراف، بعضها مع بعضها الاخر، في التفاوض على اساس الاخذ والعطاء.

ولقد اوضح الرئيس ووزير الخارجية ان اتجاهنا بالنسبة الى المفاوضات سيتضمن العمل مع اسرائيل. اننا ملتزمون تعميق شراكتنا الاستراتيجية مع اسرائيل من اجل السلام والامن.

وعلى الذين يبحثون عن تقدم حقيقي ان يفهموا بانه لن يتحقق من دون هذا النوع من العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

لقد اظهرنا بوضوح اننا مستعدون ايضا للعمل كشركاء كاملين مع الاطراف العربية المشتركة في المفاوضات. على هذه الاطراف ايضا ان تخاطر من اجل السلام. نحن ندرك هذا. نحن نفهم الضغط الذي يتعرض له المفاوضون الفلسطينيون والصعوبات التي عانوها جراء دخولهم المفاوضات. ولكن لكي يحققوا اهدافهم، لن يوجد بديل اخر من ارتباطهم بالمفاوضات في شأن جوهر الترتيبات للحكم الذاتي الموقت. وهم سيعرفون في اي حال ان ارتباطهم هذا سيؤدي الى سلطتهم على حياتهم ومصيرهم للمرة الاولى في تاريخهم المضطرب. وسيعرفون انهم في العام الثالث للفترة الانتقالية سيكونون في وضع يمكنهم من التفاوض على المسائل المتعلقة بالوضع الشرعي النهائي المحمي بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

وبالنسبة الى السوريين يعني الارتباط بالعملية رغبتهم في التزام السلام الحقيقي مع اسرائيل، بكل ما يعنيه ذلك لانهاء النزاع وتطبيع العلاقات وتبادل السفارات واقامة العلاقات التجارية. اذا كانوا مستعدين للارتباط بالمفاوضات بهذه الطريقة فأننا مستعدون لتحمل قسطنا لضمان ان يتحقق اختراق في اتجاه السلام.

يبقى الرئيس مصمما على ان لايدع الفرصة تفلت، على رغم ان قضايا عدة اخرى تتطلب اهتمامه واهتمام فريقه لشؤون الامن القومي.

□ الترجمة العربية عن الحياة، لندن ١٩٩٣/٦/٥

طارق عزيز والسياسة الامريكية الجديدة وتقييم المعارضة العراقية

كاريل مورفي مراسلة الواشنطن بوست ١١-٦-١٩٩٣

قال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي بأن تمسك الولايات المتحدة بمحاولة عزل العراق من خلال عقوبات الامم المتحدة و رفضها التعامل مع الحكومة العراقية ينم عن "سياسة خاطئة و تنم عن عدم ادراك" و سوف يؤدي الى "كارثة" في الشرق الاوسط.

و قال عزيز في حديث صحفي بأن السياسة الامريكية في اضعاف و عزل العراق سيسهم في زعزعة امن المنطقة بسبب تنامي التعصب الاسلامي. و اضاف "بانهم لو اعتقدوا بأن العراق هو عدوهم الحقيقي فإنهم لفي وهم كبير."

و تعليقا عما تردد حول المشروع الذي اعلنه مارتن انديك (اختصاصي الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الامريكي) حول توجه امريكي جديد في "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق و ايران، قال عزيز بأنه لاينفي احتمال حصول تقارب عراقي ايراني لمواجهة مثل هذا التوجه. و اضاف عزيز بأنه "اذا اعتقد شخص مثل انديك بأنه يستطيع احتواء العراق و ايران بجلوسه على مكتبه و رسمه للخطط على الورق فإنه مخطئ. هذه نظرة سطحية جدا و تنم عن عدم المام بمشاكل هذه المنطقة. فلم يجري احتواء هذه المنطقة في السابق و لن يغير انتهاء الحرب الباردة هذه الحقيقة. ان محاولة فرض سياسة للاحتواء لتعبر عن جهل عميق للحقائق في هذه المنطقة التي هي اكثر تطورا و تعقيدا مما يعتقده المبتدئون في السياسة الذين يصوغون السياسة الخارجية الامريكية."

الا ان عزيز عاد و اوضح بأن حكومته لاتزال تعتقد بوجود اسس لعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة على الرغم من المواجهة بينهما في حرب (عاصفة الصحراء) عام ١٩٩١، و قال بأن "المستقبل اكثر اهمية من الماضي." و لمح عزيز بأن على الولايات المتحدة القبول بالعراق بقيادته الحالية، و لم يقدم شئ بما يخص الافكار الجديدة حول دور العراق في المنطقة و علاقاته مع الدول الاخرى.

و اضاف عزيز بأن السياسة الامريكية الحالية حيال المنطقة، من الناحيتين الاقليمية و الستراتيجية، "مشابهة للسياسة الخاطئة التي اتبعت ابان ولاية الرئيس كارتر، و التي من شأنها ان تؤدي الى كارثة. و لن تحصل هذه الكارثة هنا في العراق،" مشيرا الى القوة المتنامية للحركات السياسية الاسلامية في عموم المنطقة.

و في الوقت الذي توجد فيه "جذور محلية" لهذه الظاهرة، فإن "السياسة الامريكية ازاء المنطقة لهي عامل هام في تدهور الموقف في المنطقة باسرها."

و يبدو ان بغداد تحاول استغلال خوف الغرب من تنامي التطرف الاسلامي (كما تفعل قوى اقليمية اخرى كمصر و اسرائيل) في كسب اهتمام و دعم واشنطن. يقول عزيز، "على العراق ان يضطلع بدوره الطبيعي في الحفاظ على توازن المنطقة بمواجهة ايران و الاخطار الاخرى. و لن يساهم اضعاف و عزل العراق في توازن هذه المنطقة الحساسة و الحرجة من العالم."

و يصف عزيز رفض الولايات المتحدة البحث في ما طبقه العراق لحد الآن من قرارات الامم المتحدة الصادرة عند نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ بانه "تعبير واضح عن التكبر و الاستعلاء"، و اضاف ان موقف عدم الثقة المتبادل بين بغداد و واشنطن ليس سببا لرفض واشنطن "الحوار"، و تساءل، "كيف يمكنك ان تثق بالطرف الآخر اذا لم تتعامل و تتحدث معه؟ انا شخصيا لا اثق بالادارة الامريكية الحالية..لا اثق بهم عندما يدعون بانهم ليسوا ضد الشعب العراقي و ليس في نيتهم تقسيم العراق.. فما داموا لا يتحدثون الينا و لا يتعاملون معنا و لا يثقون بنا، نحن بدورنا لن نثق بهم."

"لا اعتقد،" و الكلام لعزيز، "ان هذا اسلوب صحيح لادارة سياسة. دعنا نجلس سوية و نناقش هذه الاتهامات و سوء الفهم (حول عدم التزام العراق الكامل بشروط وقف اطلاق النار) باسلوب عقلاني متحضر. فان الحوار بين الطرفين هو الاسلوب الطبيعي للوصول للحقيقة. و في نهاية الامر، اذا رأى الامريكان ان في مصلحتهم الاستمرار في السياسة التي اتبعها بوش فهذا امر عائد لهم، و لكن اذا اعتقدوا انهم باستطاعتهم الغاء دور العراق فانهم مخطئون."

و ادعى المسؤول العراقي بأن "الاتهامات" الامريكية بان العراق لم يطبق القرارات الدولية ليست سوى حجج مغزاها الاستمرار في فرض الحظر الاقتصادي على العراق، و لم يبقى للعراق ان يفعله سوى "الامور الفنية".

و يتساءل عزيز، "من الذي يقف خلف سياسة الابقاء على العقوبات؟ فاذا قرأتم تقرير السيد انديك.. انهم يعتقدون بأن العقوبات يجب ان تستمر، لذلك فانهم يصطنعون الاعذار لابقائها. فاذا ناقشنا امر ما طبق من القرارات الى الآن مع مجلس الامن باسلوب عملي و فني و قانوني سنصل الى الحقيقة." "لماذا رفض الامريكان ذلك؟ فهم لا يزالون يرفضون هذا النوع من التقييم و لا يقولون سوى (على العراق التقيد). هذا يعني بانهم قد نصبوا انفسهم حكاما على تطبيق القرارت و ان حكمهم متحيز بالضرورة.. فالمسألة سياسية بالدرجة الاساس."

في معرض استعراضه للاستنتاجات التي خرج بها العراق من دراسته للطريقة التي تعامل بها الرئيس كلينتون مع الوضع في يوغسلافيا، قال عزيز بأنه "لا يهمنا اذا تصرف كلينتون بقوة او بضعف. ما يهمنا هو ان يتصرف كلينتون بحكمة تجاه العراق، هذا ما نتمناه. نريده ان يفهم الواقع. نريده ان يفهم بأنه هناك مبررات لعلاقة افضل بين العراق و الولايات المتحدة."

و عندما سئل عزيز عما سيفعله العراق في حالة استمرار الولايات المتحدة في تجاهله، رد بان هذه مسألة "نظرية" الا انه اضاف بأن "العراق سوف لن يرضى بهذا النوع من المعاملة - بأن يكون معزولا و ان تفرض عليه العقوبات الى الابد."

اما فيما يخص العلاقات بين العراق و ايران، قال عزيز بأنها كما كانت في السابق و لم يحصل عليها تغيير، الا ان مستقبل هذه العلاقات "سوف يعتمد على موقف القوى الغربية من العراق و ايران. فاذا قامت الولايات المتحدة بتطبيق نظريات السيد انديك في هذا المجال، فإن الامور في المنطقة ستتطور بصورة مغايرة لما هي عليه في

الوقت الحاضر.. سوف تتطور الى موقف معادي للولايات المتحدة." و اشار عزيز الى "طموح جامح في ايران و لدى قيادتها لبسط النفوذ الايراني على المنطقة باسرها". و عند السؤال من عزيز حول ما اذا كان هذا الطموح يعتبر مانعا لقيام تحالف فعال و دائم بين بغداد و طهران، اجاب :"لا تراهنوا على ذلك. فذلك يعتمد على موقف الغرب و طريقة تعامله مع العراق و ايران."

و فيما يخص امور اخرى، قال عزيز:

- يرفض العراق بيع كميات محدودة من النفط لاجل ابتياع الدواء و الطعام تحت اشراف الامم المتحدة بسبب "التعقيد" و الكلفة العالية للشروط التي تفرضها الامم المتحدة. و اوضح عزيز بأن التحفظ العراقي الرئيسي على هذا الامر يكمن في اصرار الامم المتحدة على الاشراف على عمليات توزيع الدواء و الغذاء، فيقول: "كيف يمكنهم ان يشرفوا على استلام كل عراقي في كل مدينة و كل قرية حصته؟ هذا يعني تحويل العراق الى معسكر للاجئين حيث يقوم رجال الامم المتحدة بفحص كل علبة طعام توزع. العراق امة و ليس معسكر للاجئين. هذه الشروط اهانة كبرى للعراق و للعراقيين. فالعراق امة ومن حقه ان يعامل كامة."

- فيما يخص الوساطة التي يقوم بها ملك المغرب الحسن الثاني بين العراق و كل من السعودية و الكويت، قال عزيز بان هذه الوساطة "لم تمت" الا انها "بحاجة للوقت لتؤتي ثمارها". و عند الاستفسار منه حول صحة ما يقال بان سبب تعثر هذه الوساطة هو رفض هاتين الدولتين التعامل مع صدام حسين، قال عزيز: "ان هذا الامر عائد اليهم. فصدام حسين هو رئيس الدولة العراقية و العراق دولة مهمة في المنطقة."

- لم يتمكن عزيز من التعليق على تصريحات نسبت مؤخرا لوزير الخارجية اليمني و التي حاول فيها ان يبعد بلاده عن العراق و ذلك لانها نشرت في صحيفة كويتية و "كلنا نعلم مدى مصداقية الكويتيين، لاشئ. ليس فقط من وجهة نظرنا، و انما من وجهة نظر حلفائهم ايضا."

- نفى عزيز وجود اية نية للعراق للقيام بحملة عسكرية لاستعادة السيطرة على كردستان العراقية.

- سخر عزيز من الاعتقاد الامريكي بان من شأن الاستمرار في العقوبات ضد العراق ان تقود الشعب العراقي الى الثورة ضد نظام الحكم، و بان الاقتصاد العراقي سوف ينهار عند نفاذ ما لديه من عملة صعبة، و وصفها بانها "تبسيط للامور". و اضاف، "سوف تحيا هذه البلاد بوجود العملة الصعوبة او بدونها. و سوف تحيا بلاد الرافدين حتى تحت العقوبات، و لو كنتم تعتقدون بوجود اجل مسمى لصمودنا بوجه العقوبات - كأن تكون سنة اخرى او سنتان - فان هذا رهان مبني على افتراضات مبسطة جدا. لا استطيع نفي صعوبة وضعنا، الا ان هذه البلاد سوف تحيا."

- فيما يخص المعارضة العراقية خارج البلاد قال عزيز، "هؤلاء الاشخاص ليسوا سياسيين و ليسوا رؤساء لمجموعات سياسية. نحن نعرفهم فردا فردا، وهم لا يشكلون معارضة معقولة. و ليس سرا امر تمويلهم من قبل المخابرات المركزية الامريكية. فاذا كانت مصلحة البلاد و تقدمها فعلا نصب اعين هؤلاء، لعادوا اليها و مارسوا عملهم هنا."

الا ان عزيز اعترف بان حكومته تقر بوجود "حركتين معارضتين حقيقيتين في هذه البلاد": احدهما الجبهة الكردستانية برئاسة جلال الطلباني و مسعود البرزاني، و الثانية هي المجموعات الشيعية التي تدعمها ايران و بالاخص حزب الدعوة الاسلامية الذي شكل في السبعينيات، و يصفهم عزيز بانهم "احزاب حقيقية، الا انهم موالين لايران و خمينيين و ليسوا بالليبراليين، الا انهم يشكلون قوة لايستهان بها." "لسنا على علاقات طيبة مع هاتان القوتان، الا انهما قوتين سياسيتينحقيقيتين."

و في صدد اجابته حول سبب عدم تطبيق القانون الذي اصدرته الحكومة العراقية (قبل عامين) و الذي يسمح بتشكيل الاحزاب السياسية (على شرط موافقتها بالدور القائد لحزب البعث) قال عزيز، "باستثناء حزب الدعوة الموالي لايران لا توجد منظمة مستعدة لتشكيل حزب سياسي. كنا على استعداد لمنح الشيوعيين اجازة تشكيل حزب، الا انهم رفضوا التقدم بطلب لذلك." ■

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق
رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor : Ghassan Atiyyah
P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818
ISSN 0965-9498

THE FIRST CASUALTIES OF WAR

By Eric Hoskins
NEW STATESMAN & SOCIETY
29 January, 1993

اول خسائر الحرب، بقلم اريك هوسكنز، نيوستيتسمان اند سوسايتي ـ ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٣

قد يكون سبب الزيادة الكبيرة الملاحظة في حالات السرطانات و الامراض الغريبة بين اطفال العراق، استعمال التحالف الغربي في حرب الخليج للعتاد المصنوع من نفايات المواد المشعة الامريكية. و قد اثارت هذه العلاقة بين الاضرار الصحية و البيئية من جهة و العتاد المشع من جهة اخرى، قلق خبراء الصحة الدوليين الذين عادوا مؤخرامن زيارة للعراق.

فمنذ عدة اشهر و الاطباء العراقيون و الاجانب في حيرة من ظهور اعراض مرضية غريبة بين الاطفال في العراق. و تشمل هذه الامراض التي غالبا ما تودي بحياة المصابين زيادة حادة في حالات سرطانات الاطفال و بالاخص سرطان الدم (ليوكيميا).

و قد لاحظ موظفو الامم المتحدة و العاملون في برامج الاغاثة بأن الكثير من الاطفال في العراق يتخذون من خراطيش العتاد المستعملة و الاسلحة المعطوبة و حتى الدبابات و الآليات المدمرة وسائلا للهو و اللعب. و قد اخذت هذه الحقيقة في الحسبان عندما شرع الخبراء الصحيون في البحث عن مسببات هذه الامراض التي بدأت بالظهور بعيد حرب الخليج.

و قد اسفرت الابحاث عن العثور على طلقات مشعة لاتزال مبعثرة بالآلاف في كافة انحاء العراق. فقد استعمل هذا النوع من العتاد - و الذي يعرف بعتاد اليورانيوم المستنفذ - استعمالا واسعا في حرب الخليج و ذلك من قبل طائرات و دروع و مدفعية الحلفاء كذخيرة مضادة للدروع العراقية. تشبه هذه الذخيرة بشكلها شكل (السيكار) و تزن الواحدة منها ٣-٤ كغم، و قد تم تطوير هذا النوع من الذخيرة في الولايات المتحدة في اواخر السبعينات. يتكون لب هذه الاطلاقات من الفضلات النووية المشعة. فخلال عملية تخصيب اليورانيوم الضرورية لانتاج الاسلحة النووية و الوقود النووي، يتم انتاج اليورانيوم المستنفذ كناتج عرضي مشع و غير ذا فائدة. و يتميز هذا اليورانيوم المستنفذ بصلابته اضافة الى وفرته و قلة ثمنه - فهو يوفر لصانعي الاعتدة مجانا - مما جعله واسع الاستعمال في الاعتدة التي يراد منها اختراق الدروع و تدميرها. فعند اطلاق هذا النوع من العتاد، يتحول لب الطلقات المكون من اليورانيوم الى شعلة عالية الحرارة تزيد من قابلية الطلقة في اختراق الدروع المعدنية السميكة، كما ان الحرارة العالية هذه كفيلة باشعال اية ابخرة للوقود موجودة داخل الآلية المستهدفة و بالنتيجة احراق افراد الآلية و هم احياء.

يشير تقرير سري لوكالة الطاقة الذرية البريطانية الى ان ٤٠ طنا على الاقل من اليورانيوم المستنفذ قد تمت بعثرتها فوق مختلف انحاء العراق ابان حرب الخليج. و يلعب الاطفال العراقيون اليوم بهذه الطلقات المشعة و هم لا يعلمون مدى خطورتها.

بالاضافة الى خطر الاشعاع المباشر الذي يتعرض له من يلمس هذه الاطلاقات، يخشى مسؤولو الصحة العامة في العراق ان تكون هذه الاعتدة قد لوثت التربة و مصادر المياه. و اذا صح هذا الامر، فان المدنيون العراقيون سيستمرون بالتعرض لاشعاعات اليورانيوم المستنفذ لسنوات عديدة قادمة.

و تشير التجارب المماثلة في السابق الى صحة هذه المخاوف. ففي (نيومكسيكو) في الولايات المتحدة، حيث يتم الاطلاق التجريبي لهذا النوع من العتاد، اثيرت تساؤلات عديدة حول تسمم المياه الجوفية جراءها، كما عارض سكان ولايتي (منيسوتا) و (ساوث داكوتا) الامريكيتين محاولات شركة (هونيويل) المنتجة لهذه الاعتدة انشاء مراكز لتجربة هذا النوع من العتاد في ولايتيهما مخافة التلوث البيئي الذي تتسبب فيه. كما اكدت الحكومة الامريكية ذاتها، في شهادة امام الكونغرس حول موضوع تخصيص بعض الاراضي لاغراض تجربة هذا النوع من العتاد، اكدت قلقها من خطورة هذا الامر. فقد قال (جيمس باركر) مساعد مدير وكالة ادارة الاراضي في وزارة الداخلية الامريكية عام ١٩٨٦ بأن "من شأن هذا الاقتراح - باستعمال الاراضي لاغراض تجربة هذا النوع من العتاد - ان يؤدي الى تلوث الاراضي بشكل مستديم."

كما قدرت وكالة الاغذية و العقاقير الامريكية جرعة الاشعاع التي يتعرض لها طاقم الدبابة المستعملة لهذا النوع من العتاد بما يساوي اشعة صدر واحدة كل ٢٠-٣٠ ساعة. و يتفق الخبراء الطبيون بأن اي تعرض للاشعاع يزيد من احتمالات الاصابة بالسرطان. و يزداد هذا الاحتمال عندما يتم اطلاق هذا النوع من العتاد، حيث تبقى مخلفاته حرة في الهواء الطلق. و تدخل جزيئات اليورانيوم المتطايرة في الهواء الجسم بسهولة حيث تستقر بصورة دائمية في العظام و الاعضاء الرئيسية، و تقوم بعدئذ بالاضرار بخلايا الجسم.

و تعد خلايا الاطفال، الاسرع انقساما بسبب النمو، اكثر تأثرا بالتسمم باليورانيوم. كما ان اليورانيوم الممتص بامكانه عبور الحاجز المشيمي ليصيب الجنين و هو في رحم امه. و يشير تقرير وكالة الطاقة الذرية البريطانية المذكور آنفا الى ان وجود اليورانيوم المستنفذ في العراق يعتبر "مشكلة كبيرة" و ان الكميات الموجودة فعلا في العراق كافية للتسبب "بعشرات الآلاف من الوفيات."

بينما يصر المتحدثون باسم البنتاغون (وزارة الدفاع الامريكية) بأن اليورانيوم المستنفذ "مادة قليلة الاشعاع جداً جداً"، و بأن درجة الاشعاع الناتجة عن هذه الاعتدة غير كافية لتصنيفها "كاسلحة مشعة."

قبل بضعة اشهر، و عندما كان المدير الطبي لمعهد (البرت شوايتزر) الشهير يهم بولوج مطار برلين حاملا معه واحدة من هذه الاطلاقات الحاوية على "المادة قليلة الاشعاع جداً جداً"، حسب وصف وزارة الدفاع الامريكية، و التي كان قد جاء بها من العراق، تم و على الفور اعتقاله من قبل السلطات الالمانية بتهمة "اطلاق الاشعاعات المؤينة" بصورة غير مشروعة. و تم وضع الاطلاقة التي كانت بمعيته، بعد فحصها و التأكد من اشعاعاتها من قبل مختبرين مستقلين، في علبة من الرصاص.

لا توجد في العراق علب من الرصاص لوضع الاطلاقات المشعة فيها للحد من تأثيرها الاشعاعي. يقول الاطباء الاجانب في العراق

بأن "الاطفال العراقيون يتخذون من هذه الطلقات دمى يلعبون بها، غير مدركين مضارها الصحية."

و في حالة من الحالات يصف طبيب اجنبي كيف انه شاهد طفلا في البصرة يلعب بعدد من هذه الاطلاقات بعد ان صنع منها دمى يدوية. و قد اصيب طفل آخر، عرف عنه لعبه بمثل هذه الاطلاقات، بمرض اللوكيميا. و حتى لو لم يتم اثبات الربط المباشر بين وجود اليورانيوم المستنفذ و الزيادة الكبيرة في سرطانات الاطفال في العراق، فان الاضرار البيئية الكامنة في وجود آلاف الاطلاقات المشعة مبعثرة في طول العراق و عرضه لابد لها من اثارة قلق خبراء البيئة و الاخصائيين الصحيين.

قد يكون الغرب وجد الاسلوب الامثل للتخلص من نفاياته النووية، و ذلك بشحنها مع جنوده على هيئة طلقات يورانيوم مستنفذ يستعملها في حروبه. الا ان فكرة التخلص من النفايات النووية في ساحات القتال القادمة لن تحظى بالتأكيد، بتأييد كبير. ■

التاريخ السياسي للاكراد الفيلية

في غرب ايران وعلى امتداد سلسلة جبال زاكروس وفي سهل سوزيان (شوش حالياً) الذي هو امتداد طبيعي لسهول منطقة ما بين النهرين تجمعت قبائل وتكاثرت على اطراف نهر صيمرة (النهر الكبير) الذي تصب فيه جداول كثيرة وبدورها تصب في شط العرب.

فخصوبة الارض ووفرة المياه كانت شرطا اساسيا للتحضر والتمدن، فمن قبل (٤-٦ الاف سنة ق.ب.) اصبحت هذه الارض الخصبة مهداً للتمدن ومركزا للعمران فكانت الحضارة العيلامية التي ظلت لقرون عديدة مركزا للعلوم والفنون مقدمة خدمة كبيرة للبشرية، وما الاثار الباقية والكشوفات المتكررة في مدينة شوش عاصمة العيلاميين وبار سوماس (مسجد سليمان حاليا) ومهرجاً نقدق (دره شهر حاليا) وغيرها من المدن الا دليلاً تاريخياً شامخا على مر الدهور.

فمدينة شوش كانت واحدة من المدن الرئيسية في العالم ونقطة وصل سهلة بين بلاد مابين النهرين واسيا الصغرى، واقصى نقاط العالم المتمدن في ذلك الوقت، فمع الهند كانت الروابط التجارية والثقافية على احسن وجه وكذلك مع جاراتها المتحضرة كالدولة السومرية والاكدية وغيرها.

حدود الامبراطورية العيلامية في بعض مراحل اوجها وعظمتها كانت كما يلي : في المشرق قسم من بارس، ومن طرف الشمال من همدان الى بابل، ومن الغرب نهر دجلة، ومن الجنوب خليج بارس الى بوشهر، وهذا يعني انها كانت تتكون من (خوزستان، لورستان، پشتكوه، بختياري) والذي في مناطق الاكراد الفيلية عدا منطقة خوزستان. اختلف المؤرخون في نسب العيلاميين فمنهم من يرجعهم الى اولاد (عيلام ابن سام ابن نوح)، ومنهم من يقول انهم (لاهندوا اوربيين ولاساميين ولكن من القفقازيين او الخزريين ونزحوا الى هذه المناطق قبل الاف السنين). وقد ذكروا بعض صفاتهم "فهم ذوي اجسام قوية وقامة طويلة ومقاتلين اشداء معروفين بالشجاعة ومن اقوى العشائر قاطبة، مطيعين بشكل كلي للحاكم الذي يحكمهم سواء كان رئيس عشيرة او ملك".

ويمكن تقسيم تاريخ العيلاميين الى ثلاث ادوار" اولاً : دورة قبل التاريخ من (٨ آلف سنة ق.م. الى سنة ٢٢٢٥ ق.م.) ولهذه الدورة ارتباط بتاريخ السومريين والاكديين وختمت بانقراض الدولة السومرية والاكدية للابد على يد العيلاميين، وقد ذكرت فتوحاتهم الجديدة في التوراة في مبحث خاص في الباب الرابع من سفربيدايش الايات (١٧,٩,٥,١) وذكر اسم الملك ايلام (كدر عمر).

ثانيا : الدورة التي عاصرت الاشوريين من سنة (٧٤٥ ق.م. الى سنة ٦٤٥ ق.م. وتحكم بعدها سلسلة الاخمنيين وهم نفسهم البارسيين الفرس، وبعد اتحاد هذه الدولة مع الدولة الميدية الكردية تتكون دولة (ايران) ويحكمها كورش الكبير حتى يسقطه اسكندر المقدوني عام ٣٣١ ق.م. ويطلق عليها اسم سلوقية، بعدها يحتاجها شابور ملك الفرس في عهد الساسانيين والذي كان آخر ملوكها كسرى الذي اسقطت امبراطوريته بيد المسلمين بين عام ٦٣٦م الى ٦٤٠م حيث اصبحت جزءا من الامبراطورية الاسلامية زمن الخليفة عمر بن الخطاب.

في العهد الاسلامي : بعد مجيء الاسلام اصبحت المنطقة الكردية الفيلية ضمن الامبراطورية الاسلامية وسميت بالجبال، وكانت مدينة ميمرة وشيروان جزء من حكومة بغداد، ومدينة دره شهر ضمن ولاية البصرة في زمن الخليفة العباسي السفاح.

وكان تواجد الاكراد الفيلية في نواحي عراق العجم وعراق العرب وكانوا غالبا اصحاب خراج بغداد، وكانت سهول المنطقة مراتع لمواشيهم صيفا وشتاءاً وكانوا من العناصر الفعالة آنذاك ولهم الاثر الجميل في الادارة. حكمت المنطقة الكردية الفيلية عدة حكومات :

١- حكومة تابكان، لورستان، سنة (٥٤٥ هـ، المصادف ١١٤٥م) ودامت ثلاثة قرون ابادها تيمور لنك المغولي.

٢- دولة ال خورشيد في لور كرجك سنة (٥٨٠ ق المصادف ١١٨٥م) الى سنة (٦٩٥ هـ المصادف ١٢٩٥م).

٣- دولة اتابك لور كجك سنة (٦٢١ هـ المصادف ١٢٢٤م) الى سنة ٦٩٣هـ المصادف ١٢٩٤م).

في زمن المغول ابدل اسم لورستان بـ (لوريزرك) و (لور كجك). وفي زمن الدولة الصفوية اصبحت لوربرزك تطلق على منطقة بختياري وكهكيلوية.

عهد الدولة الصفوية والعثمانية :

زمن الدولة الصفوية في فترة حكم الشاه عباس الصفوي والملقب بـ طهماسب، ابدل لقب اتابك وجعل كلمة والي محلها، واول والي حكم المنطقة هو حسين خان وكان مقره خرم آباد وقد حكم الامير ذو الفقار في فترة اخرى اطراف لورستان وهو من عشيرة الكلهور الفيلية وقد ارسل من قبل شاه عباس الصفوي لفتح بغداد فحاصرها لثلاث اشهر حتى سقطت بيده عام ١٦٢٢م فاصبحت تحت حكمه ولفترة ٦ سنوات الى حين اسقاط حكمه من قبل شاه عباس الصفوي بعد استقلاله عنه ومخالفته لاوامره.

- نقلا عن صحيفة، نداء الكرد - جريدة دورية تصدرها جمعية الاكراد الفيلية في المملكة المتحدة - العدد ٢، اواخر نيسان ١٩٩٣

البديل الديمقراطي لسياسة تدمير العراق
علي الجوي

ردد كارل ماركس ولمرات لاحصر لها قوله عن العنف انه ، "مولدة التاريخ". يصبح من نافلة القول بمكسية التفاعل، تاريخيا، بين السلطة وعلاقاتها بالتجمعات السياسية الممثلة للقوى الطبقية والفئات الاجتماعية الاخرى، سياسيا واقتصاديا في مجالات التعامل مع التعددية وحرية الرأي وحقوق الانسان الاساسية بشكل عام.

إن السلطة، أية سلطة، تفقد وظيفتها الاجتماعية (الطبقية - الفئوية) عندما تكرس كل جهودها الادارية ومواردها الاقتصادية وطاقاتها البشرية لممارسة سياسة الارهاب والقمع والعنف اللاثوري والشوفيني والاستهانة بالسيادة الوطنية.

قد يكون من نتاج التفكير السائد لدى بعض مفكري ومنظري السلطات، والتكرار الدؤوب لمقولة "عقلية الاستبداد الشرقي" انه اسهم الى حد كبير وواسع في برجزة عنف السلطة، أتلا لبرجزة الثقافة والفنون وادارة البلاد، واصبح مثلا، ان السلطة التي تمارس سياسة الحديد والنار والاستخدام النفعوي لاي فئة اجتماعية (اي استهلاك الموارد الاقتصادية الوطنية والطاقات البشرية في آن) اصبح لاينظر اليه ولا يعامل كنتاج سلطة تشكل عقبة اجتماعية، تاريخيا، انما ونلك مصيبة فكرية وكارثة اجتماعية، يعامل الضحايا وكأنهم قد خرقوا القوانين الوضعية ان كانوا علمانيين، والقوانين والشرائع السماوية ان كانوا تحت خيمة دين سماوي او معتقدات روحية محضة.

لقد اثبتت الاحداث والظواهر التأريخية انه، عندما تفقد السلطة وظيفتها الاجتماعية او حتى ان يتخلخل دورها ذاك فان مسألة ديمومتها، كفئة اجتماعية، على رأس السلطة امر مشكوك فيه ويسبب في انتهائها.

تميزت المتغيرات الدولية بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي وانظمة اشتراكية وديمقراطية اخرى بطابع تزايدت فيه حمى الضغط على الشعوب الرافضة للخضوع للطوق الرأسمالي، وتضاعفت الحروب المحلية- الموضعية بشكل سافر، وغير مبرر البته، وهمجية التدخل العسكري المباشر تحت غطاء الامم المتحدة، والذي نجم عنه العدوان على العراق وتدمير قدراته وتجويع أبناء شعبه والانتقاص من سيادته الوطنية وجعله عرضه للتدخلات الدولية والاقليمية.

ان المؤشر الرئيسي والاساس للوضع الدولي الراهن هو التعمق في النهج البراغماتية والديماغوغية للامبريالية الامريكية وفلول الادارات الاستعمارية الغربية لتحقيق اهدافها الرئيسية وهي ، الحاق العالم بما فيها العراق لتبعية اقتصادية وسياسية اشد هولا وفتكا من المراحل السابقة، كما تميز سلوك الانظمة الاقليمية المحيطة بالعراق بذات النهج الابتزازية وخصوصا سلوك تركيا كقاعدة اطلسية، وعملياتها العسكرية والأعيبها المائية المعادية لمصالح شعوب المنطقة خصوصا شعبي العراق وسوريا.

لقد اظهرت سياسة النظام العراقي ميلها لتطبيق قرارت مجلس الامن الدولي وخصوصا منها المتعلقة بعمليات التفتيش الواسعة، ومناطق الحماية، وقرارات اخرى تجسد تبعية بعيدة الاثر والمدى على حاضر ومستقبل العراق. كم اخفق النظام العراقي، والذي يمارس هو الاخر البراغماتية نهجا ثابتا في سياسته على مختلف الاصعدة، اخفق في مناوراته السياسية والاعلامية والدبلوماسية، وجذرت سياسته الكارثية من تضييق الدائرة الاجتماعية للسلطة، واتساع دائرة الفئات والشرائح الاجتماعية الاكثر فقراً وقلقا على مستقبل العراق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ان سياسة الارهاب والقمع الدموي والعنف التي ينتهجها النظام في العراق، وخصائص الوضع الدولي والاقليمي، وتشرذم وهامشية قيادات المعارضة العراقية وركونها تحت خيمة دول الجوار او دول اخري وضعف، بل وفي بعض الحالات انعدام صلاتها مع الجماهير بشكل مباشر، من جهة اخرى، قد انعكس عن تسابق العديد من تلك القيادات للتفاهم مع منظري المشاريع الدولية والاقليمية لحل مشاكل العراق وتحديد هوية التغيير السياسي فيه مما يضع غالبية تلك الاطراف في موقع ذيلي لمشاريع تلك الدول بعيدا عن صاحب الشرعية الحقيقة في التغير.

وامام تلك اللوحة المعقدة والمتشابكة من القوى والتيارات السياسية والمصالح المتنوعة تبقى هناك حاجة ضرورية لرؤيا الاوضاع وتجلياتها بعيون مفتوحة وبصيرة واعية تتجاوز النظرة الاحادية وتعتمد الثوابت الوطنية منطلقا اساسيا للنضال الوطني الديمقراطي.

ان موقف بعض القوى من السلطة الدكتاتورية في العراق جعلها تكف عن رؤية كامل المؤآمرة التي تحاك ضد العالم العربي بشكل عام وضد العراق بشكل خاص. ان هذه المؤامرة المستمرة والمحكمة التخطيط ما زالت تفعل فعلها سواء فيما جرى بسحب النظام العراقي في مغامرة الدخول في الكويت او في ما يتعلق باستمرارية الحصار الاقتصادي والسياسي.

لقد أدت هذه المؤامرة الى تفتيت قدرات العراق وتمزيق وحدة العالم العربي بصورة اكبر، وتمركز القوى الاستعمارية في المنطقة واعادة سيطرتها على منابع النفط، واثارة اليأس والحبوط في صفوف القوى الوطنية والديمقراطية والقومية، وغيرها من النتائج السلبية. ومما يثير الاستغراب والاشكالية، ان يشترك في تعميق وتوسيع فاعلية هذه المؤمراة ونتائجها الكارثية غالبية الانظمة وبعض القوى السياسية في المنطقة كل بطريقته الخاصة، والمستهدف النهائي من وراء هذه العملية هي المصالح القومية العليا للعالم العربي.

ان اية محاولة لادراك حقيقة الاسباب الكامنة وراء سياسة تدمير العراق تستلزم بالضرورة تحديد طبيعة الدولة القطرية في العالم العربي (وفي العراق كحالة معنية) وبالتالي تحديد كينونة السلطة السياسية ومؤسساتها ونموذجها في عقدي السبعينات والثمانينات.

كان نشوء الدولة القطرية في العالم العربي، وتجزئته الحالية في كيانات جيوسياسية - دولية على اعتاب انهيار الامبراطورية العثمانية وفي اعقابه، وفي ظل تخطيط وتصميم استعماري للتقسيم والغنيمة،

وهو الذي اعطى لصيرورة الدولة العربية طابعها المشوه. صحيح جدا ان هذه العملية جرت بصيغ مختلفة من بلد لاخر، الا انها ادت في خلاصة نتائجها المعاصرة الى تعميق هوة الخلاف والتعارض بينها، بفعل سيادة البيروقراطيات المدنية والعسكرية وسلطات العوائل المالكة (القبلية والحزبية والمناطقية، والطائفية).

ومن غير الدقة ابدا حصر اسباب هذه الظاهرة في تأثيرات ومؤثرات من الخارج او السياسة الاستعمارية، فلهذا التأثير مقدماته ايضا على مستوى التطور الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي للعالم العربي في بدايات القرن، واذا كان تطور الوعي الاجتماعي والسياسي وانجازاته التقدمية قد ساهم في تعميق مشاعر ومدارك الانتماء القومي الواعي، فانه بقي مع ذلك اسير حركاته السياسية الضيقة. وقد عنى فيما عنى، عدم تجذره في الوجود والواقع الاجتماعي - التاريخي للعالم العربي.

لابد من الاقرار ان لهذه الظاهرة جذورها العميقة ومقدماتها التاريخية الخاصة، لكنها تمتلك، دون شك، اسسها البنيوية في "الكيان العربي" نفسه، وقد وجد ذلك انعكاسه الخاص والنموذجي في السيطرة والتسلط العنيف كتعويض وبديل عن غياب سلطة السياسة والقانون. ان هذا التعارض الكبير السافر والمدمر بين عناصر السياسة والحقوق، يعكس الى حد ما، ما يمكن دعوته بغياب العقلانية في كيان الدولة - السلطة في العالم العربي، اما تجليات هذا الغياب فقد تباينت من قطر لاخر.

تمكنت ظاهرة حجب والغاء وهامشية العقل السياسي والحقوقي من الحصول على" نموذجها الكلاسيكي" في العراق، اذ تحولت السلطة الى اداة وغاية الفكر والممارسة، وحيث خلقت وجسدت مثال القوة في كل مكوناته الممكنة، ولم يعن هذا في الواقع سوى استفراغ الامكانات الفكرية للتطور الاجتماعي في قوالب العنف واساليبه الشرسة، واذ تحول مثال القوة ونموذج العنف الى اسلوب وجود السلطة واستمرارها، وادى ذلك الى افراغ السلطة من محتواها السياسي، وفي هذا كمنت عناصر الازمة الشاملة في كيان الدولة العراقية، التي تتجلى سماتها البارزة الان في كل من ، عسكرة الاقتصاد، وضعف البنية الاجتماعية، وسيطرة النزعة الاستهلاكية، وانكسار القيم والتقاليد واستبدالها بقيم الخضوع للسلطة، وتفشي الرعب النفسي والانهيار المعنوي.

من الصعب توقع ردود فعل مسؤولة متجانسة تجاه هذا التشوه الكبير في كيان الدولة العراقية، فالسلطة التوليتارية الدكتاتورية لم تشوه كيان الدولة فحسب، بل ولحد ما، المعارضة السياسة، ومن هنا لاينبغي للمعارضة الوطنية العراقية في مساعيها تجاوز وتذليل الازمة البنيوية للواقع العراقي ان تتجاهل دورها ومسؤوليتها تجاه ما يجري، فهي ملزمة اكثر من غيرها بصياغة مشروع بديل ديمقراطي للواقع القائم، ياخذ بنظر الاعتبار كل الاسباب المباشرة وغير المباشرة وراء سياسة تدمير العراق.

ان المساعي الامبريالية للولايات المتحدة، وقوى التحالف الاطلسي - الصهيوني، والرجعية العربية، والتطرف باشكاله المتنوعه (الطائفي، القومي)، وطبيعة السلطة القمعية، وضعف المعارضة السياسية الديمقراطية وعدم ارتفاعها الى مستوى وعي مسؤوليتها تجاه الشعب والوطن، كل ذلك قواسم اولية واساسية لوضع لبنة البديل.

ان للعالم العربي قوى هائلة وقدرات لاحصر لها وتكمن طاقات جبارة في قواه الاجتماعية وعمقه الثقافي - الحضاري وموارده الطبيعية، ويمتلك القدر الكبير من الحصافة والخبرة السياسية، ورغم ذلك فانه يفتقد الى آلية الخيارات الديمقراطية باعتبارها وسيلة قوته الموحدة، واذا كانت هذه الآلية هي من صميم بنية الديمقراطية ذاتها فان نموها وتجذرها في السلوك العام للقوى السياسية يستلزم خوض الصراع السياسي السلمي ضمن التعايش الاجتماعي الامثل.

ان الامبريالية وقوى القمع والارهاب والعنف لشد ما يخيفها تمسك القوى الديمقراطية والقومية الحقيقية بزمام الامور في بلدانها، فينبغي في ضوء هذا البحث عن الامكانات الواقعية لخوض الصراع السياسي بالنظر للوضع المعقد للعراق الحالي وطبيعة التعددية السياسية والحزبية والفكرية والروحية والقومية، وغياب قوة سياسية موحدة ذات بديل واضح وفعال وقادر على صيانة وحدة البلاد واقامة الدولة الدستورية، وربط المصالح الوطنية العليا باشاعة الديمقراطية والاجواء الدستورية والعمل في هذا الاتجاه حتى في حالة رفض النظام الحالي ذلك من اجل خلق اجماع وطني اولا وقبل كل شيء ومن ثم تأييد عربي وعالمي ثانيا.

ان المهام والمحاور الملحة والرئيسية - في رأينا - تتجلى في بعض النقاط التالية ؛

- التمسك بسيادة ووحدة العراق الوطنية.
- انهاء حالة الحصار الاقتصادي على شعبنا.
- رفض جميع اشكال الهيمنة المتجسدة في قرارات مجلس الامن والتي تحول العراق الى محمية تابعة خاصة مناطق الحماية التي تهدد وحدة العراق بتحويلها من واقع قائم الى صيغة قانونية اذا لم تحل مشاكل السلطة ديمقراطيا.
- احلال نظام ديمقراطي يعتمد مبدأ تداول السلطة عن طريق الانتخابات العامة ووضع دستور دائم للبلاد وتأمين حرية الاحزاب والجمعيات والنقابات والصحافة، ويحرم جميع اشكال التمييز القومي والطائفي والعرقي.
- ايجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية وتأمين حقوق الاقليات القومية الاخرى وتعزيز العلاقة الاختيارية والشراكة الطوعية لجميع تكوينات المجتمع العراقي في اجواء تسودها المؤسسات الدستورية.
- رسم سياسة وطنية من شأنها ان تنهي التبعية وتطور امكانيات البلاد وتحسن استغلال موارده على اسس واقعية وعلمية.
- معالجة الاوضاع الشاذة وفي مقدمتها، تحرير السجناء من السياسيين والكشف عن مصير المفقودين، والغاء اجراءات الملاحقة واصدار قانون خاص بعودة المهجرين والملاحقين الى الوطن وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم.
- ان جوهر الديمقراطية يكمن في احترام الانسان وحقوقه الدستورية وفي توزيع الثروات والعدل الاجتماعي والمساواة بين الرجل والمرأة.
- اتباع سياسة عربية قومية تقدمية ودعم القضية الفلسطينية واعتماد مبادىء حسن الجوار.
- تعزيز جبهة القوى المكافحة من اجل نظام دولي عادل.

□□□

مستقبل النفط العراقي - رد على مقال للدكتور فاضل الجلبي

د. عبد الباري الشيخ علي

يشكل الغموض و عدم اليقين اللذان يكتنفان مسألة مستقبل الصادرات النفطية العراقية احد العوامل الرئيسية التي تشغل بال القوى الفاعلة في سوق التجارة النفطية الدولية في ضوء الوضع القلق الحالي لسوق النفط و ما ينطوي عليه من تطورات مستقبلية.

اما بالنسبة للعراقيين عموما و للساسة العراقيين على وجه الخصوص، فانه يكتسب مزيدا من الاهمية باعتباره حجر الزاوية بالنسبة لمستقبل القطر العراقي و مسيرة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة في اعقاب حرب الخليج. و لاهمية الموضوع فان البحث بهذا الصدد يجب ان يكون موضوعيا و نزيها يستند الى تحليل منطقي عادل بعيد عن التشويه بدافع المنفعة الشخصية الآنية.

لقد دفعتني رغبة ملحة لقراءة المقال الذي نشر في ((الملف العراقي)) العدد ١٧ و المعنون "مستقبل نفط العراق - الضغوط السياسية و المالية" للدكتور فاضل الجلبي و الذي قدم في الندوة السنوية لمركز دراسات الطاقة العالمي في لندن يوم ٦ نيسان ١٩٩٣. و لكون الدكتور الجلبي - بحكم ما شغله من مناصب في منظمتي الاوبك و الاوابك و بفضل ما تبوأه من مناصب كمدير شؤون النفط العام و من ثم وكيل وزارة النفط العراقية لفترة ١٩٦٨-١٩٧٦، قد رأيت من الواجب ان ادلي برأيي في هذه المسألة راجيا ان يحظى هذا الموضوع الحيوي باهتمام العراقيين و لاسيما ذوي العلاقة.

١ - قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

من المعروف ان نظام الامتيازات عموما و ما طبق في الشرق الاوسط على وجه الخصوص اعطى للشركات الاجنبية صاحبة الامتياز الحق المطلق في جميع القرارات المتعلقة بحجم الاستثمارات المالية و تطوير المناطق و الخطط الاستكشافية و تطوير الحقول و مستويات الانتاج و مستويات الطاقات و المرافق الانتاجية بما فيها وسائل النقل و التصدير و غيرها.

لقد كانت سياسة الشركات (كونسورتيوم) تعتمد فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المالية و حجم الانتاج، مبدأ المردود المالي في المنطقة ككل لا على اساس حاجة و مصلحة اي قطر على حدة، بغض النظر عن حجم الاحتياطات النفطية للقطر المعني. و من الطبيعي و الحالة هذه ان تكون سياساتها غير منسجمة مع مصالح الاقطار المنتجة بل و تتعارض معها في معظم الحالات.

و ما حدث في العراق هو مثال واضح يعكس هذه السياسات. فبعد اكتشاف و تطوير حقلي كركوك و الرميلة لم تقم شركة نفط العراق باية استثمارات تذكر في عمليات الاستكشاف او التطوير في عموم القطر العراقي خلال الخمسينات، مما جعل الاستثمارات الاستكشافية في العراق اقل من مستوى اي منطقة اخرى في العالم و اقل بكثير حتى من مستواها في البلدان المجاورة المنتجة للنفط.

و لقد عكست خطط الانتاج التي اتبعتها شركة نفط العراق المعاملة التمايزية النابعة عن اتفاق الشركات الانتاجي في المنطقة ككل و الذي استهدف تقليص و عدم توسيع الانتاج النفطي في العراق. ان الهدف من تحجيم النفط العراقي هو عدم افساح المجال لبعض الشركات الصغيرة المساهمة في احتكار شركة نفط العراق، كشركة البترول الفرنسية التي لا تملك امتيازات نفطية كبيرة في المنطقة، من توسيع حصتها الانتاجية من النفط الرخيص عن طريق زيادة مستويات الانتاج العراقي مما قد يجعلها قادرة على منافسة الشركات الكبرى المساهمة في الامتياز العراقي في السوق العالمي.

و بالتالي، فان عدم التوسع في الانتاج العراقي كان خدمة لمصلحة الشركات الكبرى مما انعكس سلبيا على نمو القطاع النفطي في العراق قبل صدور قانون رقم ٨٠ مما الحق اضرارا كبيرة بالمصلحة الاقتصادية الوطنية بالعراق و شكل بذلك احدى اهم نقاط الخلاف.

و من نقاط الخلاف الاخرى مبدأ التخلي عن اراضي الامتياز الغير مستثمرة و التي نصت عليه اتفاقية عام ١٩٢٥ بين الحكومة العراقية و شركة النفط التركية التي تحولت عام ١٩٢٩ الى شركة نفط العراق، الا ان هذا المبدأ قد اهمل في اتفاقيتي عام ١٩٣١ و ١٩٣٩ عندما اصبحت كافة الاراضي العراقية ضمن امتياز شركة نفط العراق باستثناء منطقة خانقين. و بالرغم من خضوع كافة الاراضي العراقية لامتياز الشركات الا ان عملها اقتصر على انتاج النفط في حقول كركوك و الرميلة و الزبير فقط، و هو لا يشكل حتى عام ١٩٦١ اكثر من ٠,٥٪ من مساحة الامتياز. و بالرغم من التغيرات التي حدثت في نظام الامتياز اواخر الخمسينات لصالح البلدان المنتجة، الا ان الشركات رفضت اي تعديل لنظام امتيازاتها في العراق. ان استعادة الحكومة العراقية لـ ٩٩,٥٪ من اراضي الامتياز الغير مستثمرة تاركة للشركات مناطق الانتاج فقط بموجب قانون رقم ٨٠ يثبت بدون لبس حقيقة نشاط شركة نفط العراق.

اما نقطة الخلاف الرئيسية الثالثة فقد تركزت حول مبدأ المساهمة في اعمال الشركات تنفيذا لمعاهدة (سان ريمو) التي اكدت حق شعوب الدول المنتجة في المشاركة بنسبة ٢٠٪ من امتياز الشركات الاجنبية العاملة في بلدانها. الا ان الصياغة التي وضعها الامتياز و التي على اساسها تم تشكيل شركة نفط العراق كاتحاد للشركات الكبرى (كونسورتيوم) جعلت من المستحيل تنفيذ هذا المبدأ بالرغم من مطالبة الحكومة العراقية المتكررة بهذا الشأن. و مما يؤكد اهمية مبدأ المشاركة اتخاذ منظمة الاوبك قرارها ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الذي اعتبر المشاركة مبدأ اساسيا.

و كنتيجة لسياسة الشركات و مواقفها المتعننة خلال المفاوضات الطويلة مع الجانب العراقي لم يبقى اي خيار آخر للحكومة العراقية سوى اصدار قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ حفاظا على المصالح الوطنية و حقوق العراق الشرعية. و من الحقائق التي لا ينكرها اي عراقي هي ان قانون رقم ٨٠ قد حظي بتأييد و مباركة كافة الفئات العراقية على اختلاف انتماءاتها و تنظيماتها السياسية و ذلك امر فريد من نوعه في تاريخ صناعة النفط العراقية و سياساتها.

و مما تجدر الاشارة اليه هنا ان الدكتور فاضل الجلبي في كتابه المعنون (الاوبك و الصناعة النفطية الدولية - المتغيرات الهيكلية) و الصادر عن دار اكسندر للنشر عام ١٩٨٠، قد بين ملاحظات عديدة

توضح مزايا قانون رقم ٨٠ و اسبابه الموجبة و الآثار الايجابية لصدوره لا على دور الدول المنتجة فحسب، بل على التطورات الهيكلية في صناعة النفط الدولية ايضا (صفحة ١-٢٩). فقد اكد ان المنطلق الاساسي لكافة التغيرات الهيكلية لصالح الدول المنتجة هو تطبيق مبدأ السيادة الوطنية للدول المنتجة على ثرواتها الطبيعية، ذلك المبدأ الذي لعب قانون رقم ٨٠ دورا رئيسيا في تعزيزه. اما في الصفحة ٢٤ فقد اوضح الدكتور الجلبي "ان ما يجب تأكيده هنا هو ما حدث بالعراق قبل التأميم من قيام شركة النفط الوطنية العراقية بالاستثمار المباشر في المناطق التي سحبت من الشركات بموجب قانون رقم ٨٠ و حصولها على الخبرة اللازمة في الانتاج و التسويق لعبت دورا بارزا في التغلب على مصاعب التأميم و نجاح هذه العملية."

و في الصفحات ٩، ١٤، ١٥، ١٦ اوضح الدكتور الجلبي باسهاب سياسة الشركات العاملة في العراق مؤكدا ان هذه السياسات هي التي ادت الى ركود العمليات النفطية في العراق و عدم توسع الانتاج العراقي.

و في ضوء هذا كله اتساءل هنا، هل هناك من مبرر معقول يحدو بالدكتور الجلبي ان يغير نظرته فيما يتعلق بقانون رقم ٨٠ ؟ و اجد من الغريب ان يزعم في مقالته المشار اليها آنفا و بعد اكثر من ثلاثين سنة من صدور القانون و ١٣ سنة على صدور كتابه المشار اليه اعلاه، بأن السياسات النفطية التي اتبعت خلال الستينات و لاسيما قانون رقم ٨٠، التي رسمت اعتمادا على "نصائح مظللة" و حسب توجيه "من يدعون الحكمة ممن يسمون بالعقلاء" كانت نتيجتها تدمير القطاع النفطي العراقي. كما وصف القانون المذكور بانه ينم عن سوء في الادراك.

اذا كان الدكتور الجلبي قد توصل الى مرحلة النضوج الفكري يكون لزاما عليه ان يوضح خطأ تقييمه السابق حول السياسات النفطية العراقية و ان يشرح ما كان يجب على الحكومة العراقية اتخاذه آنذاك سواء ازاء مشكلة قانون رقم ٨٠ او التطورات اللاحقة حتى عام ١٩٧٥. و لتفسير انخفاض حصة العراق من انتاج الاوبك بعد صدور قانون رقم ٨٠ كما يدعي الدكتور الجلبي بالارقام او النسب المؤية، يجدر بنا الرجوع الى سياسة الشركات التي لم تبلغ استثماراتها من عام ١٩٦٣-١٩٦٩ اكثر من ١٪ من مجمل ارباحها و ان طاقاتها الانتاجية للحقول المنتجة لم تتجاوز ٥٠٪ لنفس السنوات.

٢ - الحظر على تصدير النفط العراقي

يعتبر الدكتور الجلبي ان عودة النفط العراقي الى السوق العالمي يشكل عاملا من عوامل عدم الاستقرار و انه ليس هناك حاجة في الامد القريب لرفع الحظر عن النفط العراقي. و يستند في تحليله هذا الى ضعف الطلب العالمي على النفط و وجود طاقات انتاجية فائضة لدى دول الاوبك و عدم رغبة بعض الدول الاعضاء التي زادت من انتاجها و حصتها في السوق بسبب غياب النفط العراقي بتخفيض انتاجها و فتح المجال لعودة النفط العراقي حتى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ سيشكل ضغطا كبيرا على الاسعار و قد يؤدي الى انهيارها مما سيخلق مشاكل للاوبك و للوضع الحالي لبلدان الخليج.

ان هذا الرأي لهو رأي ضيق الافق متحيز و اقل ما يوصف به انه غير عادل و لا يأخذ مع الاسف مصلحة الشعب العراقي بعين الاعتبار. و هو لا يستند الى اسس منطقية للاسباب التالية،

أ. ان العراق ليس منتجا جديدا يروم دخول السوق بل هو عضو و دولة مؤسسة لمنظمة اوبك يفترض ان تكون حصته ضمن انتاج اوبك تتماشى مع احتياطاته و طاقاته الانتاجية و حصته السابقة في السوق و حاجاته المشروعة للتطور الاقتصادي و الاجتماعي و هي امور معروفة و متفق عليها كمبادئ اساسية ضمن منظمة الاوبك.

ب. ان سياسات منظمة الاوبك منذ عام ١٩٨٠ و لحد الآن باستثناء ما حدث عام ١٩٨٦ تستهدف الحفاظ على المصالح الجماعية لدولها الاعضاء و الدفاع عن مستوى عوائدها النفطية من خلال برمجة انتاجها بما يتماشى مع الطلب على نفط الاوبك. و من خلال هذه السياسة تقوم منظمة الاوبك بتحديد سقف انتاجي اجمالي و من ثم تخصص حصص الدول الاعضاء ضمن هذا السقف و من المعروف ان آخر اتفاق انتاجي تم التوصل اليه من قبل جميع الدول الاعضاء هو اتفاق تموز ١٩٩٠ عندما حدد العراق حصة قدرها ١٤,٤٪ من مجمل انتاج الاوبك. اما جميع الاتفاقيات اللاحقة فقد كانت مؤقتة و تستهدف استقرار السوق حتى عودة العراق و الكويت اليه. ففي اول اتفاقية بعد اجتياح الكويت اعطيت الدول الاعضاء حق زيادة الانتاج لتعويض السوق عما فقده من جراء توقف الصادرات العراقية و الكويتية، و قد تعهدت المنظمة - بالاجماع - ان تتخذ القرارات اللازمة لتسهيل عملية عودة هذين البلدين الى السوق. و عليه فان مسؤولية الاوبك ككل و الدول الاعضاء التي استفادت من غياب النفط العراقي و الكويتي و زادت انتاجها هي في اتخاذ الخطوات اللازمة لفسح المجال امام عودة نفط هذين البلدين مهما كان صافي الطلب على نفط الاوبك. و عليه فان عدم رغبة بعض الدول الاعضاء في منظمة اوبك في تخفيض انتاجها و السماح للنفط العراقي في استعادة حصته المشروعة هو الذي يشكل عامل عدم الاستقرار في السوق، كما ان مثل هذا التوجه - ان حدث - يكون بمثابة مخالفة من الدول المعنية لحصتها المقررة مما يشكل تهديدا لمنظمة الاوبك.

ان هذه حقيقة ينبغي لكل محلل نفطي عادل التأكيد عليها. غير ان ما يثير الاستغراب ان يزعم الدكتور الجلبي - بالرغم من خبرته بامور الاوبك - ان الحل الوحيد لمشكلة سوق النفط هو استمرار الحظر النفطي على العراق.

جـ. عندما كثرت الدعوات الغربية عام ١٩٩٢ بمطالبة الاوبك ان تعمل فورا على زيادة طاقاتها الانتاجية مخافة حدوث ازمة نتيجة نقصان في العرض في اواسط التسعينات، انظم الدكتور الجلبي الى هذه الجوقة داعيا دول الاوبك الى تقديم مختلف التسهيلات المالية و التعاقدية بهدف فتح ابوابها للشركات الاجنبية، كما جاء في مقالته في مجلة مركز دراسات الطاقة العالمي رقم ٢ (آذار-نيسان ١٩٩٢). و مرة اخرى تثبت الاحداث خطأ تنبوءات الدكتور الجلبي اذ يشير الى ان فائض الطاقة الانتاجية في دول الاوبك يقلل من قابلية المنظمة في السيطرة على سوق النفط. و يعتبر ذلك مبررا لعدم عودة النفط العراقي.

و اخيرا نتساءل كيف يوفق الدكتور الجلبي بين تلك الدعوة و ما جاء في محاضرته (مناقشة اولية حول الاقتصاد العراقي) التي القاها في الندوة التي انعقدت في فيينا بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ حيث اقترح على العراق "زيادة انتاجه و بيعه باسعار ادنى خلال اعوام

١٩٩٣-١٩٩٥ لاجل اكتساب حصة اكبر لمواصلة "توسيع انتاجه."

و يستخلص من هذه السياسة ان "الاسعار لابد ان ترتفع نتيجة للزيادة التي ستولدها الاسعار المخفضة." و من المفارقات في طلبه هذا لاستعادة موقع العراق في السوق الدولي ان يناقض الدكتور الجلبي من جهة اخرى نفسه بتوقعاته قائلا "غير ان الافتراض بأن جميع بلدان الاوبك ستنجح في دفع جميع الطاقة الاضافية في الطريق السليم انما هو افتراض غير واقعي."

ان اي اقتصادي - ناهيك عن الخبير - لا يجوز له التخبط في امور مصيرية يمينا و شمالا تبعا لاهواء الندوة و رغباتها، و انما يحاول اعطاء علاجات و اختيارات موضوعية واضحة يمكن ان يعتمد عليها الساسة ذوي العلاقة. ان مثل هذه المواقف حتما تفقدنا الثقة بتحليلات الكاتب و تثير الريبة من علاجاته و مواقفه.

٣ - مستقبل صادرات النفط العراقي

عند معالجة الدكتور الجلبي مستوى صادرات النفط المحتملة، طرح عدة احتمالات متناقضة. ففي حين اشار الى امكانية العراق بالعودة الى مستوى صادراته قبل اجتياح الكويت، او تجاوزها خلال فترة قصيرة، يبين في مكان آخر من المقالة ذاتها بأن هذه الصادرات ستكون بحدود ٢,٢-٢,٥ مليون برميل يوميا خلال ستة اشهر مفترضا ممانعة المملكة العربية السعودية السماح باستعمال خط الانابيب المار عبر اراضيها (هل هذا يعبر عن سياسة السعودية الرسمية ؟). و في مكان آخر يوضح عدم امكانية التصدير عبر سورية و استعادة طاقة التصدير عبر موانئ الجنوب. هل يتوخى الدكتور الجلبي في طرحه مثل هذه التنبؤات المتفاوتة اثارة القلق لدى الدول الاعضاء في الاوبك بخطورة صادرات العراق اذا ما تمكن من استعادة طاقات الانابيب المتاحة ؟

اما النقطة التي تثير الاستغراب حقا فهي اشارة الدكتور الجلبي الى ان العراق حتى بوصوله الى مستويات التصدير التي حققها قبل حرب الخليج الاخيرة فانه سوف لا تتوفر لديه الامكانيات المالية لشراء احتياجاته من الغذاء و الدواء مستندا لافتراضه بقاء كافة قرارات الامم المتحدة التي اتخذت بشأن العدوان العراقي دون الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات السياسية المتوقعة في العراق و تطور العلاقات الدولية. ان هذا المنظور غير مقبول لكافة العراقيين و خاصة الذين يطمحون الى تحقيق اعادة بناء العراق بعد تحقيق الاهداف الديمقراطية الوطنية المنشودة.

و اخيرا يجب التأكيد على تطور الصناعة النفطية و العلاقات بين القوى المتفاعلة في السوق ترتبط بالاوضاع السياسية و الاقتصادية العالمية السائدة و عليه فان كل حدث نفطي يجب ان يؤخذ في ظروفه الموضوعية. ان التغيرات السياسية الكبيرة التي حدثت مؤخرا على الساحة الدولية و بالاخص في منطقة الخليج بعد الحربين خلقت بلا شك ظروفا جديدة سوف تحدد مواقف و علاقات تختلف عما ساد سابقا. و عليه فمن غير المنطقي محاولة تقييم احداث تاريخية وفقا للظروف الجديدة. و اذا كان هدف الدكتور الجلبي ايصال رسالته كما جاء في خلاصة مقالته الى الشركات و غيرها فلا توجد هناك ضرورة لتشويه الاحداث التاريخية.

□ الكاتب اقتصادي عراقي، عمل سابقا في (اوبك) مقيم في فينا

ايران تقصف المناطق الكردية العراقية

اكدت مصادر كردية (للحياة ١٩٩٣/٦/٦) ان مناطق في شمال العراق تعرضت لقصف مدفعي ايراني على مدى يومين استمر حتى فجر امس واسفر عن حركة نزوح. واتهمت ايران بعدم التزام وعود قطعتها للحكومة الكردية بوقف عمليات القصف التي تستهدف مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني المعارض في كردستان.

وفي اتصال هاتفي مع "الحياة" ، اكد عضو البرلمان الكردي، عضو لجنة العلاقات الخارجية السيد احمد بامرني من اربيل (مقر البرلمان) ان حركة النزوح تلت "موجة قلق اثر قصف منطقة دولية حيث مقر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني".

وشدد على خطورة تكرار التوغل الايراني في مناطق الاكراد العراقيين وقال :"على رغم علاقتنا الجيدة مع طهران وسعينا الى تسوية الوضع بالحوار، سندافع عن انفسنا". واقر بان الكردستاني الايراني الذي "اقام مقر قيادته في شمال العراق منذ عشر سنين" يحتفظ بمقاتلين في هذه المنطقة "لكن عددهم محدود، ومعظم عناصر الحزب منتشرة داخل كردستان الايرانية ومن هناك يشن هجماته" على الوحدات العسكرية الايرانية وعناصر "الحرس الثوري".

وسئل هل تقبل الحكومة والبرلمان في شمال العراق باتفاق مع ايران مماثل للاتفاق مع انقرة، لتقييد حركة مقاتلي الكردستاني الايراني في المنطقة كما حصل بالنسبة الى عناصر حزب العمال الكردستاني (بزعامة عبد الله اوجلان) فأجاب : "الكردستاني الايراني يراعي ظروفنا، وايران ليست تركيا. اخواننا الاكراد الايرانيون متفقون معنا على عدم اتخاذ كردستان العراق نقطة انطلاق لتنفيذ عمليات وشن هجمات ضد ايران".

وتابع ان "حكومة اقليم كردستان العراق" كانت ارسلت الى طهران وفدا ضم ممثلين عن وزارتي الدفاع والعدل وذلك اواخر ايار الماضي "ووعد المسؤولين الايرانيون بوقف القصف على شمال العراق الامر الذي تكرر للاسف بعد فترة قصيرة من التوغل " الايراني في مناطق كردية عراقية متاخمة للحدود. وشدد على ان الحكومة "ليست مستعدة لاخراج مقاتلي الكردستاني الايراني من الشمال".

واكد بامرني وهو احدى الشخصيات البارزة في الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة السيد جلال الطالباني) استمرار الحشود العسكرية العراقية على خطوط الجبهة مع كردستان.

وقال لـ الحياة ان الاكراد احتفلوا امس بمرور سنة على افتتاح البرلمان الكردي الذي عقد امس "جلسة خاصة ونعى احد اعضائه فرنسيس يوسف شابو (اشوري) الذي اغتاله النظام العراقي ليل ٣٠/٣١ ايار الماضي في مدينة دهوك".

حول نتائج الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
النصف الثاني من تشرين الاول ١٩٩٣

جاء في نشرة داخلية للحزب الشيوعي العراقي موجهة لجميع الهيئات الحزبية التقرير التالي عن الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي ،

تميز الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب بجدول عمله الواسع والمتنوع الذي تضمن قضايا عقدية هامة في حياة الحزب ومستقبل نشاطه السياسي. وبضمنها انجاز التحضيرات للمؤتمر الوطني الخامس، والاوضاع التي تعاني منها منظمة الاقليم، واشكاليات تطويرها الى الحزب الشيوعي في كردستان العراق المطروح للنقاش في الحزب، وتطورات حركة المعارضة العراقية والمستجدات في الوضع السياسي في عموم البلاد وفي كردستان بوجه خاص، ارتباطا بالانتخابات البرلمانية التي جرت فيها، وتشكيل حكومة اقليم كردستان، واعلان الفدرالية، وغيرها من القضايا الملتهبة في الوضع العربي والدولي وفي الحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني العربية.

وقد أقرت اللجنة المركزية في اجتماعها مواد جدول العمل المطروح عليها من قبل المكتب السياسي، بالاتجاه العام الذي يساعد على (تذليل الصعوبات والتعقيدات التي تواجه الحزب في مختلف الميادين) وتوظيف طاقاته (منظمات ورفاق) في العمق وكردستان والخارج ،لاستنهاض الحزب واستكمال التحضيرات الفكرية والسياسية والتنظيمية والفنية لعقد المؤتمر الوطني الخامس، والارتقاء بنشاط الحزب الى مستوى نوعي جديد يتلائم والتحديات التي تشهدها الحياة السياسية في البلاد وما حولها.

وقد ناقشت اللجنة المركزية الترابط الوثيق بن مختلف جوانب نشاط الحزب والصعوبات والتعقيدات المرتبطة بها، للخروج من الازمة التي تتسع مظاهرها في حياة الحزب، كانعكاس للواقع الذي انتقلت اليه الحركة الشيوعية، والصعوبات الذاتية، واستمرار هيمنة الدكتاتورية على مقاليد الحكم ومصائر الشعب والبلاد.

ان نهوض الحزب يتطلب معافاة حياته الداخلية، بأشاعة المزيد من الديمقراطية، والابداع في تعميق مضامين خياره الفكري والسياسي الاشتراكي، وفي اطار صيانة وحدة الحزب.

وتناولت اللجنة المركزية في معالجاتها لتحقيق هذه المهمة، جوانبها الفكرية والعملية. وعلى ضوء ذلك، حددت الحلقات الرئيسية في هذه المعالجة، سواء ما تعلق منها بوضع الحزب التنظيمي العام او الوضع في الاقليم، او تحسين نشاطاته الاعلامية والسياسية، واسهامه النشيط في النضال لاسقاط الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي.

وناقشت اللجنة المركزية الوضع القيادي وآلية عمل الهيئات القيادية، وتخلفها عن مستوى المهام المطروحة على الحزب، وعدم اشباعها لتطلعات الشيوعيين في النهوض بمسؤولياتهم آزاء الحزب، وفي تحديد مساراته وتوجهاته السياسية، وهو ما جرى التأكيد عليه بأستمرار في مناقشات التنظيمات الحزبية، واقرت اللجنة المركزية في اجتماعاتها، ضرورة الاخذ بحصيلتها الايجابية، لما في ذلك من تأثير على تعزيز مواقع الحزب.

كما ابدت اللجنة المركزية المزيد من الملاحظات الانتقادية، في سير مناقشاتها، على بطء عملية التجديد في حياة الحزب، وغياب اجراءات ملموسة من شأنها تشجيع النزعات الايجابية التي تبرز في المنظمات وبين الرفاق لتكريسها وتطويرها وتعميقها.

لقد اجرت اللجنة المركزية تعديلات وتحليلات وتدقيقات في البيان السياسي الذي قدم مشروعه م.س. للاجتماع بعد مطالعات ضافية قدمها اعضاء ل.م. (اللجنة المركزية) حول مختلف اقسامه، مع ايلاء اهتمام خاص بتعبئة كل القوى للاجهاز على الدكتاتورية وضمان مستقبل ديمقراطي تعددي معافى للبلاد.

حول الوضع في كردستان وجه (الجبهة الكردستانية) ومنظمة اقليم كردستان

شغل هذا الموضوع، جانبا هاما من مناقشات الاجتماع بحكم الاهمية التي احتلها، والتطورات الهامة التي شهدها منذ اجتماع ايلول ١٩٩١.

فعلى صعيد الشعارات السياسية استطاع حزبنا ان يرسخ الوجهة التي اعتمدها برفض التفاوض مع النظام وتعميق القطيعة مع النظام الدكتاتوري وتوطيد الاوضاع في كردستان بوجه الحصار السياسي والاداري والاقتصادي الذي فرضه وعدم القبول بأية تسوية مع النظام تهدد بنسف مكتسبات الشعب الكردي، وعودة الادارات الحكومية والاجهزة القمعية من جيش ومخابرات وأمن.

وصارت هذه المواجهة التي تبنتها في مجرى العمل المشترك المسؤول الطلائع السياسية تحظى بقبول الغالبية العظمى من الجماهير الشعبية.

ولم يتم هذا الامر بدون صعوبات جدية في العلاقات مع بعض الاطراف الحليفة. كما ان موقفنا المستقل في الانتخابات، لم يكن هو الآخر موضع ارتياح البعض، ولاحاجة بنا الى تكرار الاستنتاجات التي جرى تثبيتها في التقرير الضافي الذي صدر عن الانتخابات ونتائجها، ولا ما ورد في البيان الذي صدر عن اجتماع ل.م. حول الوضع في كردستان (جك). غير ان اجتماع ل.م. توقف بشكل جدي امام حقائق الوضع في منظمة اقليم كردستان، باعتبارها اكبر منظمات الحزب في الوقت الراهن، والتي كنا وما نزال نعول عليها لتكون رافعة هامة للنهوض بعمل الحزب كله.

فقد شهدت الشهور الاولى من هذا العام، مظاهر سلبية في نشاط قيادة الاقليم، مما انعكس سلبا في النشاط القيادي لعموم الحزب.

ومن بين هذه المظاهر ، اعداد مسودة برنامج ونظام داخلي للمنظمة، وتوزيعهما للمناقشة ونشرهما في (ريكاي كوردستان)، وعقد الاجتماعات والكونفرنسات الحزبية لاقرارهما بمعزل عن قيادة الحزب.

وجرى عمليا تجاهل الوثائق الحزبية التي صدرت عن اجتماع اللجنة المركزية في ايلول ١٩٩١ (مشروعي النظام الداخلي والوثيقة البرنامجية) من مناقشات اكبر الكونفرنسات الحزبية التي عقدت في منظمة الاقليم.

وكانت هذه الظاهرة السلبية وما رافقها من ممارسات وتثقيف بالعديد من المنطلقات الخاطئة، من اهم الاسباب التي ساعدت على تسعير النشاطات الضارة بوحدة الحزب، واشاعة المفاهيم المعادية لهذه الوحدة عمليا. وقيام مجموعة من العناصر بالاستقالة من الحزب والتعريض به ببيان الى الرأي العام عشية انتخابات المجلس الوطني الكردستاني. واستمرار عناصر اخرى في عملها الضار داخل صفوف الحزب، الذي اتخذ مظاهر عديدة غريبة على تقاليد حزبنا، تتنافى مع ابسط قواعد الانضباط الحزبي. وبعض هذه العناصر تلقى الدعم والتأييد المادي والمعنوي من جهات سياسية خارج صفوف الحزب.

وتعاني منظمات الاقليم بوجه عام من ضعف في نشاطها السياسي والتنظيمي، يستدعي المبادرة السريعة لتصحيح الاوضاع فيها، تمهيدا لعقد مؤتمره الذي يجب ان يسبق عقد المؤتمر الوطني للحزب.

وسجل (م.س.) انتقادا ذاتيا امام اللجنة المركزية لتلكؤه في اتخاذ الاجراءات المناسبة، لمعالجة المظاهر السلبية المذكورة في وقت مبكر، تلافيا للاضرار التي لحقت بالحزب بسبب ذلك.

وقدمت مطالعات وافية من اعضاء (ل.م.) حول مختلف جوانب الصعوبات التي تعاني منها منظمة الاقليم، واوصت باعتماد تدابير ملموسة لاستنهاض المنظمة فكريا وسياسيا. واتخذت قرارا بشأن تحسين الوضع القيادي فيها، والزام الهيئات القيادية الجديدة بأستكمال مستلزمات عقد مؤتمر الاقليم، خلال الفترة القريبة القادمة.

حول المعارضة العراقية

كان حزبنا قد اعتمد عددا من الضوابط في نشاطه بين صفوف المعارضة العراقية وافلح في تطبيقها بالتعاون مع القوى العلمانية، وخصوصا جك، التي عمل معها لتشكيل لعم (لجنة العمل المشترك)، والتي ضمت عدداً من الفصائل الاسلامية واحتلت مكانا مرموقا في امانة لعم.

غير ان جملة عوامل سلبية فعلت فعلها في شل نشاط لعم، وانهائها كاطار لقوى المعارضة، وفي اضعاف دور حزبنا في هذا المجال الحيوي، وتخلي بعض حلفائنا عن دعم الوجهة التي اعتمدناها سوية في السابق، تحت ضغط العوامل المذكورة، والضغوط المباشرة من جانب القوى الدولية ذات التأثير على مجريات الاحداث في كردستان وفي العراق ككل. سواء أكان ذلك في الموقف من مؤتمر فيينا، او في المساعي التي بذلت لعقد ندوة صلاح الدين - شقلاوة التوحيدية، وتعاونهم مع ممثلي مؤتمر فيينا والاسلاميين، آخذين بنظر الاعتبار الجهات التي تقف وراء الطرفين. الامر الذي اوصلنا الى الاستنتاج الذي سجلناه في بيان ل.م. الصادر عن الاجتماع الاول الماضي حيث ورد فيه مايلي :

"تلمس سعيا حثيثا تشترك فيه اطراف مختلفة لابعاد حزبنا والقوى العلمانية الديمقراطية الاخرى عن المساهمة في رسم مستقبل العراق. وذلك بالاستفادة من تعرضه لضربات عديدة على يد الدكتاتورية الشوفينية، ومن انتكاسة الحركة الشيوعية العالمية، والتغييرات في موازين القوى لصالح الامبريالية".

وتحت تأثير هذه العوامل مجتمعة، والصعوبات التي يعاني منها الحزب عموما واعتمادا على الوعد بتلافي جملة من النواقص التي رافقت عقد مؤتمر فيينا، ولتأييد جميع القوى لمبادرة الاخ مسعود البارزاني على ضوء ذلك شاركنا في ندوة صلاح الدين التوحيدية، وقبلنا بالدور المتواضع الذي لاينسجم مع واقع حزبنا، وتوزان القوى، ودور بعض من هيمنوا على مواقع القرار فيها وبذلنا جهودا كبيرة لاحباط مساعي استبعادنا كليا تقريبا.

وقد نوقشت كل هذه الامور بصورة مستفيضة في اجتماع اللجنة المركزية التي قررت باغلبية اعضائها المشاركة في الاجتماع الموسع للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين، اواخر تشرين الاول، ١٩٩٢.

(ومن الجدير بالذكر في هذا السياق الاشارة الى المساعي التي بذلت في اعقاب مؤتمر فيينا لعقد مؤتمر للمعارضة العراقية في الرياض ينتزع من ايدي اطرافها كلها اية امكانية حقيقية للتأثير الايجابي فيه، بدآ من التحضير، وتشخيص من يحضر المؤتمر الذي ارادت قوى اقليمية غالبيتها معادية لحزبنا، ان تتحكم فيه بالكامل، وانتهاءا بما يمكن ان يصدر عنه من قرارات ووثائق وما يجري تشكيله من هيئات لـ "قيادة"المعارضة العراقية).

حول المؤتمر الوطني الخامس

كان حزبنا قد توجه لعقد المؤتمر الوطني الخامس في صيف هذا العام (١٩٩٢) وجرى عقد الكونفرنسات في الخارج على هذا الاساس. وانجزت الكونفرنسات الفرعية، ولم يبقى سوى عقد كونفرنس الخارج للمندوبين المنتخبين بهدف توحيد الملاحظات حول الوثائق والمساهمة في اختيار المراقبين وتدارس اوضاع منظمات الخارج.

اما في الداخل، فقد ابدى رفاقنا في العمق، بالاجماع وجهة نظر تقول بعدم جدوى عقد المؤتمر في هذا العام، في ضوء ما يعانيه الحزب من صعوبات فكرية وتنظيمية وسياسية. وما يمكن ان ينجم عن ذلك من آثار سلبية نظرا لتعقد الظروف السياسية وسرعة تطورها، وبسبب من المشاكل التي عانتها منظمة الاقليم، وعدم عقد مؤتمرها في وقت قريب من انتهاء اجتماع اللجنة المركزية قياسا على مجريات الامور، الامر الذي جعل عقد المؤتمر في هذا العام متعذرا.

وقد قررت اللجنة المركزية مواصلة انجاز مستلزمات عقد المؤتمر في اقرب وقت ممكن على ان تتابع اللجنة المركزية في اجتماعات نوعية وعبر اللجان التي تشكلها صياغة وتدقيق مسودات الوثائق البرنامجية ومفرداتها وتأمين كل ما يساعد على تحويل المؤتمر الى منطلق ونقلة نوعية في حياة الحزب.

حول الوضع المالي

بحثت ل.م. المصاعب المالية التي تواجه الحزب، وكانت قد اوصت في فترات سابقة ببذل الجهود من جميع المنظمات والرفاق لتأمين موارد جديدة للحزب، وتقليص الصرف غير المبرر، ومعالجة مظاهر الهدر في مالية الحزب، سواء اكان ذلك تجاوزات تستحق التحقيق والمحاسبة او اجتهادات شخصية خارج الضوابط المالية، وذلك لسد حاجات الحزب الضرورية التي يتطلبها تطوير العمل الحزبي.

غير ان هذا التأكيد لم يلق الاستجابة المطلوبة، وخصوصا في منظمات الاقليم حيث النسبة الاكبر من المصروفات الحزبية، والنسبة الاكبر من التجاوزات على المقرر. وهو ما يعكسه التقرير الذي اعدته اللجنة المالية المركزية.

وفي سورية جرى تقليص الصرف بشكل جدي، ان تم ذلك مع

بعض التأخير. وما تزال مهمة جمع اثمان الادبيات وتقديمها للمالية المركزية بشكل مستقل غير محققة بالنسبة لعدد غير قليل من المنظمات، ورغم التعميمات التي قام بها الملاك.

ان اللجنة المركزية تؤكد من جديد ان وضع الحزب المالي ازداد صعوبة عن العام الماضي، وخصوصا بالارتباط بقطع الموارد التي كنا نحصل عليها من حصة الحزب من واردات الكمارك، اذ توقفت من ١٦ حزيران ١٩٩٢، وتظاءلت الاشتراكات والتبرعات في الخارج. وهي لا تكفي لسد نفقات الاعلام (ث ج ط ش. نشرة المتابعة) والعلاقات الوطنية والعربية والاممية، رغم ما قامت به قيادة الخارج من تقليص للنفقات بالغاء مكتب الاعلام ودمجه بمكتب الحزب والعمل على ترشيد الانفاق واستيفاء اثمان الادبيات الحزبية من المنظمات في الخارج بشكل جيد.

ان هذا الوضع الخطير يتطلب تعاون الجميع في سبيل تقليص المصاريف غير المبررة، تكثيف الجهود لضمان موارد جديدة للحزب تمكننا من مواصلة العمل الحزبي، واستمرار الصحافة وتطوير الاعلام، وتنفيذ ما قرره الحزب من اقامة محطة تلفزيون اسوة بالاحزاب الاخرى.

حول العمل التنظيمي، واشاعة الديمقراطية في حياة الحزب

تتفاوت الاوضاع بالنسبة لعملنا التنظيمي من منطقة الى اخرى، فالمنظمات في الخارج شهدت في السنوات الاخيرة اضطرابا شديدا في عملها جراء عوامل عديدة، وخصوصا في الجانب الفكري والاحباط الناجم عن تراجعات الحركة الشيوعية العالمية، والوضع غير الطبيعي الذي عانت منه (لتخ) في براغ، الذي وصل في بعض الاحيان الى حالة قريبة من الشلل. والتأثيرات السلبية التي حدثت بفعل التغيرات التي حصلت في الهيئة القيادية في الخارج التي كلفت بمهماتها في اعقاب ل.م. في العام الماضي وتقلص عدد الرفاق العاملين فيها.

وبرغم ذلك فقد تواصلت عملية اشاعة الديمقراطية وعقدت المنظمات في الخارج في هذه السنة كونفرنساتها وانتخبت قياداتها ومندوبيها الى المؤتمر الوطني الخامس. وبذلت الهيئة القيادية في الخارج جهودها لتعزيز الصلة بالمنظمات بوجه صعوبات كثيرة، ومعالجة بعض ما تشكو من جراء الانقطاع او ضعف الصلة اضافة الى الصعوبات الفكرية، وتطوير امكانياتهم جهدا ليس بالقليل، وكفاءات جيدة، خصوصا في الجانب الفكري لمساعدة هؤلاء الرفاق على البقاء في مواقعهم الفكرية وتجنبهم مشاعر الاحباط وانعدام الثقة التي تدفع بهم بعيدا عن الحزب، وتضعف صلاتهم بالوطن، ومن اجل ان يكونوا عونا للحزب في الداخل في ظروف النضال افضل.

اما في الداخل - العمق - فقد استمر عمل رفاقنا في ظل صعوبات كبيرة جدا ومتزايدة، وخصوصا اثر الحصار الذي فرضه النظام على كردستان منذ خريف عام ١٩٩١، وما سببه ذلك من مصاعب جدية للعمل الحزبي وعرقلة ايصال الادبيات والبريد الحزبي.

وفي الاقليم حيث توجد اكبر المنظمات الحزبية من ناحية العدد فانها تعاني صعوبات جمة جراء الوضع الذي يعيشه الاقليم، وهو ما تطرقنا اليه فيما سبق.

ان مهمة تصحيح الاوضاع في الاقليم هي مهمة كل رفاق الحزب، ورفاق الاقليم في المقدمة منهم وان على انجاز هذه المهمة بنجاح يتوقف الكثير من انجاز المهمات الاخرى للنهوض بعمل الحزب عموما ذلك ان هذا العدد الكبير من الرفاق، وجو الحريات الديمقراطية الموجود في كردستان يتيح فرصا كبيرة لتحسين عمل الحزب وتطويره ليس في كردستان فحسب، بل وفي العراق ككل، شريطة تخليص بعض المنظمات الحزبية من الشلل الذي تعاني منه، وتخليص غالبية المنظمات ان لم يكن كلها من العمل المكتبي، والانشغال بالمقرات، والانعزال عن الناس ودفع المنظمات للانغمار في خضم العمل الجماهيري، والاهتمام بمشاكل الناس، وخصوصا القطاعات الواسعة منهم كالعمال والفلاحين والشباب والنساء الذين هم اكثر معاناة من غيرهم، وبناء منظمات حزبية راسخة في مواقع العمل والانتاج ومحلات السكن. وتنشيط العمل الجماهيري على اسس الديمقراطية والاستقلال عن تحكم اي جهة حزبية، باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لخلق منظمات ديمقراطية واسعة ذات ارتباط وثيق بالمحتشدات والفئات الجماهيرية التي نعمل بين صفوفها، وتستمد قوتها من هذا الارتباط وليس من ارتباطها بحزب من الاحزاب.

ان عملية اشاعة الديمقراطية في صفوف الحزب وفي حياة منظماته كافة ينبغي ان تكون عملية متواصلة ولارجعة فيها. وهي لا تعني فقط اجراء انتخابات للجان القيادية في المنظمات الحزبية بل ينبغي ان تتحول الى نهج يتعمق في الممارسة العملية، باشراك كل رفاق الحزب في رسم سياسته واستشراف الافاق والاسهام الحاد في تنفيذ ما يجري التوصل اليه من سياسات ومواقف والابداع في تطبيقه.

ولابد من تدارس الثغرات والنواقص والممارسات الخاطئة التي حدثت، ويمكن ان تحدث، باسم اشاعة الديمقراطية او باقتصار فهمها على اساس انها انتخابات فقط، او اجراء التغييرات تحت ضغط عوامل ذاتية لا تضع مصلحة الحزب فوق كل اعتبار.

كما يتوجب ايلاء اهتمام جدي لتعزيز الانضباط والنظام في العمل الحزبي، ومكافحة الليبرالية والتسيب والترهل في المنظمات، وضعف الانضباط، وعدم وجود ضوابط في التعامل مع الاسرار الحزبية، والاسهام في اباحتها باسم العمل الجماعي او غير ذلك.

ان حزبنا مايزال يعيش في ظل دكتاتورية فاشية امتلكت الكثير من الخبرات والقدرات على ملاحقة حزبنا وكيل الضربات الموجعة له، ولذا علينا ان نتقن فنون العمل السري والتخلص من مطاردات اجهزة القمع وصيانة تنظمات الحزب من المندسين والمخربين ومن الثرثارين وعديمي اليقظة وغيرهم من العناصر التي تضر بعمل الحزب.

- وان رفاقنا، في كل مواقع العمل الحزبي، مطالبون بالانغمار في العمل بين الجماهير والتحسس بمشاكلها وتبني مطالبها المشروعة، وكسب احسن عناصرها الى الحزب.

- ومواصلة العمل على اعادة بناء منظماتنا في مدن الوطن كافة، والاستفادة من امكانيات منظماتنا في كردستان لتذليل الاوضاع في المنطقة الجنوبية والتحري عن السبل العملية للتغلغل اليها، والعمل على توسيع صلاتنا بجماهيرها المتحفزة لتصعيد نضالها ضد الدكتاتورية.

- ان نجاح عملنا في اي مرفق من مرافق العمل يتطلب متابعة دقيقة لشؤون المنظمات والرفاق والسعي لتذليل الصعوبات الفنية والمالية التي تعترض تعزيز الصلة بها. وانجاز هذه المهمة على الوجه المقبول الضروري لتطوير عمل الحزب.

- كما يتطلب العناية بتوفير الكادر الضروري القادر على استيعاب المنتسبين الجدد للحزب وتأهيلهم للعمل الحزبي. والتفكير جديا باقامة الدورات التثقيفية واعداد البرامج، وتجنيد طاقات الرفاق القادرين على اداء هذه المهمة في كل منظمة والاستعانة بالرفاق المركزيين في ذلك.

حول العمل الفكري وموضوعة التجديد

شهدت السنة الماضية استمرار انفتاح صحافة الحزب ث ج. و ط ش. على نشر العديد من المعالجات لمختلف جوانب حياة الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية. وهو امر ايجابي وموضع تثمين رغم ما شاب بعض المعالجات من اتجاهات ضارة.

غير ان النشاط الفكري على الصعيد الداخلي في الحزب، وخصوصا داخل الوطن ظل ضعيفا. ولو ان الامر مبرر الى حد كبير بالنسبة للرفاق في العمق بسبب ظروف الارهاب الفاشي وشحة المراجع، ومع ذلك يظل الموضوع يشكل نقصا بالنسبة لعموم الحزب ينبغي معالجته.

وفي هذا الصعيد تعرضت موضوعة التجديد في الحزب الى الكثير من التشويهات. وتعرض الحزب الى الكثير من الضغوط التي استهدفت نزع سلاحه - ايديولوجيته الماركسية - باسم التجديد ومن التشويهات التي لحقت بموضوعة التجديد مساواتها بالتصفوية او ما سمي بالغورباتشوفية.

- لقد تبنى حزبنا موضوعة التجديد في اجتماع ل. م. في اذار ١٩٩٠، بهدف اعادة النظر في جميع نواحي نشاطه السياسية والفكرية والتنظيمية بالارتباط مع ما شهدته الحركة الشيوعية العالمية من تطورات سلبية وتراجعات جراء الجمود والتمسك بمسلمات لم تزكيها الحياة. والابتعاد عن الديالكتيك الماركسي الحي في دراسة الظواهر والتطورات في كل مناحي الحياة.

- ان الانتكاسة التي شهدتها الحركة الشيوعية العالمية، وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي لا تلغي ضرورة التجديد، بل تتطلبه بدرجة اكبر من السابق. وان استغلال هذه الانتكاسة للادعاء بضرورة العودة الى ما كنا عليه سابقا، وتحميل موضوعة التجديد مسؤولية هذه الانتكاسة لا يعني في التطبيق العملي الا السعي لتكريس نفس ما ادى الى الانتكاسة والحيلولة دون فتح افاق جديدة لتطوير حزبنا والحركة الشيوعية على اسس صحيحة تستبعد الممارسات الخاطئة والمنطلقات اللاعلمية، اللاماركسية التي ادت الى انتكاستها.

ان موضوعة تجديد الحزب تظل تحتفظ بحيوتها كاملة، ويتوجب علينا جميعا التعاون لتحديد صيغ هذا التجديد، انطلاقا مما طرحناه سابقا، وتشذيبه وتطويره في ضوء الواقع الذي نعيشه وفي ضوء المناقشات التي جرت في عموم منظمات الحزب.

حول العمل الجماهيري

رغبة في النهوض بالعمل الجماهيري، حيث توجد امكانيات هذه العمل، وبالذات في اقليم كردستان في الظرف الراهن، عمل م س. على بلورة توجهات بهذا الخصوص، اشترك في اعدادها عدد ليس بالقليل من رفاق الاقليم، العاملين في هذه المجالات. اذ جرى اعداد ورقة عمل نوقشت في اجتماع موسع (كونفرنس) ومن ثم صدرت كنشرة داخلية تحمل توقيع م. س. والاقليم.

غير ان هذه التوجهات ظلت دون تطبيق، مع الاسف، بسبب مواقف عدد من الرفاق في قيادة الاقليم، ومنهم من يتولون قيادة المنظمات الكبيرة فيه. وجرى تثقيف معاكس.

وما زال العمل يتعثر في هذا المجال الحيوي الهام، بسبب من الاوضاع التي تطرقنا اليها في الحديث عن الاقليم، وبسبب من التمسك بالمنطلقات الخاطئة التي لا تستطيع الا ان ترى في هذا العمل جزءاً تابعاً للعمل هذا الحزبي وخاضعا لتوصياته.

ان ل. م. تؤكد ضرورة التخلي عن هذه المنطلقات والشروع ببناء منظمات ديمقراطية جماهيرية مستقلة على اسس صحيحة، رغم الصعوبات المؤقتة التي يمكن ان تجابهها في الظروف الراهنة. ذلك ان الجمهرة الواسعة من منتسبي الفئات التي يراد تنظيمها في هذه المنظمات هي غير حزبية، وتسودها مشاعر مناهضة للتسلط الحزبي. وان دعوتنا وعملنا من اجل بناء المنظمات المستقلة يمكن ان يلقى تأييدا متزايدا بمرور الوقت.

ان ل. م. تطالب الهيئات الحزبية القيادية كافة بجعل العمل الديمقراطي الجماهيري نقطة ثابتة في جدول عملها باستمرار، ومتابعة نشاط الرفاق والمنظمات في هذا المجال الحيوي في التوجهات المقررة في ورقة العمل التي سبقت الاشارة اليها وجرى تعميمها في النشرة الداخلية.

حول الاعلام الحزبي

شهد الاعلام الحزبي (طريق الشعب، والثقافة الجديدة، وريكاي كوردستان) مزيدا من الانتظام في الصدور خلال السنة الماضية وتصاعد وتيرة الاصدار بالنسبة للجريدتين وتحسنا في مستوى التحرير.

وباشرت محطة صوت الشعب العراقي البث منذ ١٩٩٢/٣/٣، كما قامت محلية السليمانية بتشغيل محطة اذاعة محلية وكذلك محلية اربيل. وبرغم ذلك فما يزال اعلامنا متخلفا بالنسبة لاعلام احزاب (حك) التي تمتلك كلها اذاعات ومحطات تلفزيون الى جانب الصحف.

ان ل. م. اذ تقيم الجهد الذي يقوم به الرفاق المشرفون على اصدار طريق الشعب، والثقافة الجديدة ونشرة المتابعة يجد من الضروري الاشارة الى ما نشر على صفحات الثقافة الجديدة لرفاق حزبيين من مقالات ومطالعات ضارة اثارت ملاحظات وانتقادات العديد من الرفاق داخل الوطن وخارجه، وخصوصا في المناطق التي ما تزال تعيش تحت نير الارهاب الدكتاتوري.

وثمنت ل. م. انتظام صدور ريكاي كوردستان وصدورها اسبوعيا. وان كانت ما تزال تتطلب المزيد من الجهود للأرتقاء بمستوى التحرير الذي لا يمكن ان تتم دون مشاركة كل منظمات الاقليم في ذلك، وتبنيها لمطالب الجماهير والدفاع عن قضاياها.

وتسجل ب. م. في هذا المجال ضعف قيادتنا وتنظيمنا للصراع الفكري داخل الحزب، وعدم رؤيته بالارتباط مع مساعي النظام واجهزة تضليله، (بل وحتى البعض من) الحلفاء وتربصهم بحزبنا.

اما الاذاعة المركزية فقد عانت وماتزال نعاني من قلة كادر التحرير والعمل الفني في جانب التكتيك الاذاعي والاداء والاخراج، وخصوصا في القسم الكردي.

ان ل. م. تأمل ان تهتم كل المنظمات الحزبية بترشيح عناصر اهلة

للعمل في الاذاعة في ميادين التحرير والاذاعة والهندسة الاذاعية والاخراج الاذاعي لضمان استمرار عمل الاذاعة ورفع مستواه، وتخفيف العبء الثقيل عن العاملين فيها حاليا. خصوصا وان الاذاعة مسموعة في كل انحاء العراق، وفي سوريا واجزاء من ايران ايضا. ويمكن عن طريقها ايصال رأي الحزب في الاحداث اولا باول لجمهرة واسعة من المواطنين فضلا عن الرفاق الحزبيين.

هذا وكان م. س. قد تدارس موضوع اقامة محطة تلفزيون خاصة بالحزب في اربيل، وقرر الشروع بالبحث عن الاجهزة الفنية اللازمة وتهيئة الكادر الفني والسياسي. الخ الا انه اصطدم بالصعوبات المالية التي يعانيها الحزب حاليا، والتي تحول دون الاقدام على تنفيذ هذه الفكرة، فضلا عن الصعوبات المتعلقة بتهيئة الكادر الفني والسياسي.

ولذا تجد ل. م. من الضروري الان تركيز الجهد للارتفاع بمستوى الاذاعة المركزية، وزيادة عدد ساعات البث، وجعلها اذاعة مسموعة بشكل جيد وذات برامج مشوقة.

واذا ما تم تذليل المصاعب المالية يشرع بتنفيذ القرار السابق باقامة محطةتلفزيونية.

كما ان ل. م. توصي م. س. بحث نقل طريق الشعب للداخل. وذلك ارتباطا بكلفة الاصدار وبتوفر عناصر التحرير والمستلزمات الفنية. وهو يأمل ان يلقى الدعم اللازم لتنفيذ هذه الفكرة من منظمات الحزب كافة.

حول العلاقات العربية والدولية

اكد ل. م. مجددا على جملة التوجهات التي اقرتها في ايلول ١٩٩١، لتنشيط الصلات والتحرك على الدول والاحزاب في البلدان العربية والاوربية وغيرها.

ويمكن اجمال هذه التوجهات بضرورة تنشيط صلاتنا بالاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية، والاستفادة من اي لقاء مع ممثليها سواء أكان اللقاء عربيا او اقليميا كلقاء دول شرقي المتوسط والبحر الاحمر والشرق الاوسط، او دوليا كلقاء دمشق الذي انعقد اثناء احتفال جريدة (نضال الشعب) السورية بصدور العدد ٥٠٠، واحتفالات كوريا الديمقراطية لمناسبة عيد ميلاد الرفيق كيم ايل سونغ الثمانين ومهرجانات الصحافة الشيوعية (اللومانيته وافانتي وغيرها) وهي لقاءات ساهمنا في غالبيتها ان لم يكن كلها، وذلك للتعريف بمواقف حزبنا من الاوضاع في بلادنا وفي العالم، والسعي لكسب هذه الاحزاب الى جانبنا، خصوصا وان عددا من الاحزاب الشقيقة والصديقة في البلدان العربية وخارجها تقف مواقف تتعارض مع مصالح شعبنا ونضاله ضد النظام الدكتاتوري بفعل عوامل عديدة من بينها قلة معلوماتها عن الوضع في بلادنا وتأثرها بطرحات النظام الديماغوغية المتسترة بستار الكفاح ضد الامبريالية.

كما ان حزبنا بحاجة الى تحرك انشط على صعيد الاوساط الرسمية العربية والاقليمية والدولية. وكل ذلك بحاجة الى برمجة من قبل لجنة العلاقات في دمشق لتحقيق هذه التوجهات حسب الظروف والامكانيات المتاحة. ودراسة امكانية اصدار نشرة باللغة الانكليزية تحوي اهم تحليلاتنا للوضع في العراق ومواقف حزبنا.

حوال رسالة الرفيق آرا خاجادور

بحث اجتماع ل. م. موضوع الرسالة التي نشرها الرفيق ولاحظ بشأنها مايلي :

- بعد سلسلة من المواقف السلبية واللاتنظيمية التي اتخذها الرفيق، ورفضه الالتحاق بالعمل الذي نسبته له ل. م. في اجتماعها السابق، وهو عضوية لجنة قيادة الخارج عمم مؤخرا الرسالة المذكورة الى رفاق الحزب واصدقائه للتشهير بالحزب.

- ان الرسالة من حيث الشكل ممارسة لا تنظيمية، معادية لابسط قواعد الانضباط الحزبي، تستوجب الادانة الحازمة واتخاذ الاجراء التنظيمي اللازم بشأنها.

وهي من حيث المحتوى ترديد للشتائم واعلان واضح بالخروج عن اي التزام او رابطة تربطه بالحزب.

وفي ضوء ذلك قررت ل. م. ادانة هذه الممارسة واعفائه من عضوية ل. م. ، ان لم نقل انه هو وضع نفسه خارج الحزب

الملك حسين : "القيادة (العراقية) ارتكبت ما يكفي من الاخطاء"

وكالات ، الاربعاء ٢٣ حزيران ١٩٩٣ - الملك حسين ، ملتزمون بالقرارات ضد بغداد، ومن حق العراقيين السعي لحكم ديمقراطي واشنطن، اف ب ، نفي العاهل الاردني الملك حسين مجددا اي انتهاك من جانب بلاده للعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق. وصرح الملك حسين لصحافيين "اريد ان اقول بوضوح ان الاردن يحترم قرارات الامم المتحدة بكل القوة الممكنة".

ويذكر ان العاهل الاردني يزور واشنطن من ١٤ حزيران وقد خضع لفحوصات طبية بعد العملية الجراحية التي اجريت له العام الماضي. والتقى الملك حسين الرئيس الامريكي بيل كلينتون في البيت الابيض الجمعة الماضية ويفترض ان يتباحث ايضا مع اعضاء في الكونغرس.

واكد الملك حسين مجددا ان بلاده لم تؤيد ابدا الاجتياح العراقي للكويت ولكنه حاول بكل بساطة ان يحل الازمة بالوسائل السلمية.

وقال "لانتفق مع النظام العراقي" واعرب عن امله في ان يتمكن الشعب العراقي من التعبير عن رأيه بحرية. واكد الملك حسين رغبته في يتمتع الشعب العراقي بالحكم الديمقراطي واحترام حقوق الانسان. وقال "من حق العراقيين السعي الى هذه الحقوق باي وسيلة متاحة".

وعما اذا كان من الممكن ان يكون للرئيس العراقي صدام حسين دور في هذا الحكم الديمقراطي قال "اعتقد ان هذه القيادة ارتكبت ما يكفي من الاخطاء". ورأي الملك حسين رداً على سؤال عما اذا كان العراق على طريق المصالحة مع بقية العالم العربي ان الزمن وحده كفيل بشكف ذلك. ورفض العاهل الاردني الربط بين هذه المصالحة ورحيل او بقاء صدام حسين.

يذكر ان الولايات المتحدة علقت مساعدتها العسكرية الى الاردن لعدم اتخاذه عسكريا، موقفا ضد العراق اثناء ازمة الخليج وقد استأنفت واشنطن مساعداتها والمناورات العسكرية المشتركة. وقد تحدثت الصحف الامريكية مؤخرا عن تقرير رسمي يتهم الاردن بمد بغداد بتجهيزات ومعلومات اثناء الحرب كان الرئيس بوش ارجا نشره ليتمكن من دفع الكونغرس الى استئناف المساعدات الى الاردن.

آرا خاجادور يرد
على نتائج الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي وقرار فصله من الحزب الشيوعي العراقي

الرفاق والاصدقاء الاعزاء

تحية صادقة

وصلتني قبل فترة قصيرة النشرة الداخلية الصادرة عن اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي العراقي، عبر بعض الاطراف الوطنية، ومن بعض المنظمات الحزبية، ومن بعض الاصدقاء الذين بادروا الى ارسال نسخ اخرى منها.

صدرت النشرة تحت عنوان (نشرة داخلية لجميع الهيئات الحزبية حول نتائج الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب. النصف الثاني من تشرين الاول ١٩٩٣).

(. . . .)

في البدء انه لشيء مثير للغضب والسخرية معاً، الا تصل النشرة عن الطريق الحزبي، أعني ان يبلغ الشخص المعني بالشأن الذي يخصه، وهذا بحد ذاته يعكس الوضع الذي وصلنا اليه، من استهانة بالمعايير الحزبية والانسانية، وتجاوز للقيم والمعايير وتجسيد للجمود والقمع الذي دأبت عليه اللجنة المركزية منذ زمن طويل.

لا أريد ان ادخل في سجال مع قرار ل. م. بصددي، فهذا ليس ذي شأن، لان هذه القيادة قد فقدت شرعيتها منذ زمن طويل، منذ ان غيبت دور الحزب وأهانت المشروعية الحزبية، فهي لم تعد تملك الحق في تقرير مصائر الرفاق او الاشكال التي يرونها مناسبة للنضال.

أكتفي بدعوة الرفاق والاصدقاء الى تأمل تلك السطور . . فانها تجسيد نموذجي للمناهج والوسائل التي اضرت ضرراً فادحاً بحركتنا وأساءت اليها، وكانت في مقدمة الشؤون التي وقف الشيوعيون أمامها نقدا ودراسة ومراجعة.

تأملوا ايها الرفاق والاصدقاء هذه العبارات : "ممارسة تنظيمية معادية لابسط قواعد الانضباط الحزبي .. تستوجب الادانة الحازمة . . اتخاذ الاجراء التنظيمي اللازم. . يطلقها اعداء الحزب المرتدين. . اعلان واضح بالخروج عن اي التزام. . ادانة. . اعفاء. . ان لم نقل وضع نفسه خارج الحزب . ."

حقاً لقد أجاد الرفاق في ل. م. اختزال كل تاريخ القمع والاستبداد الداخلي في تلك السطور نعم في القرار نفسه يمكن الرد البليغ عليه، اذ ان مثل هذه الروحية المتسلطة هي ما يجب ان نناضل ضدها بلا هوادة او نكوص.

أطرح سؤالا واحدا بسيطا على الرفاق في اللجنة المركزية، ولا اجد حرجاً من الذكر، بان مبرر سؤالي، هو التوجه الى ارادة الشيوعيين العراقيين وضمائرهم اليقظة والى اصدقاء واشقاء حركتنا، وليس الى تلك الهيئة التي فقدت شرعيتها وقدرتها على ادارة الحياة الداخلية للحزب او رسم سياسة تحظى باحترام الشيوعيين العراقيين ناهيك عن الاشقاء والاصدقاء. فالسؤال هو : وفق اي معايير او اي مادة من النظام الداخلي، استندت ل. م. لكي تتخذ مثل هذا القرار اعلاه ضد عضو منتخب من المؤتمر الوطني للحزب؟

اطرح هذا فقط من اجل اظهار ولو جزء بسيط من الحالة البشعة والاستبدادية والمتخلفة التي تفرضها الاوساط المهيمنة في ل. م. على الحياة الحزبية، اذ يحلو لهم تقليد أساليب كل الاستبداديين الذين عرفهم تاريخ شعبنا المكافح، ويتبعون سلوك الخاسر الذي يقلد سلوك كاسر شوكته، على العكس من السلوك الثوري الذي يحول دعوته الى الديمقراطية الى قاعدة في القول والعمل.

أقول لكل الرفاق، بأنني أتعامل مع مثل هذا القرار، بانه حافز آخر يؤكد لي بانني لم أكن مخطئا، عندما ألزمت نفسي بالكفاح الفكري والسياسي ضد هذا المنهج وضد مثل هذه الاساليب في القيادة والعمل.

انهم اتخذوا قرارهم هذا، دون اي مسألة سابقة، وليس هذا حسب، بل حتى دون ابلاغي بالقرار نفسه ولو بعد حين.

أما بصدد ادعائهم الوارد كمسوغ لقرارهم الجائر (. . ورفضه الالتحاق بالعمل الذي نسبته له ل. م. في اجتماعها السابق - النشرة)

اقول انني لم ارفض أية مهمة حزبية، واضيف على ذلك، انهم اسندوا لرفيق واحد نفس موقع اقامتي (براغ) ثلاث مهمات حزبية في وقت واحد : (التنظيم، العلاقات وتمثيل الحزب في مجلة قضايا السلم والاشتراكية السابقة). ومنذ ابعادي من م. س. في عام ١٩٨٩، ورغم عضويتي في ل. م. لم تسند لي أية مهمة حزبية، بل أقول اكثر من هذا، لم اعد اعرف هل انا في الحزب ام لا؟ طبعا مثل هذا الوضع عاناه ويعاني منه العشرات من أعضاء وكوادر وقادة الحزب.

اما حول اسناد مهمة لي في الشام، فقد اتخذ هذا القرار بعد أن أفرغت المنظمة من الرفاق باتجاه السويد وغيرها من المنافي، وفي هذا المجال اقول، لست الذي يعرف او يدعي المعرفة في تلك العاب القميئة والصغيرة وحتى المضحكة، حيث الاسلوب البائد الذي اتبعته ل. م. في خلق عناوين مهمات دون اي مضمون، لقد لمست أعداد متزايدة من الشيوعيين لمس اليد، مثل هذا الاساليب. خاصة بعد تفاقم أزمتنا المروعة في المنافي.

ليس من باب الظرافة او الطرافة او خفة الدم، وصف ادعاء الرفاق العاري عن الصحة بالكذب المفضوح، ولكن نشرتهم من سوء الصدف او حسن الصدف وصلتني في بداية نيسان، فجاءت منسجمة مع المناسبة المعروفة من حيث المحتوى والوقت.

برغم كل ما ذكرته من أسباب لعدم سفري الى الشام، فان السبب الاساسي - رغم عدم انتقاصي من الاسباب المذكورة اعلاه- أرجو الا اضطر الى الاعلان عنه، حفاظاً على ما تبقى من سمعة وهيبة للحزب اللتين تعرضتا الى تدمير فادح بفعل سلوك الاطراف المهيمنة في ل. م. وحول وجاهة السبب، اعترف به الرفيق الوحيد الذي صادفته بعد ذلك التاريخ، وهو عضو ل. س.

اضافة الى الرغبة في الحفاظ على سمعة الحزب وهيبته، كانت الخشية من الانزلاق في المهاترات هي الدافع الى الاحجام عن الحديث عن هذا الموضوع حالياً. ولكن الى جانب هذا ادعو دعوة

صريحة وصادقة الى طرح جميع أوراقنا امام الحزب بأسره وسأبذل من جانبي كل جهدي من اجل خلق الاجواء المناسبة لهذا السلوك الحقيقي والصحيح، ان قوة كل حركة تكمن في قدرتها على عرض أخطائها ونواقصها وفي التخلي عن سلوك الغرف المظلمة، وهذا كله ما هو الا خطوة اولية في طريق معافاة حركتنا. ولي ثقة تامة بأن الشيوعيين الوطنيين، سيفرضون هذا الواقع في الحياة الحزبية الداخلية ان عاجلا ام اجلاً.

لا أطيل على الرفاق والاصدقاء الحديث عن الجوانب التي تتعلق بي-وان كانت هي احدى المؤشرات لحد ما على طبيعة حياتنا الحزبية- واسجل بعض الملاحظات على هذه النشرة، للمساهمة في النضال الى جانب بقية الرفاق ضد الواقع القيادي في الحزب، ولرفع بعض من المسؤوليات عن حزبنا تلك المسؤوليات التاريخية او الوطنية او السياسية او الفكرية او التنظيمية الخطيرة، التي اثقلت القيادة الحالية كاهل الحزب بها، عن عمد وقصد احيانا وعن ضعف وعي وجهل وتخلف احيانا اخرى.

- لاتحمل النشرة شيئاً عن هموم الشعب العراقي الكبرى، الخبز او الديمقراطية. ولم تشر الى القضايا الاساسية التي تجابه الشعب العراقي، ولم تتناول الحصار او سبل الحد من معاناة شعبنا او غير ذلك من الامور الاساسية وهذا بحد ذاته يعكس العزلة والابتعاد عن هموم من ينبغي ان يمثلهم الحزب.

- اعترفت ل. م. بالازمة الخانقة التي تلف الحزب وجميع هيئاته-طبعا ليس على عادتها هذه المرة- وقد أملت حالة الغضب والتمرد الشامل هذا الاعتراف، ولكنها لم تحاول البحث الجاد من اجل معالجة هذه الظواهر الخطيرة المتفاقمة، وهنا عادت ل. م. الى ديدنها المعروف، وألقت بتبعات ذلك على الواقع الذي تمر به حركتنا الشيوعية واستمرار هيمنة الديكتاتورية على مقاليد الحكم ومصائر الشعب والبلاد، وتجاهلت - جريا على العادة- كل العوامل التالية،

- أبدت اللجنة المركزية المزيد من الملاحظات الانتقادية على سير عملية التجديد في حياة الحزب، وأشارت الى غياب الاجراءات الملموسة بشأنها، وضعف التشجيع للنزعات الايجابية التي تبرز في المنظمات وبين الرفاق والهيئات لتكريسها وتطويرها وتعميقها.

نعم، النزاعات الايجابية تبرز لدى الرفاق والهيئات على حد سواء. والسؤال ، اين هو دور ل. م. منها؟ ومن الذي يبادر الى اطلاق عملية التجديد داخل الحزب؟ واي نوع من التجديد هو المطلوب والراهن؟ وما هي المناهج والوسائل والطرق والادوات التي تعتمد عليها عملية التجديد؟

اليس نفر ضئيل من ل. م. هو الذي يمسك بمقاليد الحياة الحزبية ومصادر العمل الاخرى، وهم الذين يشكلون أدوات العرقلة والاعاقة- وأن كان ذلك الى حين.

- ان كردستان جزء هام من الوطن، ولكنه موضوعيا ليس الوطن كله. فقد أهمل اجتماع ل. م. الهموم العراقية الكبرى، واختزل العراق الى كردستان، وبدا الحزب الشيوعي العراقي وكأنه حزب كردستاني، وبذلك خسارة كبرى للشعب الكردي قبل ان تكون خسارة كبرى لكل الشعب العراقي، ومصدر هذا الفهم الخاطيء والمعوج هو التعصب القومي الذي ضرب اطنابه في قيادة الحزب والعزلة الخانقة عن مختلف فئات الشعب العراقي ومناطقه الاخرى. وحتى في ظل الاهتمام الظاهري بمنظمة اقليم كردستان، تستغيث اللجنة المركزية من حالة التمرد عليها في هذه المنطقة، برغم كل وسائلها المفضوحة في تملق المنظمة ودغدغة المشاعر القومية. ولقد نسى بعض المتعصبين في القيادة، انهم لايستطيعون مبارزة الاحزاب القومية الكردية في هذا الميدان، ونسوا أيضا ان الشيوعيين الاكراد، انتسبوا الى حزبهم الشيوعي العراقي لمبادئه الوطنية والانسانية.

اتهمت اللجنة المركزية منظمة الاقليم بتجاوز وتخطي وجود ل. م. والانتقاص من صلاحياتها، وذلك بطرح لجنة الاقليم وثائقها الخاصة وبرامجها ونظامها الداخلي على الهيئات الحزبية، وعقد الكونفرنسات والاجتماعات لاقرار تلك الوثائق بمعزل عن ل. م.

اكتفت ل. م. بالقول بانها "اتخذت الاجراءات المناسبة"، ولم تحدد ماهية تلك الاجراءات، وكيف عولج هذا الوضع المتردي؟ وكان الامر لايعني سوى اللجنة المركزية. ولم تشر اللجنة المركزية في تقريرها-ولم تحددايضا- العناصر التي أشار التقرير اليها، واصفا اياها بالمدعومين من الخارج، ولم تحدد عبارة- أوساط الخارج- ايضا.

لقد كانت شكوى اللجنة المركزية في التقرير في الميدان الاعلامي مريرة للغاية، وهي تجسيد محزن للعزلة، عندما أشارت، انها تجابه صعوبة في ايجاد مواطنا كرديا او مواطنين اكراد لاذاعة الحزب باللغة الكردية.

والمؤلم ايضاً في هذا الموضوع، انه في الوقت الذي يتضور فيه الشيوعيون جوعاً، وتتواصل فيه اعمال الجباية المبالغ فيها من اعضاء الحزب، الذين يعيشون تحت خط الجوع، ويحارب الرفاق في خبزة عيشهم، الى حد الابتزاز الرخيص، تنفق ل. م. ٢٠٠ ألف باون استرليني لشراء اذاعة، اضافة الى مايشترى لاحقا من مواد احتياط وغيرها، وتترك هذه الاذاعة تحت أشعة الشمس والامطار وفي العراء، لمدة عام كامل، وهم يعلمون ماحل بها، هل هناك هدر وعدم شعور بالمسؤولية أقسى من هذا الوضع؟ ان قضية مالية الحزب باتت قضية سياسية واخلاقية، يجب ان يقف الشيوعيون على حقيقتها، ولنا عودة الى هذا الموضوع.

- لقد ورط م. س. الحزب بأسره، بالموافقة علي الفدرالية المعلنة من طرف واحد، دون مراعاة للاوضاع الداخلية والمحيطة بالعراق، والتي جاءت في ظل شبه احتلال اجنبي لاجزاء مهمة من البلاد، ولم يحذر من مغبة التوافق مع المشاريع الاستعمارية، واضرار ذلك على الشعب العراقي عامة والشعب الكردي بصفة خاصة. وتخبطت القيادة في كل شيء، اعلنت رفضها لاجتماع فيينا، وعادت لتنظم الى اجتماع صلاح الدين، الذي نظم من قبل نفس الاوساط، التي نظمت اجتماع فيينا، ودخلت في جبهات تعد برامجها وفق المطلوب منها من قبل الدوائر الاستعمارية الغربية، وبصفة خاصة من وكالات الولايات المتحدة، وهي لم تفضح الرقابة التي تفرضها الولايات المتحدة على المعارضة العراقية، وهذه فضيحة فظيعة، تحصل لاول مرة في تاريخ العراق. وتسابق ل. م. الاخرين بالموافقة علي قيام جبهة تستند على الطائفية وتكريسها.

- "وعلى الصعيد الاقليمي والدولي"، فقد افردت النشرة ثلاث صفحات، يوحي العنوان الفخم لها، بان قيادتنا ستقدم اجتهادها بصدد عوامل انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، او تحدد

طبيعة ما يعرف بالنظام الدولي الجديد ومعاييره، او القوى الاقتصادية الدولية او حصة بلدنا ومنطقتنا في هذا العالم، وتناول واقع الحركة التحريرية في العالم والبلاد العربية وآفاقها، او آفاق مفاوضات السلام الشرق اوسطية وتأثيراتها على المنطقة، او قضايا النفط وتجارته، او مشكلة المياه في اقل احتمال، او دور الاحزاب الدينية، او تراجع الاحزاب الوطنية واليسارية، او علاقتنا مع حركة التحرر الوطني العربية، وما أصابها من تصدع ووهن، ووضع الخطط المناسبة للمعالجة في هذا الميدان. بل واكثر من ذلك فقد غاب التقرير التقليدي الذي يتناول الوضع العربي او حركة التحرير فيه اصلاً.

لقد اختصر الرفاق كل هذه الامور بالحديث عن الوضع في كردستان، وهذا تجسيد واقعي وحي لوضع من لايرى ابعد من انفه.

وهنا أذكر الرفاق مجدداً، بالمبادىء التي طرحها الحزب وأكسبه احترام حركة التحرر الوطني العربية والشعب العراقي بعربه وأكراده واقلياته القومية. بان قضية الشعب الكردي تحل بنضاله الخاص، وليس بدعم الاطراف الخارجية اي كانت. ويقترب الشعب الكردي من اهدافه العادلة بقدر اقترابه من حركة الشعب العراقي بأسره وحركة التحرر الوطنية العربية. وليس من العدل او الموضوعية تصوير حركة التحرر الوطني العربية بانها في غفلة مما يجري في العراق، او ان النظام العراقي يستطيع التأثير عليها.

فهذا الفهم الفج والمبسط، ينطوي على تثمين مجاني للنظام واهانة غير منصفة لاطراف حركة التحرر الوطني العربية، ان الفرق الجوهري بين الموقفين، ان حركة التحرر الوطني العربية، لاتستطيع ان تنظر بلا مسؤولية أزاء مصير الشعب العراقي، فهي بالوقت الذي لاتتجاهل فيه، مسألة الديمقراطية، باعتبارها الخطوة الاولى الضرورية في أية مواجهة مع القوى الدولية المعادية تاريخياً لمصالح الشعب العراقي، لاتقبل-كما فعلت قيادتنا- بتدمير الوطن العراقي وتمزيق اوصاله. انها ادركت بوعي سليم الاسبقيات، وادركت بعمق النفاق الذي مارسته القوى الدولية المهيمنة حالياً، والذي بات سافر هذه الايام. وهذا لاينفي ان هنالك حالات سلبية ظهرت هنا وهناك، كان ينبغي النظر اليها بحجمها، والعمل على وضعها في اطارها الصحيح، والتوجه الجاد لازالة نقاط الغموض او الشطط وما الى ذلك، او حتى ما هو أقسى من ذلك.

ويجب ان تدرك ل. م. ان مايجري في حركة التحرر الوطني العربية وردود الافعال في الشارع العربي هي اعمق من ذلك الفهم الكسيح الذي اورده بيان اللجنة المركزية. نحن معنيون بدراسة كل الظواهر الجديدة، وعلينا التحرك الجدي والصريح والمنفتح في التعامل مع أطراف الحركة، وعلينا البحث في عوامل عزلتنا الراهنة عن كل القوى والفئات والاحزاب الصديقة والشقيقة في البلاد العربية، ان مثل هذه العلاقة المفجعة تقع لاول مرة في تاريخ حزبنا، وعلى من يتربع على قيادة الحزب حالياً، ان يدرك بان حركة التحرر الوطني العربية قد قطعت اشواطاً بعيدة وهي تحمل شعارات عادلة ومشروعة.

٤ نيسان ١٩٩٣

بيان الى الرأي العام
صادر عن حزب العمال الكردستاني (PKK) وحزب الله الثوري الكردستاني

عقد اجتماع ثنائي بين سكرتير حزب العمال الكردستاني (PKK) السيد عبد الله أوج لان، والسيد أدهم البارزاني قائد حزب الله الثوري الكردي وذلك في ١٢ أيار ١٩٩٣ المصادف ٢٠ ذي القعدة ١٤١٣، تبادل الطرفان وجهات النظر المتعلقة بقضية شعبنا الكردستاني من جوانبها الذاتية والموضوعية، وترسيخ التعاون المثمر بين فصائله الوطنية والاسلامية والاستفادة من طاقاتها في خدمة لهذه الشعب وتحقيق كافة حقوقه المشروعة، حيث تم الاتفاق على البنود التالية :

١- نرى ان للشعب الكردي الحق في الحياة الحرة الكريمة مثل بقية الشعوب وتهيئته في اطار ثورة حقيقية تخدم مصلحة الشعب الكردستاني والانسانية جمعاء.

٢- يعمل الطرفان من أجل تعريف الشعب الكردي المسلم بأصدقائه وأعدائه وتعميق التعاون مع الاصدقاء لحشد كل الطاقات لتصب في خدمة ثورة الشعب الكردي وجميع الشعوب التواقة للحرية، والابتعاد عن الاطراف التي لا تعمل باخلاص من أجل قضية شعبنا والاعتماد بالدرجة الاولى على الامكانيات الذاتية للشعب الكردي.

٣- يحق للشعب الكردي ان يدافع عن وجوده بكل السبل المكنة بما فيه النضال المسلح وان تبني هذا الشعب للكفاح المسلح لم يأتي حبا بالسلاح والقتال ولكن نتيجة تنكر الاعداء لابسط حقوقه الانسانية واصرارهم على ابادة وتصفية قضيته باتباع الوسائل العسكرية الوحشية.

٤- نحن ماضين في عقيدتنا بأن النظامين الفاشيين التركي والعراقي هما يخدمان مصلحة الامبريالية العالمية من اجل القضاء على الحركات التحررية والاسلامية في المنطقة. وهذا يحتم ان نناضل معاً في شمال وجنوب كردستان ضد هذين النظامين.

٥- نطالب بوقف الأعمال المسلحة في شمال كردستان بين حزب العمال الكردستاني (PKK) وحزب الله فوراً وحل جميع القضايا المعلقة بصورية أخوية وتنظيم برنامج عمل مشترك ضد النظام الوحشي التركي لان الواجب الوطني والديني يفرض على الجميع رص الصفوف والاتحاد ضد هذا العدو الشرس.

المجد والخلود لشهداء الثورة الكردستانية

سكرتير حزب العمال الكردستاني (PKK)
عبد الله أوج آلان

قائد حزب الله الثوري الكردي
أدهم البارزاني

في ١٩٩٣/٥/١٢

القصف الصاروخي الامريكي

وردود الفعل العراقية ـ الحكومة والمعارضة

بيان مجلس قيادة الثورة العراقي بشأن القصف الصاروخي الامريكي على بغداد

الى شعب العراق العظيم . . .

اطلقت القوات الامريكية صواريخ كروز على مقر المخابرات العراقية والمناطق المدنية المحيطة به في المنصور وحي المأمون وقد ادى العدوان الجبان الى استشهاد عدد من الاهالي في الدور المجاورة للمقر والى جرح اعداد كبيرة منهم نساء واطفال و مما ادى الى اضرار بالغة في دور المواطنين والمنشآت المدنية وقد حاول حكام الولايات المتحدة تبرير هذا العدوان الجديد بربطه بالقصة المزعومة والسخيفة حول محاولة اغتيال بوش. تلك القصة التي اختلقها حكام الكويت السفلة بالتنسيق مع الادارة الامريكية التي سعت وتسعى الى افتعال الازمات واختلاق الاكاذيب كي تستمر في سياستها الاجرامية ضد شعب العراق. . . .

ان هذا العدوان دليل سافر على الطبيعة الهمجية للهيمنة الامريكية على العالم فلمجرد اتهام لايستند على اي اساس اختلقته الاجهزة الامريكية بالتواطؤ مع عملائها المنحطين في الكويت استخدمت امريكا الصواريخ للهجوم على بغداد وقتل سكانها الامنين. . . . ان الولايات المتحدة التي تشن الحملات الدعائية ضد بلدان العالم الثالث بذريعة هذا السلاح او ذاك هي التي تستخدم ترسانتها الحربية في القتل والتدمير وهي التي تزعزع الامن والاستقرار في العالم. لقد عملت الة الدعاية الامريكية الاجرامية منذ عدة اشهر الى تحريض الادارة الامريكية الجديدة على تجديد العدوان على العراق وصارت تصور الرئيس الامريكي الجديد بانه ضعيف، وهكذا راح الرئيس الامريكي الجديد يرتكب عدوانا اجراميا على العراق لكي ينفي هذه الصفة عنه. ان هذه اللعبة تكشف الطبيعة المنحطة لمؤسسات الحكم في الولايات المتحدة. ياشعب العراق العظيم لقد كنتم . . الشعب الوحيد في العالم الذي اكتشف الحقيقة عما يسمى بالنظام الدولي الجديد منذ بداية الامر، وقلتم بان هذا النظام يقوم على التسلط والارهاب والجريمة وخرق كل القوانين والاعراف والاخلاق التي عرفتها البشرية. ان شعوب العالم وكل الشرفاء فيه يتحملون اليوم مسؤولية كبيرة في فضح هذا النهج العدواني الامبريالي الامريكي وفي مقاومته فاذا لم تكن الحقائق لهم واضحة في السابق فان العدوان الثلاثيني على العراق وما يجري في الصومال وهذا العدوان الجديد على العراق يقدم الادلة القاطعة على هذا الخطر الهمجي الذي يهدد الامن والسلام والاستقرار في العالم ويهدد مقومات السيادة والاستقلال على الصعيد الدولي. ايها العراقيون الشجعان ان قدرتكم الفائقة على تحمل العدوان بكل اشكاله قد اثارت غيض المجرمين الذين يريدون التحكم بالعالم عن طريق الارهاب والابتزاز. ان العدوان الغاشم الجديد لهو وسام جديد لشعب بطل ووطن مجاهد، الرحمة لشهدائنا الابرار والشفاء لجرحانا واللعنة على القتلة المجرمين حكام امريكا الملطخة ايديهم بدماء الابرياء في العراق والصومال وفلسطين وكل انحاء العالم والله اكبر وليخسأ الخاسئون. ٢٧ حزيران ١٩٩٣

بلاغ صحفي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

علق الدكتور احمد جلبي رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد على الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة بالصواريخ على مقر المخابرات العراقية في بغداد رداً على ضلوع المخابرات في محاولات اغتيال جورج بوش خلال زيارته الاخيرة للكويت فقال :

عرض صدام حسين الشعب العراقي مرة اخرى للخطر بسبب مغامراته ورغبته في الانتقام التي سببت هذا الهجوم العسكري على مقر المخابرات الذي تعمد ان يكون وسط منطقة سكنية مكتظة بالسكان في العاصمة بغداد وليس هناك من شك في ان جهاز المخابرات هذا يدير حملة من الارهاب الدولي التي يشنها صدام . . . والمعروف ان جهاز المخابرات الذي اسسه صدام حسين شخصيا هو المسؤول الاول عن اعمال القمع ضد الشعب العراقي، وكانت ادارة عمليات الجهاز قد انيطت بعد ذلك ببرزان التكريتي . . ويعمل في جهاز المخابرات العراقي ٨٠ الف شخص ليكون اكبر اجهزة القمع والاضطهاد لاي دولة في العالم واكثرها شراسة وضراوة. وكان برزان هو الذي شيد مقر المخابرات في منطقة المنصور، وقتل في هذا المقر الشهيد محمد باقر الصدر وشقيقته ام الهدى، والذي تعرض للهجوم هذا اليوم. . .

وكان جهاز المخابرات قد استهدف قادة ومقرات المؤتمر الوطني العراقي سواء في داخل العراق او خارجه وكان صدام حسين قد امر بنفسه شن هجوم على المؤتمر الوطني العراقي الموحد عندما اسس مقره على ارض العراق في صلاح الدين في شهر نوفمبر في عام ١٩٩٢.

ولايتعرض المواطنون العراقيون وحدهم لخطر ارهاب المخابرات الامر الذي اتضح بحملات الاغتيالات في الكويت، فالمخابرات قامت بهجمات ارهابية في المملكة العربية السعودية وبريطانيا وفرنسا ومصر والولايات المتحدة وسوريا والاردن وروسيا وباكستان وغيرها من دول اوربا والشرق الاوسط واسيا وافريقيا. ولاشك لدى بان صدام حسين وجهاز مخابراته سيستمر بعملياته الارهابية والانتقامية فرجاله منبثون في كل مؤسسة عراقية خارج العراق وفي السفارات والبعثات الدبلوماسية ومكاتب الخطوط الجوية والمصارف ووكالات الانباء العراقية في الخارج. واذا اراد المجتمع الدولي ان يضع نهاية للارهاب الذي يمارسه نظام صدام فعليه ان يقدم قيادة النظام للمحاكمة ولايكتفي بضرب بناياتهم بالقنابل. ان تغيير النظام واستبداله بنظام ديمقراطي هو الطريق الوحيد لدرء الخطر عن الشعب العراقي وكافة بلدان العالم، اننا ندعو لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٨ الذي يطالب برفع الاضطهاد والارهاب عن كاهل الشعب العراقي.

اننا اذ نعبر عن اسفنا وحزننا الشديد على الضحايا الابرياء الذين قتلوا واصيبوا جراء هذه العملية ونتقدم الى ذويهم بمشاعر العزاء نذكر الشعب العراقي والعالم ان ما دام نظام صدام يغتصب السلطة فان مسلسل الويلات سيستمر بمصائبه على الشعب العراقي.

لندن ١٩٩٣/٦/٢٨

بيان تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي

مرة اخرى يقع شعبنا ضحية الممارسات اللامسؤولة لنظام صدام حسين والاعتداءات الغاشمة للقوات الامريكية في حلقة دموية جديدة من مسلسل التآمر على شعبنا تحت اسباب ومبررات تفتقد الى اي سند قانوني او دولي وتتنافى مع السياسة الامريكية المعلنة التي يرددها المسؤولون الامريكيون لدعم ومساندة الشعب العراقي في التخلص من حكم صدام حسين.

واذا كانت هذه الضربة الجديدة موجهة ضد احد اوكار الارهاب التابعة للنظام الدكتاتوري فان توقيتها جاء متعمدا على مايبدو، فقد نفذت في وقت يخلو فيه مبنى المخابرات من عناصر الاجرام المتسلطة على شعبنا والتي لم يلحق بها الاذى في الوقت الذي ذهب فيه ضحية هذا العمل العسكري عدد كبير من المعتقلين السياسيين الوطنيين المعارضين للنظام الذي يقبعون في دهاليز المبنى. اضافة الى مقتل وجرح العشرات من المواطنين المدنيين الامنين وبينهم النساء ورجال من سكنة الاحياء القريبة.

ان الجهات الامريكية المسؤولة التي تعرف تمام المعرفة مقرات صدام وافراد العصابة الحاكمة ومواقعها امتنعت حتى الان عن القيام بأي محاولة لضرب هذه المقرات في الوقت الذي لا تتردد فيه عن تدمير منشآت علمية و صناعية و عسكرية هي في النهاية ملك لشعبنا العراقي في عمليات عدوانية لا يقرها القانون الدولي و لا تجيزها الشرعية الدولية و تؤكد الانتقائية الامريكية في تطبيق القرارات الدولية المفروضة على العراق من خلال امتناعها لحد الآن عن تطبيق القرار الاممي ٦٨٨ المتعلق بحماية حقوق الانسان في العراق.

ان ادارة الرئيس كلينتون الغارقة في العديد من الازمات الداخلية و الخارجية و التي عجزت عن مواجهتها تحاول الخروج منها بافتعال بطولات وهمية ضد شعب يعاني من آثار حربين مدمرتين و حصار اقتصادي قاس مفروض عليه منذ ثلاث سنوات.

و في الوقت الذي يشجب فيه تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي و جميع قوى المعارضة العراقية و معها جماهير شعبنا في الداخل عمليات القتل و التدمير التي تتعرض لها هذه الجماهير من قبل صدام حسين و الادارة الامريكية. فإن شعبنا يدرك بأن هدف الخلاص من النظام الديكتاتوري لا يمكن ان يتحقق لا باتفاق قوى المعارضة على برنامج سياسي عراقي يلبي طموحات هذا الشعب المتطلع الى الخلاص و اقامة النظام الديمقراطي البديل و الاعتماد على شعبنا العراقي و قواه الوطنية في عملية التغيير من خلال التعبئة المبرمجة و تمتين الجسور معها و التخلي عن المراهنة على القوى الخارجية في انجاز عملية التغيير المطلوبة في العراق. ١٩٩٣/٦/٢٨

تصريح هاني الفكيكي، حول الغارة الامريكية على بغداد

هذه عملية انفعالية وغير مسؤولة، وتفتقر الى الاساس القانوني الدولي. ترى ماذا سيكون حال العراق والعراقيين اذا تكررت المحاولات الارهابية لحكام بغداد ضد مواطنين امركيان آخرين؟

لانرى حاجة الى العقوبات الجماعية، ولانؤيد ردود الفعل القصيرة النظر، فانها سترسخ في نفوس العراقيين والعرب والمسلمين اسوأ الآثار واحلك الذكريات حول ضيق الافق الغربي وتغليب مصالحه الانية المباشرة فضلاً عن الاستخفاف بكرامة الشعوب وسيادتها.

فشعبنا في العراق يعاني منذ العام ١٩٦٨، من القتل وحروب الابادة والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان ومن سياسة التجويع والاذلال على يد النظام العراقي واجهزته، خصوصا سنوات الحرب العراقية - الايرانية وبعد فشل انتفاضته المجيدة بعد حرب الخليج، وهو لا يحتاج الى من يذكره بالجرائم التي ارتكبها النظام بحقه او الى من يدله على القبور الجماعية لشهدائه.

ومنذ سقوط تحالف الولايات المتحدة الامريكية مع نظام بغداد إثر غزوه الكويت والى اليوم، لم يلمس شعبنا، وخصوصاً الكرد في الشمال والعرب في الاهوار، استجابة فعالة وسريعة لاستغاثاته، لامن الدول الغربية ولا الولايات المتحدة، فضلاً عن الدول الاقليمية باستثناء حالات محدودة ومحسوبة من وجهة نظر المصالح الدولية.

فالقرار ٦٨٨ الخاص بحقوق الانسان، وسياسة التجويع والغاء العملة العراقية والحصار على كردستان والاهوار وحملة الاغتيالات والابادة التي يشنها النظام على جميع انحاء العراق وارسال مواد الاغاثة الغذائية والدوائية وتوزيعها على العراقيين من قبل الامم المتحدة وارسال فرق مراقبين لانتهاكات حقوق الانسان كل هذه وغيرها، لم تلق الحماسة التي اظهرتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها في تنفيذ القرارات والاجراءات الاخرى كما حدث امس.

لايجوز الاستمرار في سياسة العقوبات الجماعية، وردود الفعل، ولا نستطيع السكوت على هذه السياسات وامامنا الحق الفلسطيني المهدور وما يجري في البوسنة واستمرار احتلال الجولان والاراضي العربية والمجاعة والقتل والابادة في العراق.

هذه سياسات غير متوازنة، وستكون مع الاسف مقدمات لكوارث جديدة في منطقتنا ووطننا، وستكون سببا في تصاعد العنف والارهاب والاحباط، وفي تضييق الفرص امام نمو العقلانية والديمقراطية، فضلا عن تعزيزها للدكتاتورية فكر الاستبداد.

لندن ٢٨ حزيران ١٩٩٣

□ جاء تصريح هاني الفكيكي، بصفته الشخصية وليس كنائب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد.

الاحزاب الاسلامية العراقية تدين القصف الصاروخي على العراق

رويتر - ٢٩ حزيران ١٩٩٣ ، في بيان وزع في دمشق اعتبر رئيس منظمة العمل الاسلامي، محمد تقي المدرسي ان "الضربة الامريكية تحاشت المذنب الحقيقي وراحت تعاقب الوطن الآمن والشعب المضطهد".

واعتبر حزب الدعوة، في بيان ان قصف بغداد "لم يكن عقوبة لصدام ونظامه بقدر ما هو انتقام غير مبرر ضد العراق والشعب العراقي الذي عانى من صدام والامريكيين في آن واحد".

ايران تدين بعنف القصف الصاروخي على بغداد

جاء في بيان للخارجية الايرانية (٩٣/٦/٢٨) ان "الجمهورية الاسلامية تعتبر لجوء الولايات المتحدة للقوة خارج مبادىء ميثاق الامم المتحدة عملا سيكون القانون الدولي الذي تعترف به الدول المتحضرة ضحيته الاولى" . . "وستكون نتيجته الوحيدة المزيد من العنف والارهاب الذي تمارسه الدول".

'هدية أخرى الى صدام'

افتتاحية الغاردين البريطانية بشأن القصف الصاروخي الامريكي على بغداد

من الثابت ان التخطيط لاغتيال رئيس لدولة (حالي او سابق) هو عمل خاطئ. الا ان بونا شاسعا يفصل بين هذه الحقيقة و بين الامر الذي اصدره الرئيس كلينتون السبت الماضي (٦/٢٦ - بقصف بغداد). فلم تكاد تمضي سنتان منذ ان اصبح واضحا للجميع بأن القنابل "الذكية" ليست بذلك الذكاء و انها تقتل الابرياء كذلك و ان القصف هو سلاح سياسي لا يتسم بالدقة. يقول السيد كلينتون بأن الرسالة التي اراد توجيهها من خلال عملية الاسبوع الماضي بسيطة جدا، الا وهي، "اياكم و التعرض لنا". فهل هذا هو مستوى الدبلوماسية المتطورة التي نطمح اليها في عالمنا الحالي الاكثر خطورة و تعقيدا ؟

لنقبل - جدلا - ادعاءات المخابرات المركزية الامريكية بأن الاجهزة المخابراتية العراقية تقف وراء خطة لاغتيال جورج بوش عند زيارته للكويت في شهر نيسان الماضي. فطريقة صنع القنبلة المزعومة (من مكوناتها الى اسلوب الربط الكهربائي فيها) مشابه لما سبق ان صنعه العراق، و قد اعترف اثنان من المتهمين باضطلاعهم بعملية الاغتيال (بينما انكر التهمة المتهمون الـ١٢ الآخرون). و على الرغم من ان العملية تبدو ناقصة الدقة الا ان العمليات السرية من هذا النوع قد تكون هكذا احيانا. و ربما تكون الحجة ضد العراق قد زادتها قوة وجود بعض المعلومات الاستخبارية الموثوقة.

لنقم الآن بدراسة دليل آخر له علاقة بالموضوع، و هو عبارة عن مقابلة صحفية اجريت مع مستشار بوش للامن القومي (الجنرال برنت سكوكروفت) و نشرت في صحيفة (واشنطن بوست) في العشرين من كانون الثاني من هذه السنة. قال سكوكروفت بان الادارة الامريكية قد طبقت خطة سرية لازاحة صدام من السلطة و ان هذه الخطة "كادت ان تنجح". و اضاف بأن عمل شئ ما لتغيير حكومة اجنبية لا يخالف الامر الرئاسي الذي يحظر عمليات الاغتيال "اذا تمت بالطريقة الصحيحة". مما لاشك فيه ان هذه العملية التي يصفها سكوكروفت لعزل و ليس اغتيال صدام قد طبقت بالطريقة الصحيحة و توفرت فيها - لو كتب لها النجاح - كل العوامل التي تجعل نفي الاشتراك فيها ممكنا. كما لا يوجد شك في ان كثير من الدموع لم تكن ستذرف على زوال صدام. لكن الواقع الذي نراه هو عبارة عن منافسة بين منظمتين استخباريتين كل منهما تحاول تسديد ضربة للطرف الآخر - و هنا تبدأ الارضية الاخلاقية بالاهتزاز.

كانت الدروس المهمة المستنبطة من حرب الخليج - باتفاق الجميع آنئذ - ان المشاكل الكبرى في الشرق الاوسط يلزمها حلول سياسية، و ان الديمقراطية يجب ان تنتشر و ان حدا يجب ان يوضع لتجارة السلاح الدولية. و الآن، و بعد مضي سنتين على تلك الحرب، قد وصلنا الجولة العاشرة من محادثات السلام و لا نرى سوى تقدم ضئيل جدا، اضافة الى ان معظم العالم العربي لم يزل خالي من الديمقراطية بينما تزداد الحركات الاصولية قوة، كما لم تمتنع الولايات المتحدة و حلفائها عن بيع الاسلحة لدول المنطقة مما ادى الى نشوء سباق جديد للتسلح. كما يبدو ان اقوات المسلحة العراقية - التي ساهم الغرب ببنائها قبل الحرب - باستطاعتها ان تتجاوز العقوبات العسكرية المفروضة عليها. و بغياب التغيير الاقليمي المؤثر في المناخ السياسي العراقي، لا يزال صدام في السلطة. لقد كانت الغارة الامريكية الاخيرة هدية له سوف لن يدع فوائدها الاعلامية تفلت من يديه.

اذا كان العراق يمثل جزء من هذا التصور الواسع، فيجب ان يتم التعامل مع المشكلة على مستوى دولي. فطالما انتقدت الولايات المتحدة اسرائيل لقيامها باعمال الرد على الاعتداءات من جانب واحد، الاعمال التي تقول واشنطن عنها انها "تزيد من دائرة العنف". ان نفس الانتقاد يمكن ان يوجه للولايات المتحدة اليوم، اذ لا يمثل التمسك بالمادة الـ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ،المتعلق بحق الدفاع عن النفس، الجواب الصحيح. اذ لا يمكن ممارسة هذا الحق الا اذا كان هناك خطر مباشر و مستمر، الامر الذي لا ينطبق على محاولة الاغتيال الفاشلة هذه. اما السلوك الصحيح فكان ان تنتظر الولايات المتحدة حكم المحكمة الكويتية و من ثم عرض الامر على مجلس الامن. بدلا من ذلك سارع السيد كلينتون باطلاق صواريخه. قد يبدو هذا السلوك بمظهر الحزم في داخل الولايات المتحدة، الا انه لا يساعد على حل اي معضلة في الخارج. الغاردين - لندن ١٩٩٣/٦/٢٨

اسرائيل قدمت تأييدها قبل القصف الصاروخي على العراق

رويتر - ٢٨ حزيران ١٩٩٣ ، قالت اسرائيل ان الرئيس الامريكي بيل كلينتون نال تأييدها مسبقا للهجوم الصاروخي على بغداد. وقال بيان لمجلس الوزراء الاسرائيلي ان كلينتون اتصل برئيس الوزراء اسحق رابين بعد ظهر السبت (٩٣/٥/٢٦) وان "رئيس الوزراء اعرب عن مساندته للعمل الامريكي".

اف. ب. اعلن وزير الاسكان الاسرائيلي بنيامين بن اليعازر في تصريح الى الاذاعة العسكرية ان اسرائيل تؤيد الغارة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق. وقال "ان الولايات المتحدة احسنت صنعا بقصفها العراق". واضاف ان اسرائيل "تراقب بحذر تطورات الوضع في العراق" . واوضح بن اليعازر المقرب من رئيس الوزراء اسحق رابين "اعتبر ان رد العراق على هذا الهجوم، في حال قيام برد، سيكون محصورا".

واعتبر ايضا "اعتقد ان الولايات المتحدة اخذت ايضا بعين الاعتبار اضعاف العراق المحتمل في وجه ايران التي تبذل حاليا جهودا مهمة لتعزيز قدراتها العكسرية".

دول الجوار والقضية العراقية والموقف الحذر من اكراد العراق

الحياة، طهران، ٩٣/٦/٩ ، اكد وزراء خارجية سورية وتركيا وايران في ختام اجتماعهم في طهران ان الدول الثلاث التي تضم اقليات كردية "تشعر بالقلق على امنها بسبب عدم وجود سلطة في شمال العراق". واعلنوا رفضهم "اي مساع تهدف الى تقسيم العراق ايا تكن الذرائع"، في حين اشار وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع الى ان "الوضع الفوضوي" في مناطق الاكراد العراقيين لم يتغير طوال العامين الماضيين، معلنا استعداد دمشق لاستضافة مؤتمر للمعارضة العراقية، وتوقع عقد هذا المؤتمر في العاصمة السورية.

وشدد الرئيس الايراني علي هاشمي رفسنجاني خلال استقباله الوزراء الثلاثة على اهمية الحفاظ على وحدة العراق وسلامة اراضيه، وقال ان مستقبل العراق "يجب ان يقرره الشعب (العراقي) باسره". ودعا الدول المجاورة للعراق والمنظمات الدولية الى "اتخاذ الاجراءات الضرورية لتخفيف مآسي الشعب العراقي الناتجة عن انتهاك النظام العراقي قرارات الامم المتحدة". واعتبر ان "تشكيل حكومة منبثقة عن ارادة الشعب هو الطريق لضمان مستقبل امن مستقر للعراق".

وجاء في بيان اصدره وزراء الخارجية السوري فاروق الشرع والتركي حكمت تشيتين والايراني علي اكبر ولايتي في ختام محادثاتهم التي خصصت لمناقشة الوضع في شمال العراق ان بلادهم تخشى من "تهديد الفوضى المستمرة" في شمال العراق لامنها الداخلي. وشدد الوزراء على انهم يؤيدون وحدة اراضي العراق وسيواصلون معارضة تقسيمه. واكدوا ان حكوماتهم "تشعر بالقلق حيال التأثير على امن بلادنا بسبب عدم وجود سلطة" في شمال العراق الذي يقع خارج نطاق سيطرة حكومة الرئيس صدام حسين. وتابع البيان ان مسؤولين من الدول الثلاث سيواصلون لقاءاتهم بصورة منتظمة لمراقبة الوضع في شمال العراق، وان الوزراء سيجتمعون مجددا في اسطنبول في تشرين الثاني المقبل. وذكر مصدر رسمي ايراني ان الوزراء الثلاثة عبروا عن "قلقهم العميق ازاء عمليات القمع التي تمارسها الحكومة العراقية في شمال العراق".

ودان البيان "عمليات القمع ضد ابناء الشعب العراقي بكل اشكالها بما في ذلك المضايقات الاقتصادية" للاكراد العراقيين ودعا بغداد الى "الالتزام الكامل بقرارات مجلس الامن". واعتبر ان "مستقبل العراق يجب ان تقرره الارادة الحرة المشتركة لكل فئات الشعب العراقي، طبقا لمبادىء الوحدة والديمقراطية وحسن الجوار" مع الدول المحيطة بالعراق ولفت الوزراء الى "الانعكاسات السلبية الخطيرة على السلام والامن في المنطقة" والتي يمكن ان تترتب على "تجزئة العراق".

واشار الى ان "النتائج التي تم التوصل اليها خلال الاجتماع ليست موجهة ضد اي جماعة او بلد" علما ان المقصود في الحرص على تجزئة العراق هو مخاوف من دولة كردية في شمال العراق، الامر الذي يثير قلق الدول الثلاث التي تؤوي اقليات كردية. واضاف البيان ان طهران وانقرة ودمشق ستستمر في "تتبع تطورات الوضع في شمال العراق باهتمام كبير". ودانت الارهاب مؤكدة عزمها على "مواصلة التصدي في شكل فردي او جماعي، للارهاب الذي يستهدفها".

وصرح الشرع في مؤتمر صحفي بان الدول الثلاث تحتاج الى اجراء مشاورات منتظمة في شأن الوضع في شمال العراق "لان الوضع الفوضوي هناك لم يتغير في العامين الماضيين". واكد استعداد دمشق **لاستضافة مؤتمر للمعارضة العراقية**، وقال ردا على سؤال ان هناك احتمالا قويا لاجتماع المعارضة في سورية. وزاد ان ثمة اتصالات ومشاورات تجري في شأن عقد هذا الاجتماع، لكنه قال ان القرار يعود الى المعارضة العراقية.

وصرح تشيتين بأن "اي دولة لايمكنها ان تسمح بأي عمل ارهابي". ولفت الى انعدام الاستقرار في شمال العراق، وتعهد ان تواصل تركيا ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في هذه المنطقة اذا تطلب الامر. وكانت ايران شنت غارات جوية وضربات استهدفت مواقع للحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني المعارض ومعسكرات لمنظمة "مجاهدي خلق" في العراق. وتوغل الجيش التركي في مرحلة سابقة لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وقال ولايتي : "لا نريد ان نتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، لكننا عازمون على الدفاع عن سيادة بلادنا ووحدة اراضيها". واوضح ان الاجتماع الوزاري "لم يكن بأي حال موجها ضد العراق ولايمكن اعتباره تدخلا في شؤونه الداخلية، بل كان الى درجة كبيرة في مصلحة دول المنطقة والشعب العراقي خصوصا". وزاد ان "مثل هذه الجهود ينصب على ازالة التوتر والحؤول دون تقسيم العراق".

هاجمت بغداد (٩٣/٦/١١) الاجتماع الوزاري السوري التركي الايراني. وكتبت صحيفة الثورة الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق ان "الادعاءات" الواردة في البيان الختامي للاجتماع "لا تستند الى حقائق". ويعد تعليق الصحيفة اول رد فعل رسمي عراقي على اجتماع طهران الثالث من نوعه منذ تشرين الثاني الماضي.

الملك حسين وعرش العراق

الحياة ٢٤ حزيران ١٩٩٣ عمان - فوجىء المراقبون اللذين تابعوا التصريحات عبرا شاشات التلفزيون بان الملك حسين اعاد التذكير بانه تسلم سلطاته الدستورية عام ١٩٥٣، في اليوم نفسه الذي تولى ابن عمه الامير فيصل سلطاته الدستورية في اعراق. وتحدث الملك حسين ايضا عن تشكيل الاتحاد بين البلدين وكيف انه كان على استعداد "لتسليم قيادة الاتحاد الى الملك فيصل في مقابل تمثيل متساو في برلمان الاتحاد والحكومة التي كانت ستتشكل بين الاردن والعراق". واضاف ان الملك فيصل "قتل هو وعائلته التي هي عائلتي في ثورة دموية عام ١٩٥٨. . . وفي ذلك الوقت لم تكن هناك حدود كما هي الحال الان. . . لذلك كان تداخل بيننا ونحن نعرف العراق ونعرف المنطقة ونعلم عن الامال التي كانت قائمة، والتي تغيرت وتعدلت وتبدلت مع مرور الوقت". وتوقعت الاوساط الدبلوماسية ان تعيد تصريحات الملك حسين هذه اثارة فكرة قيام الاردن والهاشميين بلعب دور في تقرير مستقبل العراق في مرحلة ما بعد سقوط النظام الحالي.

المعارضة العراقية وصراع المحاور

زيارة الحكيم الى دمشق

الحياة ٩٣/٦/١٠ - وصل الى دمشق امس رئيس "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية" في العراق السيد محمد باقر الحكيم في اطار جولة في المنطقة تشمل الكويت لاجراء محادثات مع كبار المسؤولين تتناول تطورات الوضع في العراق.

ومن المقرر ان يعقد في دمشق لقاء بين التيارات القومية والكردية والاسلامية يضم الحكيم والامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال الطالباني وممثل التيار القومي المقرب من دمشق، للبحث في انضمام هذا التيار الى مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية. واكدت مصادر التيار القومي لـ "الحياة" رفضها اللقاء مع مؤتمر صلاح الدين "بأي شكل من الاشكال".

وقالت مصادر المجلس الاعلى لـ الحياة ان الحكيم سيناقش في دمشق التي تعد حليفا ثابتا للمعارضة العراقية تطورات القضية الكردية والاوضاع الداخلية المتازمة في العراق وما تتطلبه من مواقف جدية في اغاثة الشعب العراقي.

واضافت ان الحكيم سيناقش في دمشق مسألة "مساعدة العراقيين في اسقاط النظام الدكتاتوري في بغداد وآليات لتعبئة طاقات المعارضة العراقية الموحدة واقامة البديل السياسي التعددي الذي يصون كرامة العراق ووحدته".

واوضحت ان الحكيم سيتابع البحث في "مشروعه السياسي الذي طرحه خلال زيارته السابقة في حزيران الماضي (١٩٩٢)، والذي يتضمن خمس نقاط.

- تحييد الجيش العراقي والاستفادة من قدراته على الاقل لمصلحة الشعب.
- الاستفادة من العامل الاقليمي.
- الاستفادة من العامل الدولي لمصلحة الوضع في العراق.
- الاعتماد على قدرات العراقيين في عملية اسقاط النظام في بغداد.
- وحدة المعارضة العراقية".

وقالت مصادر الاتحاد الوطني الكردستاني للحياة ان طالباني سيصل الى دمشق بعد غد السبت لمتابعة محادثاته مع التيار القومي في شان نتائج مؤتمر صلاح الدين. واشارت الى احتمال توسيع المجلس الرئاسي الثلاثي المنبثق عن المؤتمر والذي يضم السادة مسعود بارزاني واللواء حسن النقيب ومحمد بحر العلوم ليصبح رباعيا بعد انضمام ممثل عن التيار القومي. لكن التيار القومي ما زال يشدد على رفضه مؤتمر صلاح الدين و "خطابه ومؤسساته والاسلوب الذي جرى فيه" مع حرصه على استمرار الحوار الديمقراطي مع التيارات الاخرى المعارضة.

واكدت مصادر التيار القومي للحياة ان "الحوار يجب ان ينطلق من صياغة جديدة تجمع عليها كل التيارات وترتكز الى النقاط التالية :

- اسقاط النظام العراقي
- التمسك بوحدة العراق ارضا وشعبا
- تبني الديمقراطية والتعددية السياسية واقامة مؤسسات دستورية تنطلق من الشعب العراقي.
- الاعتماد على الشعب والجيش العراقيين".

واشارت الى ان "الامور التي يطرحها مؤتمر صلاح الدين حاليا يجب ان تطرح بعد اسقاط نظام صدام حسين".

وتأتي زيارة الحكيم لدمشق بعد يومين على انتهاء الاجتماع الوزاري السوري - التركي - الايراني في طهران حيث اكد وزير الخارجية السوري استعداد دمشق لاستضافة مؤتمر للمعارضة العراقية.

دمشق ١٩٩٣/٦/١١ ، استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد امس رئيس "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية" في العراق السيد محمد باقر الحكيم بحضور نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام.

ومن المقرر ان يتابع الحكيم لقاءاته في دمشق مع المسؤولين السوريين واقطاب المعارضة العراقية من التيارات الكردية والاسلامية والقومية لتجاوز الخلافات بين تنظيمات المعارضة ومحورها نتائج مؤتمر صلاح الدين، وبروز "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" كأبرز قوة تحظى بدعم غربي على حساب القوى القومية والاسلامية.

ونفت المصادر ان تكون محادثات الحكيم تناولت احتمال توسيع المجلس الرئاسي الثلاثي للمعارضة الذي يضم السادة مسعود بارزاني واللواء حسن النقيب ومحمد بحر العلوم، لاشراك ممثل عن التيار القومي في المجلس.

وكان موضوع اجتماع المعارضة العراقية احد المحاور في محادثات وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع مع المسؤولين الايرانيين على هامش الاجتماع الوزاري الثلاثي السوري - التركي- الايراني الذي عقد في طهران هذا الاسبوع وخصص للبحث في اوضاع شمال العراق. وتقول مصادر مطلعة في دمشق ان "سورية تدعم توجه المعارضة العراقية نحو بلورة موقف يحافظ على وحدة العراق وسيادته ويعيد اليه دوره القومي من دون تدخل خارجي في شؤونه الداخلية. وتوازن سورية بين رغبتها في تخفيف عبء العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي وبين التزام النظام العراقي قرارات مجلس الامن".

فشل محاولات اقناع التيار القومي بالانضمام الى مؤتمر صلاح الدين

الحياة ١٩٩٣/٦/١٧- فشلت المحادثات التي اجراها رئيس "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية" في العراق السيد محمد باقر الحكيم مع اطراف المعارضة العراقية الكردية والاسلامية والقومية في دمشق، في تحقيق اي تقدم لاقناع التيار القومي القريب من سورية بالانضمام الى "مؤتمر صلاح الدين".

وركزت محادثات الحكيم في دمشق على الوضع في شمال العراق، واكد ان لقاءاته تناولت "ضرورة الاعتماد على تنظيم الشعب العراقي عسكريا لاسقاط النظام بالتعاون مع الجيش بدلا من مشاريع الحصار الاقتصادي والانقلابات"

وشدد الحكيم في مؤتمر صحفي عقده امس في قصر الروضة في دمشق على اهمية "تنظيم الشعب العراقي تنظيما عسكريا بالتكامل مع الجيش العراقي لاسقاط نظام صدام حسين بدلا من المشاريع المطروحة حاليا مثل الحصار الاقتصادي واستخدام الجيش في عملية التغيير" ونفي ان يكون التقى مع ممثلي التيار القومي في اجتماع رسمي، مشددا على ضرورة وحدة المعارضة العراقية "لتغيير نظام بغداد وتبديد الاتهامات في شأن بعض المشاريع" في اشارة الى الاتهامات الموجه الى القوى الكردية بانها تسعى الى الانفصال. واكد

رفض العراقيين تقسيم العراق واعتبر ان نظام صدام "هو الذي يدفع البلاد باتجاه التقسيم والتجزئة".

وتابع الحكيم انه اكد في محادثاته في العاصمة السورية "ضرورة الاعتماد على حركة الشعب المنظمة تنظيما عسكريا في شكل يتكامل مع الجيش العراقي، في مقابل التصورات الاخرى التي كانت تقول باهمية اعتماد الانقلابات العسكرية واستخدام قطعات الجيش العراقي لتحقيق التغيير، والحصار الاقتصادي والسياسي". وشدد على اهمية "وحدة العراق ارضا وشعبا" وسط المخاوف التي اثيرت في شان تقسيم العراق.

واشار الى ان "مصدر مخاوف التقسيم هو النظام نفسه لانه يخطط لاثارة هذه المخاوف في المنطقة وايجاد توترات لعله يجد منفذاً لتطبيع علاقاته".

ولفت الى ان مسألة وحدة المعارضة العراقية كانت من بين المسائل الاساسية التي ناقشها مع المسؤولين السوريين واطراف المعارضة. واشار الى عدة محاور ركز عليها البحث في هذا المجال :

-"موضوع تقسيم العراق وطرح الفيدرالية لادارة الحكم في العراق مستقبلا.

- مدى وطنية هذا المشروع بمعنى هل هو وطني ام يقع تحت التأثير الغربي.

- هيكلية المشروع ومدى قدرة العناصر المشاركة فيه على تحقيق اهدافه وكسب تأييد الشعب العراقي".

واوضح ان اطراف المعارضة حققت تقدما ايجابيا في الالتقاء عند موقف موحد من هذه النقطة، على ان تترك مسألة شكل الحكم للشعب العراقي بعد سقوط صدام.

وقال الحكيم ان وجهات النظر بين اطراف المعارضة كانت متباينة في شأن النقطة الثانية وهي "وطنية المشروع" مؤكداً ان "المجلس الاعلى اقترح معالجة هذه النقطة في لقاءات موسعة لاطراف المعارضة".

واعلن ان اطراف "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" كلفت زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال طالباني بالبحث في هيكل مؤتمر صلاح الدين مع بقية الاطراف.

وعن الموقف الدولي واهميته لاحداث التغيير في العراق قال الحكيم ان قوى المعارضة اتفقت على اهمية الدورالدولي "مع التاكيد على ان العامل الاساسي في الغيير هو الشعب العراقي وعدم اعطاء فرصة للتدخل الخارجي في هذه العملية".

التيار القومي يعتبر مؤتمر صلاح الدين تهديدا لوحدة العراق

الحياة : دمشق الجمعة ١٨ حزيران ١٩٩٣ - تابع رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم اتصالاته في دمشق مع التيارات القومية والاسلامية والكردية في المعارضة العراقية، بهدف البحث في وحدة المعارضة والاجراءات التنفيذية لمشروعه المتضمن "تنظيم الشعب العراقي عسكريا" لاسقاط نظام الرئيس صدام حسين

واكدت مصادر المجلس لـ الحياة عدم تبلور اي صيغة لوحدة المعارضة حتى يوم امس، في حين قالت مصادر التيار القومي لـ الحياة ان هذا التيار يطمح بلقاء بين "القوى الاساسية في المجتمع العراقي التي تحظى بثقل في الداخل وفق التركيبة السكانية، ومن بينها التيارات الاسلامية والقومية والكردية مع الاستفادة من الشخصيات الاخرى في المعارضة".

وجددت رفضها صيغة مؤتمر صلاح الدين الذي انبثق عنه المجلس الرئاسي الثلاثي للمعارضة.

واوضحت المصادر ان اسباب اعتراض التيار القومي على المؤتمر هي :

- "ان مؤتمر صلاح الدين لايمثل التيارات الاساسية في المعارضة.
- العمل وراء دوافع غربية وخلفيات ليست نابعة من الشعب.
- تهديد وحدة العراق وكيانه.
- المؤتمر زج بأشخاص لايمثلون حال الشعب العراقي"

وشددت على ان "الاولوية للتركيز على اسقاط صدام حسين ثم يتم البحث في الامور الاخرى من قبل الشعب العراقي"

مسعود البارزاني يعارض صيغة دمشق لوحدة المعارضة

وفيما يلي نص مقابلة مع السيد مسعود بارزاني (الحياة - ١٩٩٣/٦/٢٢) جاء فيها :

الموقف السوري من الاكراد

سؤال-اثر الاجتماع السوري-الايراني-التركي الذي عقد في طهران مطلع شهر حزيران وصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الوضع في كردستان العراقية بانه "فوضوي" فهل ترى ان هذا الوصف ينطبق على الواقع؟

- لاينطبق هذا الوصف على واقع كردستان باعتراف اطراف محايدة كثيرة، فما يسود كردستان العراقية هو القانون والنظام والديمقراطية التي يمكن اعتبارها نموذجاً يقتدى به. ومن المؤسف جداً ان تصدر تصريحات كهذه من مشاركين في الاجتماع الثلاثي. واعتقد ان دولاً مجاورة لنا تتمنى لو كان الوضع الامني فيها مثل الوضع في كردستان العراقية.

كنا نتوقع موقفاً آخر يتبنى دعم الشعب العراقي والبديل الديمقراطي لمستقبل العراق، ويساعد الشعب الكردي في الخروج من المحنة والازمة الاقتصادية التي يعانيها. نحن نعاني مشاكل، ولكن كان الاجدر بجيراننا ان يساعدونا في تجاوز هذه المشاكل بدلاً من ان يخلقوا لنا مزيداً منها ويهددونا ويخرجوا بتقويمات بعيدة عن الواقع. نحن نعتبر تصريحات ومواقف كهذه تدخلا في شؤون العراق، وتحديدا في شؤوننا، وتجنياً على الحقيقة والواقع.

تصريحات الوزير الشرع خصوصاً اثارت استغرابنا الشديد. لماذا تحدث عن الوضع في كردستان في هذه الصورة وهو يعرف جيداً ان الوصف الذي استخدمه غير صحيح؟ لااجد لذلك سببا معقولاً. كلامه صدمنا لاننا عهدنا سورية دائما داعمة ومساندة لقضية الشعب العراقي والشعب الكردي. لم نتوقع منه هذا الكلام الذي لاينسجم مع الموقف المساند الذي لمسناه سابقا وما زلنا نلمسه للرئيس حافظ الاسد والحكومة السورية عموماً.

فسورية احتضنت المعارضة العراقية وساعدتها ولم تبخل بمساعدتها الشعب الكردي، والعلاقات مع الجبهة الكردستانية كانت ومازالت جيدة ومتميزة. وكل الاحزاب الكردية تقيم علاقات خاصة مع سورية.

المؤلم هو الروحية التي تحدث بها الشرع عن كردستان. وحتى لو كان الوضع "فوضوياً" في كردستان، فاننا نتوقع من سورية ان

تساعدنا في ازالة هذه الفوضى لا ان تعمقها.

- الفيدرالية ووحدة العراق

سؤال: الدول المجاورة تثير دائما مسألة وحدة العراق وسلامة اراضية، وغالبا ما تربط المخاوف على وحدة العراق بالوضع في كردستان، الاكراد من جهتهم يعتبرون ان ليس هناك مبرر لهذه المخاوف.

- تحيرنا هذه الاتهامات، وتحيرنا اكثر مواقف بعض الاطراف التي تعلن تخوفها من الوضع الكردي. فعندما حاربنا نظام بغداد اعتبرونا خارجين على القانون، وعندما دخلنا في مفاوضات معه تامروا لافشالها. اكثر من هذا اعتبروا دخولنا المفاوضات تنصلا من التزاماتنا تجاه المعارضة العراقية. ثم لعبنا دوراً في تشكيل المؤتمر الوطني العراقي المعارض وشاركنا فيه بكل ثقلنا حتى نثبت اننا مع وحدة العراق، لكنهم رفضوا التعاون مع المؤتمر واعتبروا صيغته غير مقبولة. لذلك لانعرف ما هو المطلوب منا ان نفعله كي يقتنعوا باننا مع وحدة العراق. ولكن بمقدور ما يتعلق الامر بنا فان حرصنا على وحدة العراق ليس شكليا لان مصلحتنا، كاكراد، هي في هذه الوحدة، غير ان الفرق بيننا وبين بعض الذين يوجهون الينا الاتهامات هو اننا نسعى الى ان يكون العراق الموحد قويا راسخا، بان يحكمه نظام ديمقراطي لاننا لانريد ان نعيش في ظل الديكتاتورية.

اننا نأمل بان تحترم ارادة الشعب الكردي المتمثلة بقرار برلمانه المنتخب انتخابا حرا، والذي ينص على اعتماد الصيغة الفيديرالية لكردستان، وهي الصيغة التي اقرها المؤتمر الوطني ودعا الى ان يقرها الشعب العراقي لكل العراق عندما تحرر ارادته. وحدة العراق لاتهددها الفيديرالية ولا صيغة صلاح الدين. ما يهددها هو النزعات الشوفينية المعادية للديمقراطية.

سؤال: لكن اطرافا معارضة تواصل رفضها صيغة المؤتمر الوطني وتعتبر ان المهمة الرئيسية الان هي اطاحة صدام حسين، وما عدا ذلك يجب تأجيل بته الى ما بعد تحقيق هذا الهدف. ما هو اعتراضكم على هذا الطرح؟

- لاننا لا نتمنى ان يتكرر في العراق ما حدث في افغانستان بعدما اطاح المجاهدون النظام السابق في كابول. فعدد الضحايا التي قدمها الشعب الافغاني بعد انتصار المجاهدين فاق عددها في اثناء القتال ضد النظام السابق. لانريد ان يحدث هذا في العراق. فمن يمكنه ان يضمن عدم تكرار مأساة افغانستان في العراق اذا لم نتفق مسبقا على برنامج سياسي واضح لمستقبله يتضمن صيغة محددة لحقوق الشعب الكردي؟

من يضمن لنا ان الذي سيتولى الحكم الجديد في بغداد سينفذ التزاماته تجاه حقوق الشعب العراقي عموما والكردي خصوصا؟ واذا كانت هناك اطراف في المعارضة العراقية ليست مستعدة للاعتراف الان بحقوق الاكراد، فكيف نتوقع منها ان تعترف بها اذا وصلت الى السلطة؟

ان الطرح الداعي الى تأجيل أقرار صيغة لمستقبل العراق منذ الان هو طرح لانفع فيه، ولسنا مستعدين لممارسة مثل هذه الخديعة. ولا اعتقد ان من مصلحة العراقيين ان نضيع جهودنا في نقاش ازلي عن توحيد المعارضة العراقية وعقد مؤتمر عقيم بعد اخر اكثرعمقا. ان من حقنا ان نتعاون مع من يعترف بحقوقنا، وفي المقابل لايمكننا التعاون مع من يتهرب من الاعتراف بها، ويجب ان تكون هذه المسألة واضحة تماماً.

سؤال، ولكن الا يضعف المؤتمر الوطني غياب التيار القومي عنه؟

- نحن نعتبر ان القوى الاساسية للمعارضة العراقية بما فيها شخصياتها المهمة العربية و الكردية و التركمانية و الآشورية، ممثلة في المؤتمر الوطني. و مع تقديري لجميع المعارضين العراقيين اقول ان الذين ظلوا خارج المؤتمر الوطني اختاروا الابتعاد عنه، و يمكنهم الانضمام اليه متى شاؤوا. نحن نعتبر المعارضة العراقية موحدة و المؤتمر الوطني يشكل اطارا جيدا و مقبولا و فاعلا لهذه الوحدة. و اعتقد انه قدم خدمة كبيرة للمعارضة و الشعب العراقيين اذ نقل القضية العراقية الى اعلى المستويات و المحافل الدولية. و هذا في حد ذاته دليل ملموس على نجاح صيغة المؤتمر الوطني، او "مؤتمر صلاح الدين"، كما يحلو لبعضهم ان يسميها، فليقدم بديلا افضل.

سؤال، هل طرح المعترضون على صيغة "صلاح الدين" برنامجا بديلا ملموسا؟

لا يوجد برنامج. لكن اهم اعتراض لهؤلاء هو على الصيغة الفيدرالية. و بالنسبة الينا هذه مسألة مبدئية لن نتنازل عنها. هم يصرون على اننا يجب ان نؤجل كل شئ الى ما بعد اطاحة النظام الحالي في بغداد، و نحن نرفض هذا الطرح لانه غير عملي و غير ناجح، بل يمكن ان يجلب الدمار و الهلاك للشعب العراقي. و انا استغرب ان اطرافا معترضة على الفدرالية كانت تزايد في وقت سابق على الحركة الكردية. فبينما كنا نعتبر في وقت ما انه محرم علينا ان نطالب باكثر من الحكم الذاتي كان بعضهم يدعونا الى المطالبة بالفدرالية!

و يعترضون ايضا على نسبة (تمثيل) التيار القومي في المؤتمر و على صيغة مجلسه الرئاسي. و ردنا ان غالبية التيار القومي، تنظيمات و شخصيات ممثلة في المؤتمر الوطني و يبقى خارجه جزء محدود من هذا التيار.

من جهتنا سندعم اي اقتراح و محاولة لتطوير صيغة المؤتمر و عمله. لدينا "صيغة صلاح الدين" المقبولة و الناجحة، و المعترف بها دوليا، و علينا ان نعتبرها اساسا متينا يجب ان نبني عليه لا ان نهدمه. و نحن لن نقبل اي بديل عن هذه الصيغة الا اذا كان افضل منها، و هذا غير موجود.

سؤال، انت عائد الى كردستان بعد جولة طويلة قمت بها في اطار وفد للمعارضة العراقية و الكردية الى دول عدة بدأت بالولايات المتحدة و انتهت بالمملكة العربية السعودية. ماذا ستقول للاكراد عن نتائج الجولة؟

سأقول لهم ان النتائج كانت جيدة جدا، خصوصا على الصعيدين السياسي و الامني. و لمسنا تأكيدا على ان التعامل يمكن ان يتم فقط مع البديل الديمقراطي الذي يجسده المؤتمر الوطني العراقي. و اكدوا لنا ايضا ان المجتمع الدولي سيواصل حماية الاكراد و ليست لديه اية نية لاجراء مصالحة مع نظام بغداد. سمعنا هذا الكلام من نائب الرئيس الامريكي البرت غور و وزير الخارجية وارن كريستوفر و مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي انطوني ليك. الموقف نفسه اكده لنا الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران و رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر.

اما زيارتنا للسعودية فكانت ناجحة جدا و فتحت امامنا بابا جديدا. و النتيجة اننا اقمنا علاقات جيدة جدا مع المملكة و وعدتنا بتقديم المساعدات لنا و التعاون الوثيق معنا. على الصعيد الاقتصادي اكدت لنا الدول المتحالفة انها تعالج الموضوع بصورة جدية و تسعى الى ايجاد مخارج من التعقيدات المحيطة بالقرارات الدولية المتعلقة بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. و تنقسم المساعدات الى نوعين، الاول آني و عاجل لمعالجة ازمة الدينار الناجمة عن قرار بغداد الغاء الاوراق النقدية من فئة ٢٥ دينار و حرمان السكان الاكراد من تبديلها اسوة ببقية العراقيين. و النوع الثاني للمدى البعيد مرتبط باعادة اعمار كردستان العراقية. و هناك اتجاه لعقد مؤتمر دولي للبحث في هذا الموضوع، و نحن في انتظار تحقيق هذه الوعود.

مبعوث عراقي الى كردستان يحمل عرضا جديدا من صدام

الحياة ١٩٩٣/٦/٣٠ - كتب مراسل الحياة السيد كامران قره داغي المقرب من الاوساط الكردية يقول، وسط تفاقم الازمة الاقتصادية في شمال العراق والمخاوف من ان يؤدي الى اضطرابات اجتماعية وخيمة العواقب، قالت مصادر كردية مطلعة ان مبعوثا للرئيس صدام حسين "وصل" الى اربيل في كردستان العراقية، "او سيصل اليها".

واضافت ان المبعوث وهو الوزير الكردي الشيوعي السابق مكرم الطالباني، يحمل "عرضا جديداً" من بغداد. وقالت ان الزعيمين الكرديين مسعود بارزاني وجلال الطالباني مستعدان للاستماع اليه. وكان بارزاني قال في تصريح نشرته الاسبوع الماضي صحيفة "واشنطن بوست" الامريكية وعكس فيه عمق الازمة الاقتصادية في كردستان العراقية، "اما ان نعود لاجئين الى ايران وتركيا (في اشارة الى اكثر من مليون لاجىء في عام ١٩٩١) او نستسلم لصدام حسين".

وتابعت هذه المصادر ان المفارقة تكمن في ان الاكراد، الذين استطاعوا منذ ذلك الحين تجاوز ازمة اللاجئين واجراء انتخابات حرة واقامة ادارة على نحو ٧٥ في المئة من اراضي كردستان العراقية بفضل الحماية التي يوفرها لهم الحلفاء الغربيون بقيادة الولايات المتحدة من نظام صدام، يجدون انفسهم بعد اكثر من عامين في وضع يجبرهم على التطلع مجددا الى هذا النظام تحديدا باعتباره "منقذاً" ممكنا من اسوأ ازمة اقتصادية يواجهونها منذ فرضت عليهم بغداد حصاراً اقتصاديا شاملاً.

وكان طالباني وبارزاني قاما، في اطار وفد المؤتمر الوطني العراقي المعارض او منفردين، بجولة بدأت في اذار الماضي شملت الولايات المتحدة ودولا اوروبية عدة وتركيا ودولاً عربية. وقال مصدر كردي انه يتحتم عليهما الان ان يبلغا شعبهما ان الوعود الكثيرة التي قدمت اليهما في شأن المساعدات الاقتصادية والمالية مازالت وعوداً، وفي افضل الاحوال سيتحقق بعضها في اطار برنامج للشتاء المقبل.

الموقف السوري من الضربة الصاروخية على بغداد

دمشق ١٩٩٣/٦/٣٠

وفي دمشق صدر اول تعليق سوري على الضربة الصاروخية الامريكية لبغداد. واكد مجلس الوزراء السوري "رفض سورية لسياسة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية". وافاد مصدر رسمي سوري ان المجلس اطلع على عرض للتطورات السياسية في المنطقة من وزير الخارجية السيد فاروق الشرع تضمن موضوع اطلاق الصواريخ الامريكية على بغداد "واكد رفض سورية للمعايير المزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين في العلاقات الدولية خصوصا ازاء ارهاب الدولة التي يمارس ضد العرب في الاراضي العربية المحتلة وضد المسلمين في البوسنة". ولم يبدر عن الحكومة السورية اي تعليق على الاتهامات الامريكية ضد العراق بالنسبة الى محاولة اغتيال الرئيس بوش.

مرض غامض يصيب الجنود الامريكيين العائدين من حرب الخليج

رويتر - واشنطن ١٩٩٣/٦/١٠ - اطلع جندي امريكي ممن اشتركوا في حرب الخليج الكونفرس على تفاصيل ما يسمى "المرض الغامض" للحرب قائلا انه عانى من اعراض انفلونزا قاسية لمدة عامين ولايزال يشعر بألم في المفاصل وبالاجهاد. وقال السارجنت السابق بالجيش الامريكي ستيف روبرتسون امام لجنة فرعية لشؤون المحاربين القدماء بمجلس النواب "انها من أسوأ حالات التي تعرض لها.. اصبت بالاسهال طوال عامين تقريبا". ولايزال الخبراء منقسمين فيما بينهم بشأن ما اذا كانت حرب الخليج قد تمخضت عن "مرض غامض" وبشأن عدد الجنود الذين اصيبوا به.

ومن المتوقع ان يكون قد ابلغ قائد المستشفى الرئيسي بالجيش الامريكي اللجنة الفرعية امس الاربعاء بان ما يصل الى ٧ الاف من الجنود الذين شاركوا في حرب الخليج اصيبوا بالمرض الغامض.

وصرح الميجر جنرال رونالد بلانك قائد مركز وولتر ريد الطبي لهيئة الاذاعة البريطانية بانه يعتقد ان الاف الجنود اصيبوا بالمرض لكنهم لم يبلغوا عن ذلك. لكن مسؤولي لجنة المحاربين القدماء قالوا امام اللجنة الفرعية امس الاول الثلاثاء انهم اقروا ٣٥ حالة فقط من بين ١,٨٠٠ طلب تعويض قدمه جنود شاركوا في حرب الخليج عن اصابتهم بعجز نتيجة للتعرض لحرائق النفط في الكويت ومخاطر بيئية اخرى. وقال ار. جيه. فوجيل نائب مساعد الامين العام للجنة المحاربين القدماء للصحافين بعد انتهاء الجلسة ان ذلك يعني انه تم تقديم نحو ١,٨٠٠ طلب تعويض عن الاصابة "بالمرض الغامض".

الاندبيندت، الخميس ١٠ حزيران ١٩٩٣ كتب باتريك كوكبرن من واشنطن يقول،

ادعى جنود امريكان شاركوا في حرب الخليج بانهم يعانون من مرض غامض نتيجة مشاركتهم في الحرب، ولكن الجيش الامريكي يؤكد عدم وجود دليل بان اعراض هؤلاء الجنود هي نتيجة تعرضهم لاشعاعات اليورانيوم المستخدم في العتاد او من دخان ابار النفط المحترقة في الكويت. فقد اشتكى ما لايقل عن ١٦٠٠ جندي امريكي شاركوا بالحرب من الالام شديدة في العضلات والمفاصل، وورم وفقدان للوزن واعراض اخرى، وذلك خلال الادلاء بشهاداتهم امام لجنة تحقيق للكونفرس الامريكي الاربعاء ١٩٩٣/٦/٩ حيث طالبوا بالتعويض المالي.